منهجية البحث العلمي

في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية

أ.د. عبد الحليم عمّار غربي

KIE Publications
www.kantakji.com

الكتاب: منهجية البحث العلمي في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية.

المؤلف: أ. د. عبد الحليم غربي

التصنيف: مقرّر دراسي

الإصدار الأول – إلكتروني : نيسان / إبريل 2019

مطبوعات (KIE Publications)

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

Tel.: (00963) 332530772

Tel.: (00963) 332518535

Mob.: (00963) 944273000

kantakji@gmail.com

www.kantakji.com

www.kie.university

Dimah Fakhri Designed by

الكتاب من تصميم وإخراج

ديمه محمد وليد فخري

E. MAIL: dimah.walid.fakhri@gmail.com

مطبوعات Kie Publications
(كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني)

إنَّ (كتاب الاقتصاد الإسلاميّ الإلكترونيّ المَجانيّ) يهدِفُ إلى:

- تبنيّ نَشرَ مؤلفاتِ علومِ الاقتصادِ الإسلاميِّ في السُوقِ العالميِّ؛ لتصبحَ مُتاحةً للباحثينَ والمشتغلينَ في المجالِ البحثيِّ والتطبيقيِّ.
- توفير جميعِ المناهج الاقتصادية للطلابِ والباحثينَ بصبغةٍ إسلاميةٍ متينةٍ.
- أنَّ النشرَ الالكترونيّ يُعتبرُ أكثرَ فائدةً من النشرِ الورقيِّ.
- أنَّ استخدامَ الورقِ مسيءٌ للبيئةِ، ومُنهِكٌ لمَوارِدِهَا .

واللّهُ من وراءِ القصدِ

أسرة KIE Publications

لاستعراض المطبوعات وتحميلها

لزيارة جامعة الاقتصاد الإسلامي kie university

لزيارة مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

منهجية البحث العلمي
في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية

أ. د. عبد الحليم عمّار غربي

2019

ما دعوةٌ أنفعُ يـا صاحبـي

من دعوةِ الغائبِ للغائـبِ

ناشدتُـك الرحمن يا قارئـاً

أن تسألَ الغفرانَ للكاتـبِ

إهداء

﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾

[الإسراء: 24].

عبد الحليم

شكرٌ وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

[الأحقاف: 15]

يُسعدني أن أقدِّم جزيل شكري وخالص تقديري وفائق احترامي إلى أصحاب الفضل في نشر هذا الإصدار بحلّته النهائيّة:

- الأُستاذ الدكتور: سامر مظهر قنطقجي؛ رائد مشروع كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني؛

- الأستاذة: آمنة خليل قاسم؛ المدقِّقة اللّغوية للكتاب؛

- الأستاذة: ديمه محمد وليد فخري؛ أيقونة التّصميم والإخراج الفنّي المُحترف.

عبد الحليم

مقدِّمة الكتاب

أيها القارئ الكريم،،،

لقد أكرمني اللّه تعالى –له الحمدُ والمنّة– خلال مسيرتي الجامعية بمشرف علميّ متخصِّص ومتميِّز في المنهج والاقتصاد والصِّياغة، ومتمكِّن لغويّاً، وجادّ علميّاً، ومتمرِّس في التّقييم النّقدي للكتابات الأكاديمية.

وتوافرت لي الفرصة خلال مسيرتي التّدريسية السّابقة بالجامعة، للقيام بتدريس عدد من المقررات، ومنها منهجية البحث العلمي لطلبة البكالوريوس والدراسات العليا.

كما أنه عند إشرافي وتقييمي للبحوث العلمية، وحضوري لكثير من المناقشات العلنية للرسائل الجامعية سواء للبكالوريوس أو للماجستير أو للدكتوراه، كنتُ أشعر بضرورة إعداد دليل لإعداد البحوث العلمية للمرحلة الجامعية؛ لأن طلبتنا في حاجة ماسّة إلى الإلمام بمهارات استخدام القواعد العلمية الصّحيحة في كتابة بحوثهم وإعداد رسائلهم الجامعية؛ للحكم على سلامة العمل العلمي ونتائجه المرحلية والنهائية.

ولذلك قمتُ آنذاك بشراء وتصوير وقراءة أكبر عدد ممكن من المراجع التي كتبتْ في مناهج البحث العلمي على أمل تأليف كتاب شامل للمناهج العلمية في المجال الاقتصادي يستخدمه الباحثون ويفضِّلونه عن غيره، ولكن بعد أن استقرّت في العُرف العلمي العديد من الإرشادات ابتداءً من اختيار الموضوع حتى إتمام البحث جاهزاً للمناقشة؛ ارتأيتُ نشر هذا الكتاب المبسّط والمختصر لأساسيات كتابة البحث العلمي من دون الاستكثار من التّفاصيل التي أصبح يتجنّبها قرّاء اليوم في عصر المعرفة المكثّفة والسّرعة؛ بحيث يستطيع الباحث المبتدئ أن يستعين

بأقلّ مساعدة ممكنة من الأستاذ المشرف.

وستلاحِظ عزيزي القارئ، أنّه تمّ استصحاب عددٍ من الملاحق المرفقة والصّناديق التّوضيحية[1] والعملية من واقع التجربة والممارسة لدى باحثين وناقدين في مجال الاقتصاد والمالية الإسلامية؛ حتى يُبرِز الكتاب للقارئ تلك الانتقادات التي تكون أحياناً قاسية، ويُجيب عن معظم التّساؤلات المهمّة التي تدور في ذهن الباحث المتخصِّص في هذا المجال.

وبالنسبة للمواضيع الرئيسة التي ركّزتُ عليها في هذا الكتاب، فقد قمتُ بتقسيمها إلى ستة فصول وسبعة ملاحق؛ وذلك على النّحو التالي:

- **الفصل الأول: مدخل إلى البحث العلمي؛**
- **الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي؛**
- **الفصل الثالث: مناهج البحث العلمي؛**
- **الفصل الرابع: أدوات البحث العلمي؛**
- **الفصل الخامس: توثيق البحث العلمي؛**
- **الفصل السّادس: تصميم البحث العلمي.**

وتتمثّل ملاحق الكتاب في الآتي:

- **ملحق 1:** نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي[2]؛
- **ملحق 2:** الادِّخار في المملكة العربية السعودية: مسح وتحليل

(1) مستلّ من: رفيق يونس المصري مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، ط1، 2013؛ عبد الباري مشعل، «للباحثين في الاقتصاد الإسلامي»، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ع45، فبراير 2016.

(2) مستلّ من ورقة بحثية بالاشتراك مع الباحث: صالح صالحي.

للأدبيّات الاقتصاديّة والماليّة[1]؛

- **ملحق 3**: معيار الاعتراف بإسهام المؤلِّفين في بحوث «الاقتصاد والتمويل الإسلامي» المشتركة[2]؛
- **ملحق 4**: مواضيع مقترحة للبحث في المالية والمصرفية الإسلامية[3]؛
- **ملحق 5**: نصيحة باحث في الاقتصاد والمحاسبة الإسلامية[4]؛
- **ملحق 6**: مختصر توصيف مقرّر: منهجية البحث العلمي؛
- **ملحق 7**: اختبر معلوماتك في منهجية البحث العلمي.

ختاماً، أرجو أن يكون هذا الإسهام العلمي المتواضع دليلاً مفيداً للباحثين النّاشئين في تحسين جودة البحوث الاقتصادية والمالية والمصرفية الإسلامية؛ سواء كانت مشاريع تخرّج أو رسائل ماجستير ودكتوراه، وكتابتها بطريقة منهجية نمطية.

وما توفيقي إلا بالله، إنه نِعم المولى ونِعم النصير...

عبد الحليم

❋❋❋

(1) مستلّ من ورقة بحثية بالاشتراك مع الباحث: محمد السحيباني.

(2) مستلّ من: محمد بن إبراهيم السحيباني، «نحو معيار مقبول للاعتراف بمساهمة المؤلفين في البحوث المشتركة»، ورقة غير منشورة؛ حيث دار نقاش مع المؤلِّف أثناء إعدادنا لبحث مشترك.

(3) مستلّ من إعلان الأبحاث لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة.

(4) مستلّ من: سامر مظهر قنطقجي، البحث العلمي: نظراتٌ في منهجه ورسالته، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط3، 2018.

الفصل الأول

مدخل إلى البحث العلمي

- **أولاً:** مفهوم البحث العلمي؛
- **ثانياً:** أنواع البحث العلمي؛
- **ثالثاً:** خصائص البحث العلمي؛
- **رابعاً:** أهداف البحث العلمي؛
- **خامساً:** جودة البحث العلمي؛
- **سادساً:** مواصفات الباحث العلمي.

قال أحد العلماء لأحد الحكّام:

"لو أنكم تُدركون المتعة التي نجدها في البحث

لحسدتمونا عليها"!

أولاً: مفهوم البحث العلمي

1- **المفهوم اللغوي:** تتكوّن عبارة «البحث العلمي» من كلمتين هما: «البحث» + «العلمي»، فكلمة «البحث» مصدر الفعل الماضي «بَحَثَ». ومعناه: طلب، فتّش، تقصّى، تتبّع، تحرّى، اكتشف... وغيرها من المرادفات اللغوية؛ أما كلمة «العلمي» فهي منسوبة إلى العلم الذي يتّصف بخصائص تميِّزه عن اللاّعلم.

2- **المفهوم الاصطلاحي:** لا يوجد تعريف موحَّد للبحث، لكن هناك شبه اتفِّاق بأن البحث العلمي هو كلّ إنتاج يكتبه الدّارس أو الأستاذ أو الباحث في موضوع من موضوعات العلم أو فكرة أو مشكلة من مشكلاته.

ولا شكّ أن كلمة «علمي» لا تعني فقط ارتباط البحث بالعلوم؛ بل إن العلمية تعني إلى جانب ذلك المنهج المتّبع في البحث والأدوات المستخدَمة فيه؛ وذلك للأغراض التّالية:

- عرض موضوع معروف بهدف الإلمام بكل ما كُتب فيه من آراء وأفكار، ولا بدّ هنا أن يكون للباحث رأياً خاصّاً به؛
- عرض فكرة جديدة لم تُدرس من قبل، وإيضاحها والتّدليل على صحّتها؛
- عرض منهج جديد من مناهج البحث من قِبل الباحث، مع التّأكيد على أهميته وفائدته.

❋❋❋

ثانياً: أنواع البحث العلمي

1- **البحوث العلمية تبعاً لمعيار الغرض:** بالنّظر إلى وظائف البحث العلمي وأهدافه، يمكن تمييز الأنواع التالية:

- **البحث النقدي:** يقوم على النّقد وموضوعه الأفكار والنّظريات وليس الظّواهر؛
- **البحث الاكتشافي:** هو محاولة اكتشاف حقائق جديدة متّصلة بموضوع ما، ومن أمثلته: البحوث المختبرية والبحوث الطبية والصيدلانية؛
- **البحث الاستطلاعي:** يهدف إلى التعرّف على الظّاهرة دون تحليلها مجيباً عن تساؤل مفاده: هل الظاهرة موجودة بالفعل كواقع؟
- **البحث التشخيصي:** يهدف إلى تشخيص الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً مجيباً عن تساؤل مفاده: ما مستويات وتجلّيات الظاهرة؟
- **البحث المتكامل:** هو مجموع الأنواع السابقة؛ أي أنه ينقد ويكتشف ويستطلع ويشخّص ويحلِّل ويفسِّر.

2- **البحوث العلمية الجامعية:** تختلف البحوث في مجال الدراسات الجامعية بحسب المدّة الزّمنية الممنوحة والدرجات المراد الحصول عليها، وتتكوّن من المستويات التالية:

- **بحوث مرحلة الإجازة:** هي بحوث قصيرة يكون الغرض منها تدريب الطالب الجامعي وتعويده على اتِّباع أصول وقواعد البحث العلمي، دون أن يُطلب منه اكتشاف الجديد نظراً لقصر المدّة الزمنية الممنوحة له:

- **البحث الصفّي *Duty***: يتمّ في إطار الأعمال الموجَّهة خلال السنوات الدراسية الجامعية؛
- **مذكرّة التخرّج *Memory***: تتمّ في نهاية الحياة الجامعية للحصول على درجة اللّيسانس (البكالوريوس).

– **بحوث مرحلة الدراسات العليا**: هي بحوث طويلة نسبيّاً تتمّ في إطار مرحلة الدراسات العليا، ويُطلق عليها الرّسائل الجامعية:

- **رسالة الماجستير *Thesis***: تُعتبر إسهاماً علميّاً في مجال الاختصاص ومكمِّلاً للمواد النّظرية التي درسها الطالب خلال السنة التّمهيدية في قسم الدراسات العليا؛
- **أطروحة الدكتوراه *Dissertation***: تُعتبر إسهاماً أصليّاً؛ بحيث تُضيف شيئاً جديداً للعلم ضمن مجال التخصّص.

3- **دراسات أخرى**: يُطلق عليها تجاوزاً لفظ البحوث؛ لأن الكاتب لا يلتزم فيها بقواعد وإجراءات البحث، كتقسيماتها إلى مقدّمة وفصول وخاتمة. وهي:

– **التقرير *Report***: غرضه جمع حقائق معيّنة أو توصيات محدّدة وتبليغها؛ كالتّقرير عن القرارات أو التّوصيات التي أقرّها مؤتمر من المؤتمرات، وندوة من الندوات العلمية؛

– **المقالة *Paper***: موضوع قصير محدودة صفحاته، يهدف الكاتب أو الباحث من خلالها توضيح فكرة أو طرح مشكلة معيّنة، وغالباً ما تكون المقالة موضوعاً يُنشر في مجلة علمية متخصِّصة كالدوريات أو ورقة بحثية لأعمال مؤتمرات تُصدرها المراكز البحثية والجامعية؛

- **الكتاب *Book***: يتّفق البحث الأكاديمي مع الكتاب الموجّه إلى عامّة القراء بالنسبة للهيكل التنظيمي العام؛ إلا أن الفروق بينهما تكمن في أسلوب الصياغة، والطّريقة المعتمدة في عرض المادة العلمية (الالتزام بالقواعد المنهجية).

❋❋❋

ثالثاً: خصائص البحث العلمي

هناك خصائص يتميّز بها البحث العلمي، ومنها:

- **البحث العلمي منظّم ومضبوط:** لأنه نشاط عقلي منظّم يحتوي على مجموعة من الخطوات المترابطة والمتكاملة؛
- **البحث العلمي حركي وتجديدي:** لأنه يبحث دائماً على إثراء المعرفة عن طريق الإضافة أو التّعديل؛
- **البحث العلمي تفسيري:** لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر من خلال البيانات التي يجمعها عن موضوع الدراسة؛ استناداً إلى النّظريات المتعلّقة به؛
- **البحث العلمي قابل للتعميم:** لأنه لا يكتسب أهميته العلمية إلا إذا أمكن تعميم نتائجه والاستفادة منها عمليّاً؛
- **البحث العلمي يجمع بين النظرية والتطبيق:** لأنه ينطلق من إطار نظري بالاعتماد على معلومات ميدانية، كما يستعين البحث الميداني بمعطيات المعرفة النّظرية.

❋❋❋

رابعاً: أهداف البحث العلمي

إن الأهداف الرئيسة لكتابة البحوث العلمية تتلخّص فيما يلي:

- إثراء معلومات الطّالب في مجال تخصّصه؛
- الاعتماد على النّفس في دراسة المواضيع، وإصدار أحكام بشأنها؛
- اتِّباع الأسس المنهجية والقواعد العلمية المعتمدة في كتابة البحوث؛
- اكتساب خصائص الأسلوب العلمي في معالجة القضايا البحثية؛
- استخدام المراجع العلمية كمصادر لتحصيل المعرفة؛
- التعوّد على معالجة المواضيع، بموضوعية ونزاهة؛
- استعمال المنطق، والمقارنة بين الآراء الجيِّدة والآراء الهزيلة؛
- التخلُّص من ظاهرة كسل العقل، وتعويده على التّفكير العميق والعمل بانتظام؛
- تحصين النفس ضدّ الجهل، والتعوّد على القراءة قبل المناقشة؛
- الاستفادة من ملاحظات الأستاذ المشرف، والتعرُّف على الأخطاء التي يقع فيها الباحث في البداية.

❋❋❋

خامساً: جودة البحث العلمي

إن البحث العلمي الجيّد يتميّز بمواصفات واحدة وعامّة، هي:

- **استقلالية شخصية الباحث:** تظهر شخصية الباحث في أسلوبه وإبداء رأيه، من خلال تجنّب الإفراط في النّقل الحرفي أو الاقتباس الذي يؤدّي إلى تغييب شخصيته، وضَعف ربط أفكاره وانعدام تسلسلها المنطقي؛
- **الموضوعية في الكتابة:** يكون الباحث موضوعيّاً بالابتعاد عن الذاتية والتحيّز لفكرة معيّنة، وعدم إهمال الأدلّة والحقائق التي تتعارض مع رأيه؛
- **الأمانة العلمية:** تقتضي أن يكون الباحث صادقاً في كتابته وبحثه؛ فلا ينسب عمل غيره إلى نفسه ولا يُحرِّف الأفكار والآراء التي نقل عنها معلوماته؛ بحيث يشير إلى المراجع التي استخدمها ويلتزم بقواعد التّوثيق العلمي؛ وإلا أصبح ذلك بمثابة سرقة علمية؛
- **اللغة وطريقة العرض:** يندمج أسلوب المعالجة في البحث العلمي الجيِّد بعدّة أبعاد :
  - **البُعد الشكلي:** يقتضي مراعاة الشكل النّمطي للصفحات التي يُكتب عليها البحث، من حيث المسافات على جميع الاتجاهات واستخدام علامات الوقف والترقيم والاختصار، بالإضافة إلى طريقة الإشارة إلى الهوامش وترقيم الجداول والأشكال وترتيب الصفحات والتوازن بين أقسام البحث؛

- **البُعد اللغوي**: يقتضي مراعاة الضّوابط النّحوية والإملائية واستخدام أدوات الربط والتراكيب اللغوية التي تُعبّر بدقة عن الألفاظ والعناوين المناسبة وتساعد على عرض البحث بطريقة مقنِعة ومشوّقة؛ بالإضافة إلى اجتناب ألقاب التعظيم وعبارات المجاملة (دكتور، علّامة...)، والابتعاد عن استخدام ضمائر المتكلم (أنا، نحن)؛ حتى لا يصبح البحث وجهة نظر شخصية، كما لا يُحبّذ استعمال الكلمات أو العبارات باللغة الأجنبية إلا إذا كانت اصطلاحية (*Technical Terms*)؛
- **البُعد المصدري**: يقتضي مراعاة المراجع والمصادر العلمية التي يطمئنّ الباحث لنزاهتها ودقّتها وموضوعيتها، بالإضافة إلى اعتماد الدراسات الحديثة والطبعات المنقّحة التي تتضمّن آخر المعلومات المرتبطة بالموضوع.

❋❋❋

سادساً: مواصفات الباحث العلمي

تتمثّل أهمّ صفات الباحث العلمي الناجح فيما يلي:

- **ثقافة الباحث:** تكون ثقافة الباحث ثريّة ومتنوّعة، سواء على مستوى اختصاصه أو على مستوى المعرفة العامّة؛
- **الاستعداد الشخصي:** تتوافر الميول الشخصية والرغبات الذاتية لدى الباحث تجاه ما يريد أن يبحث فيه؛ لأن حبّ الموضوع هو الذي يُحفِّزه على الاستمرار في بحثه؛
- **التواضع:** يحترم الباحث آراء الآخرين ويتجنّب الغرور العلمي؛ بعدم ترفعه على مَن سبقوه في مجال بحثه؛
- **الصبر والمثابرة:** يتحلّى الباحث بالصّبر والتحمّل؛ حيث إن عملية البحث مَهمّة شاقّة ومُجهدة ذهنيّاً وجسديّاً وفكريّاً وماديّاً؛
- **الروح العلمية:** يعالج الباحث موضوعه في حياد تامّ، مع شجاعة اعترافه بأنه من الممكن أن يكون على خطأ؛
- **الروح النقدية:** يركِّز الباحث عند تحليل المعلومات ونقدها؛ ليتمكّن من قراءة «ما بين السطور» ويتجنّب إصدار الأحكام المسبقة؛
- **القدرة على التنظيم:** يكون الباحث منظّماً في مختلف مراحل العملية البحثية، ويستخدم مهاراته العلمية في هندسة أفكار بحثه.

❋❋❋

إطار 1: معايير قبول البحوث

«معظم المراكز العلمية تضع معايير لقبول البحوث ورفضها من ناحيتي الشّكل والمضمون. وكان الأساتذة في فرنسا كثيراً ما يتمسكون بهاتين العبارتين. وكانوا يوزِّعون درجة الرسالة العلمية 50 % على الشّكل و 50 % على المضمون. والشّكل يتضمّن لغة الباحث وحسن إخراج الرسالة. ربما يرى بعضنا أن توزيع الدرجة بهذا الشّكل قد يكون فيه نظر. فالبعض قد يميل إلى المضمون ويطالب له بحصّة أعلى، والبعض الآخر قد يميل إلى الشكل!

والمراكز العلمية اليوم تضع لائحة تساعد المحكّمين على القيام بالتّحكيم العلمي للبحوث:

- هل البحث فيه جديد أم لا؟
- ما الطريقة المتّبعة في البحث؟
- هل الكتابة وصفية أم تحليلية؟
- ما الإضافات العلمية التي أضافها البحث؟
- هل ذكر الدراسات السابقة؟
- ماذا عن الجداول والرسوم والمعادلات؟ هل هي صحيحة؟
- هل الكتابة واضحة؟
- هل يعزو الأفكار إلى أصحابها؟
- هل نقده صحيح أم صادر عن تحامل أو جهل؟
- هل هناك أخطاء في الإملاء أو النّحو؟
- هل هناك أخطاء في الآيات القرآنية أو الأحاديث النّبوية؟
- هل خرّج الأحاديث النبوية وبيّن درجتها؟
- هل استخدم الباحث هذه النصوص الشرعية بطريقة ملائمة أم بطريقة تعسّفية في غير موضعها؟
- هل الإحالات دقيقة يذكر فيها المرجع والصفحة؟
- هل المراجع التي رجع إليها حديثة ومناسبة وكافية؟

إذا قرأتَ ورقة لأحد الطلبة يتمرّن فيها على إعداد البحث العلمي قد تحكم عليها بالقبول، وربما تذكر نقاط القوة فيها ونقاط الضعف. لا نطلب من الطّالب في المرحلة الجامعية أن يضيف أفكاراً جديدة؛ بل نطالبه بتلخيص كتاب أو كتيّب، أو الكتابة عنه، ونرى هل كان أميناً؟ هل كان مرتّباً ومنظّماً في عرضه؟ هل ذكر المراجع التي رجع إليها؟ هل عرض البيانات كاملة بالتّرتيب المعروف؟ هل يمكن اكتشاف ميول الطّالب ومواهبه: علمية، أدبية؟ هل يمكن أن نطرح عليه أسئلة من الورقة التي أعدّها؟».

الفصل الثاني

خطوات البحث العلمي

- **أولاً:** مرحلة التحضير للبحث العلمي؛
- **ثانياً:** مرحلة إعداد البحث العلمي؛
- **ثالثاً:** مرحلة تحرير البحث العلمي؛
- **رابعاً:** مرحلة مناقشة البحث العلمي.

سُئل الكاتب الأمريكي

جاك لوندن *Jack London* عن القراءة والكتابة، فقال:

"إذا قرأتُ، أسأل نفسي دائماً: ماذا يريد أن يقول الكاتب؟

وإذا كتبتُ، أسأل نفسي دائماً: ماذا أريدُ أن أقول للقارئ؟".

أولاً: مرحلة التحضير للبحث العلمي

1- اختيار موضوع البحث: ينطبق على عملية اختيار الموضوع الحكمة القائلة: «من أحسنَ الابتداء أحسنَ الانتهاء».

- **طرق اختيار الموضوع:**

- اختيار الموضوع من قِبَل الباحث: تكون المشكلة موضوع البحث مبادرة ذاتية من الباحث، منبثقة من فضوله العلمي الخاصّ؛
- اختيار الموضوع من قبَل المشرف: يتمّ الاتّفاق حول موضوع البحث بالمناقشة بين الطَّرفين، بما يتوافق مع ميولات الطّالب الشّخصية وقدراته العلمية وإمكاناته الوقتية.

- **معايير اختيار الموضوع:** يمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند اختيار موضوع البحث في الشكل التالي:

شكل 1: اعتبارات اختيار موضوع بحث علمي

اختيار المشرف؟	أهمية الموضوع؟	قدرات الباحث؟	حداثة الموضوع؟	توافر المراجع؟	قيمة النتائج؟	قرار التسجيل؟

2- صياغة عنوان البحث: يُقال: «الكاتب من أجاد المطلع والمقطع»، وعنوان البحث مطلعه. ويمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند وضع عنوان البحث في الشكل التالي:

شكل 2: اعتبارات وضع عنوان البحث العلمي

الدقة والوضوح؟	يعكس الإشكالية باختصار؟	يُركِّز على جزئية محدّدة؟	يبتعد عن التعميم والتطويل؟	إمكانية التعديل الجزئي؟

3- وضع خطة أولية للبحث: يُقال: «لا وجود للبحث بلا منهجية». ويمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند وضع خطة البحث في الشكل التالي:

شكل 3: اعتبارات تخطيط البحث العلمي

تحديد الموضوع؟	قراءة عامة؟	خطة مبدئية؟	عرض الخطة على المشرف؟	قراءة عميقة؟	خطة تفصيلية؟	إمكانية التعديل؟

4- إعداد أولي لمصادر البحث: يُقال: «لا يوجد صفر في المعرفة العلمية». ويمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند إعداد مصادر البحث في الشكل التالي:

شكل 4: اعتبارات التعامل مع مصادر البحث العلمي

الكتب الحديثة؟	الندوات والمؤتمرات؟	خبرة المشرف؟	فهارس المكتبات؟	مواقع الإنترنيت؟	استعارة، نسخ، شراء؟	فن القراءة؟

ثانياً: مرحلة إعداد البحث العلمي

1- تحديد المشكلة البحثية: يُقال: «الإشكالية الناجحة = نصف البحث الناجح». ويمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند تحديد إشكالية البحث في الشكل التالي:

شكل 5: اعتبارات تحديد إشكالية بحث علمي

صياغة استفهامية؟	تساؤلات فرعية؟	محدَّدة بدقة؟	ملائمة للموضوع؟

2- بناء الفروض العلمية: يُقال: «الفروض = حلول محتملة للإشكالية». ويمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند بناء فروض البحث في الشكل التالي:

شكل 6: اعتبارات بناء فروض بحث علمي

الإيجاز والوضوح؟	قابلية الاختبار؟	علاقة بين متغيرات؟	صيغة الإثبات/ النفي؟	فرضية رئيسة/ متعدِّدة؟	خالية من التناقض؟	صياغة غير بديهية؟

3- معالجة المادة العلمية: يُقال: «دور المشرف أن يقف بين الطالب والخطأ». ويمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند معالجة مادة البحث في الشكل التالي:

شكل 7: اعتبارات معالجة مادة بحث علمي

جمع البيانات؟	تنظيم البيانات؟	تخزين البيانات؟	تحليل البيانات؟	تلخيص/ شرح؟	اقتباس/ نقد؟	استنباط النتائج؟

ثالثاً: مرحلة تحرير البحث العلمي

1- كتابة مسَوَّدة البحث: يمكن تلخيص الاعتبارات النّمطية التي يجب أن يراعيها الباحث عند كتابة مسَوَّدة البحث في الشكل التالي:

شكل 8: اعتبارات كتابة البحث العلمي

محيط الكتابة؟	أداة الكتابة؟	الأسلوب العلمي؟	الموضوعية والدقة؟	لا لدور المرشد السياحي؟	تمهيد لكل فصل؟	خلاصة لكل فصل؟

2- الصياغة النهائية للبحث: تُراعى فيها الاعتبارات النّمطية التالية:

شكل 9: اعتبارات تحرير البحث العلمي

تقرير البحث؟	نسخ البحث؟	تجليد البحث؟

❋❋❋

رابعاً: مرحلة مناقشة البحث العلمي

1- تشكيل أعضاء اللجنة: مناقشة الرسالة العلمية يسبقها موافقة المشرف، وترشيح المشرف لها للمناقشة:

جدول 1: إجراءات تشكيل أعضاء لجنة المناقشة

تعيين أعضاء لجنة القراءة	توزيع الرسالة العلمية
• اقتراح الأستاذ المشرف • إقرار المجلس العلمي	• مذكرة التخرّج: 2 نسخ • رسالة الماجستير: 3 نسخ • أطروحة الدكتوراه: 4-6 نسخ

2- تقارير أعضاء اللجنة: قد تطلب لجنة المناقشة تعديلات من شأنها تأجيل مناقشة الرسالة العلمية:

جدول 2: إجراءات تقارير أعضاء لجنة المناقشة

قراءة الرسالة العلمية	إرسال تقارير مفصّلة
• مدة زمنية معيّنة	• تقرير إيجابي: موافقة • تقرير سلبي: رفض • تقرير يطلب إجراء تعديلات

3- إعلان تاريخ المناقشة: إذا تمّت الموافقة من الجامعة؛ تمّ تحديد موعد للمناقشة العلنية يحضرها الجمهور:

جدول 3: إجراءات إعلان تاريخ المناقشة

الموافقة على مناقشة الرسالة العلمية	إعلان المناقشة
• تقارير إيجابية: كفاءة البحث للمناقشة • رخصة المناقشة: على مستوى الجامعة • التّواصل مع الأعضاء: تحديد التوقيت	• التاريخ + المكان • أسماء ورتب الأعضاء • الدعوة عامّة

4- يوم المناقشة: قبل الشّروع في المناقشة يَعرض الباحث موضوعه في حدود 20 دقيقة إلى نصف ساعة تقريباً، ثم يطرح الأساتذة المناقشون

على الباحث أسئلة تتعلّق بالجوانب العلمية والمنهجية والشّكلية؛ من أجل الوصول إلى قبول الرسالة وتحديد درجتها (مقبول، جيِّد، جيِّد جداً، ممتاز...):

جدول 4: إجراءات يوم المناقشة

إدارة المناقشة	قرار اللجنة
• العرض التقديمي للباحث	• مذكرة التخرّج: الدرجة + التقدير
• أسئلة الممتحنين + أجوبة الباحث	• رسالة الماجستير: الدرجة + التقدير
• جلسة علنية	• أطروحة الدكتوراه: التقدير

إطار 2: القيمة المضافة في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

«إن الوصول إلى حاجز القيمة العلمية المضافة في الاقتصاد الإسلامي ليس سهلاً، فالعديدُ من الأعمال المتميِّزة تقتصر آثارها العملية على أن تكون نسخة في قائمة الأبحاث المتميِّزة. القيمة الحقيقية المضافة مرحلة متقدِّمة من وعي الباحث بالفجوات العلمية في بنية الاقتصاد الإسلامي نظريّاً وتطبيقيّاً، وتركيز العطاء العلمي في سدّ تلك الفجوات، وفق منهجية تُحدث موجة من التّغيير على مستوى البحث العلمي، وتجذب الباحثين للعمل في إطارها. ربّما تبدو الكلمات صعبة؛ لكنها هاجس اليوم والغد، وهي فرصة للعطاء المستمر الذي لا ينقطع.

أين القيمة المضافة العلمية الحقيقية في بحث (ماجستير أو دكتوراه) في عناوين مثل هذه؟

المصارف الإسلامية	التأمين الإسلامي	المشاركات في فقه المعاملات المعاصر
صناديق الاستثمار الإسلامية	المرابحة للآمر بالشراء	المداينات في فقه المعاملات المعاصر
صكوك الاستثمار الإسلامية	الإجارة المنتهية بالتمليك	الشركات المساهمة
فقه المعاملات المالية الإسلامية	الاستصناع	الخدمات في البنوك الإسلامية
صيغ التمويل الإسلامية	السَّلَم	عقود الاستثمار في البنوك الإسلامية
عقود البنوك الإسلامية	الإجارة الموصوفة في الذمة	صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك
بطاقات الائتمان الإسلامية	الهندسة المالية الإسلامية	مقاصد الشريعة في المعاملات المالية

وهكذا فإن القائمة تطول، والمشاهدات تؤيِّد استمرار الاختيارات البحثية في هذا الاتِّجاه.

الكتابة في مثل هذه الموضوعات قبل ثلاثين سنة أو عشرين سنة ربّما قدّم قيمة مضافة نسبيّاً، وهو في الحقيقة لا يقدِّم القيمة العلمية المضافة المنشودة، وإنما يبدو أقربَ إلى التأليف وجمع الأبواب والفصول والمسائل المتفرِّقات في الموضوع في عناوين تبدو برّاقة لجدّتها.

لكن قبل 10 سنوات أو 15 سنة تقريباً لم تعد هذه العناوين تمثِّل أيّ قيمة علمية مضافة، فقد أصبح داخل كل عنوان ممّا ذُكر أعلاه عشرات المسائل والمشكلات التي تنتظر البحث والإثراء، ويُعدُّ بحثها مستقلّة قيمة مضافة حقّاً. ولكن للأسف ما زلتُ أرى الكثير من العناوين المسجّلة في أبحاث الماجستير والدكتوراه هي من نوع العناوين المذكورة أعلاه.

إن الباحثين في الاقتصاد الإسلامي والعلوم المالية والمصرفية الإسلامية قد جنحوا إلى فقه المعاملات على حساب الاقتصاد والبنوك ظنًا منهم أن مجموع هذا التخصّص هو فقه المعاملات. والصّحيح أن هذا التخصّص يجعل من فقه المعاملات أحد مكوِّناته الرئيسة وليس كلها، ولذا ينبغي للباحثين في هذا التخصّص أن ينقِّبوا عن موضوعات فنية وليست فقهية، وقد أعجبني أحد الباحثين عندما سألني عن رأيي في بحث موضوع «تطبيق اختبارات الضّغط في البنوك الإسلامية»، وهو موضوع متقدِّم في المخاطر. هناك الكثير من الموضوعات الفنية العميقة التي يجب أن يلتف إليها الباحثون في هذا التخصّص».

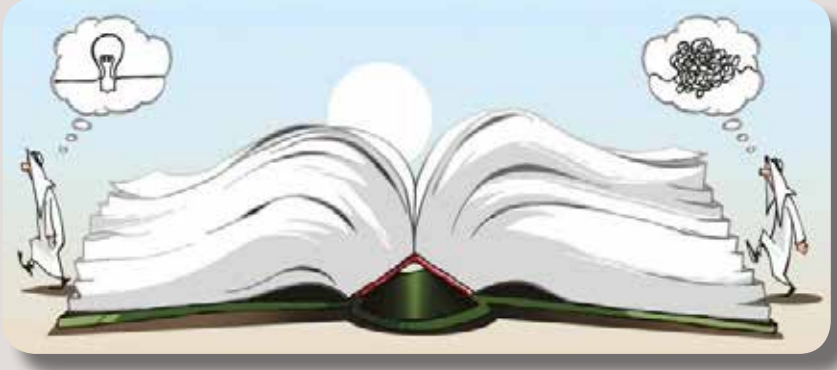

الفصل الثالث

مناهج البحث العلمي

- **أولاً:** تعريف منهج البحث العلمي؛
- **ثانياً:** أنواع مناهج البحث العلمي؛
- **ثالثاً:** تداخل مناهج البحث العلمي؛
- **رابعاً:** تقويم مناهج البحث العلمي.

كبار الأساتذة يعترفون:

أن 90 % من المعلومات التي تلقّوها في المدارس قد نسوها وذهبت هباءً منثوراً، أما الطّريقة فضلّت في أذهانهم مدى الحياة وكانت سلاحهم القويّ في سيرهم العلمي لاقتحام مجاهل المعرفة.

أولاً: تعريف منهج البحث العلمي

1- مفهوم مصطلح المنهج:

- **المفهوم اللغوي**: هناك مصطلحات منهجية هي: النّهج، والمنهاج، والمنهج، لكلّ منها استخدام خاصّ في توضيح جانب أساسي مهمّ من تصميم البحوث:
  - **النّهج**: الطّريق المستقيم الواضح؛
  - **المنهاج**: الخطّة المرسومة؛
  - **المنهج**: الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة.

وليس في اللغات الأوربية إلا مادة لغوية واحدة هي: *Method* المأخوذة من الكلمة اللاتينية *Methodus* المأخوذة بدورها عن اليونانية *Odos*، وقد استعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النّظر أو المعرفة، بينما استخدمها أرسطو بمعنى البحث.

- **المفهوم الشائع**: شاع استعمال كلمة منهج بمعاني مختلفة لا تتوافق في الغالب مع معناها العلمي:
  - «منهج العمل»: بمعنى نظام العمل؛
  - «منهج دراسي»: بمعنى مجموع المواد المقرّرة لمستوى دراسي معيّن؛
  - «منهجية البحث»: بمعنى مجموع المناهج والتقنيات التي توجِّه إلى إعداد البحث وتُرشد إلى الطريقة العلمية.

2- مفهوم منهج البحث العلمي:

- **منهج البحث العلمي**: نحلِّل هذه الثلاثية:
  - لفظ «منهج» معناه الطّريق، أو المسلك الذي يسلكه الباحث؛

- لفظ «البحث» بمعنى طلب وفتّش؛ أي: السّعي وراء الكشف والتنقيب؛
- لفظ «العلمي» بمعنى المعرفة والإلمام بحقيقة الشيء.

وعلى ذلك؛ فإن «منهج البحث العلمي» هو الأسلوب الذي يسلكه الباحث في طلب المعرفة والحقيقة العلمية؛ بحيث يبتعد عن العشوائية في جمع المعلومات وترتيبها. ويسمّى العلم الذي يبحث في طرق البحث عن الحقيقة بـ «علم المناهج» *Methodology*.

- **المنهج العلمي**: يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه: «الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته أو في تتّبعه لظاهرة معيّنة، من أجل تحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السّهل التعرّف عليها وتمييزها، ويتيح معرفة أسبابها ومؤثّراتها والأشكال التي تتّخذها والعوامل التي أثّرت فيها أو تأثّرت بها، وقياس هذا الأثر أو التنبّؤ به بشكل موضوعي دقيق يفسِّر العلاقات التي تربط عواملها الداخلية والخارجية؛ بهدف الوصول إلى نتائج عامة محدّدة يمكن تطبيقها أو تعميمها».

❋❋❋

ثانياً: أنواع مناهج البحث العلمي

1- مناهج البحث العلمي من حيث أسلوب التفكير:

- **المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي، الاستدلالي): *Deductive Thinking***: يعني مجموعة من الإجراءات الذّهنية التي ينتقل فيها الباحث من الكلّ إلى الجزء، فيتعرّف على خصائص الكلّ أو المجموعة، ويحدِّدها تحديداً تامّاً واضحاً، فإذا تمّ ذلك عمّمها على الأجزاء التي تندرج في ذلك الكلّ الشامل، والقاعدة التي ينطلق منها الباحث حسب هذا المنهج هي: «خصائص الكل موجودة في جميع أجزائه».

شكل 1: شكل التفكير الاستنباطي

كل السلع الاقتصادية لها سعر محدَّد	والحاسوب سلعة اقتصادية	فالحاسوب له سعر محدَّد

- **المنهج الاستقرائي: *Inductive Thinking***: ينطلق فيه الباحث من دراسة الأجزاء وفحصها، ثم ينتهي إلى الحقيقة الكلّية التي تشترك فيها جميع تلك الأجزاء. فهو انطلاق من الجزء إلى الكلّ تبعاً لهذه القاعدة: «الحقيقة الكلية تُستخلص من الموجودات الجزئية».

شكل 2: شكل التفكير الاستقرائي

الظاهرة (الخاص) العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة	التعميم (العام) قانون الطّلب

2- مناهج البحث العلمي من حيث الأسلوب الإجرائي:

- **المنهج التاريخي (الاسترادي، الوثائقي): *Historical Method***: يعتمد على استرجاع وتحليل وتفسير الأحداث التّاريخية الماضية

من خلال السجلاّت والوثائق والآثار المختلفة، بهدف التوصّل إلى قوانين عامّة يمكن تعميمها والاستفادة منها لفهم المشكلات المعاصرة والتنبّؤ بما سيكون عليه المستقبل، وغالباً ما يُستعمل في العلوم التاريخية، لكنه أصبح يُستخدم في مختلف الدراسات الاجتماعية؛ ولعلّ هذا ما جعل لكل علم تاريخ يتمثّل في الدراسات التّاريخية لهذه العلوم مثل: التاريخ السياسي والتاريخ الاقتصادي والتاريخ الثقافي.

شكل 3: أشكال الدراسات التاريخية

دراسة الشخصية كقوة مؤثّرة في التاريخ الاقتصادي (آدم سميث، ريكاردو...)	دراسة الحدث كأساس للبناء التاريخي، دون اعتبار للأشخاص (أزمة الكساد، نشأة صندوق النقد الدولي...)	الدراسة المزدوجة للأشخاص والأحداث معاً (أزمة 1929 والنظرية الكينزية، الاشتراكية وماركس...)

- **المنهج الوصفي: *Descriptive Method***: يقوم على وصف الحقائق الرّاهنة المتعلِّقة بالظاهرة من خلال جمع البيانات وتبويبها ومحاولة تفسيرها وتحليلها؛ بهدف استخلاص النتائج والتنبّؤ بسلوك الظاهرة محلّ الدراسة في المستقبل.

ويمكن أن يأخذ المنهج الوصفي الأنماط التالية:

- **المنهج المسحي: *Survey Method***: يعتمد على وصف خصائص المجتمع المدروس وصفاً شاملاً، وتُستعمل الدراسات المسحية من قِبل الجيولوجيين للتعرّف على طبقات الأرض، ومن قِبل الأطباء للتعرّف على نوعية الأمراض الأكثر انتشاراً، ومن قِبل الشركات للتعرّف على ذوق الجمهور ونوع المنتجات التي يرغب في اقتنائها ...؛ وذلك للاستفادة منها في المستقبل.

شكل 4: أشكال الدراسات المسحية

المسح الشامل (إحصاء عدد السكان)	المسح بالعيِّنة (الرأي العام، السوق)	تحليل المحتوى (مقرّرات، برامج، قرارات)

- **منهج دراسة الحالة: *Case Study Method***: هو ذلك المنهج الذي يتّجه إلى جمع البيانات المتعلِّقة بوحدة معيّنة أو نموذج واحد سواء كانت فرداً أو أسرة أو مؤسسة (أفراد، إنتاج، تسويق، مشتريات...) أو دولة، ويقوم على أساس التعمّق في دراسة تاريخ الوحدة (الحالة) أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها؛ بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلِّقة بالحالة المدروسة والحالات المشابهة لها.

شكل 5: أشكال دراسات الحالة

شخص	أسرة/ مؤسسة	مدينة/دولة

- **المنهج المقارن: *Comparative Method***: هو منهج يعتمد على المقارنة بين ظاهرتين أو مجتمعين أو حادثتين، يقوم فيه الباحث بالموازنة بين المتغيِّرات في الموضوع محلّ الدراسة؛ حتى يتمكّن من تحديد أوجه التّشابه والاختلاف، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

شكل 6: أشكال الدراسات المقارنة

ظاهرة واحدة في مرحلتين	ظاهرتان متشابهتان في بلدين مختلفين

- **المنهج التجريبي: *Experimental Method***: هو منهج يتمّ في المختبرات باستخدام الأجهزة المناسبة التي تعزل المتغيِّرات

عن بعضها، ويعتمد في الأساس على التجربة العلمية للتوصّل إلى القانون أو النظرية. ويرتبط أساساً بعلوم الطبيعة (الطبّ، الصيدلة، الفيزياء). لكنه أصبح يُستخدم في مختلف الدراسات الاجتماعية؛ من خلال مراكز الأبحاث الخاصّة بالدراسات السلوكية والاجتماعية (كعلم النّفس، واستطلاعات الرّأي العام، والدراسات السلوكية في علم الإدارة والعلوم السياسية).

شكل 7: أشكال الدراسات التجريبية

التجارب المعملية (داخل المختبر)	التجارب الميدانية (خارج المختبر)

❋❋❋

ثالثاً: تداخل مناهج البحث العلمي

1- تصنيفات مناهج البحث العلمي:

لقد اختلف المتخصِّصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف مناهج البحث العلمي، فبعضهم يأخذ بالمناهج الرئيسة فقط، وآخرون يعتبرون المناهج الفرعية مناهج رئيسة، كما أن بعضهم قد يخلط بين أنواع البحوث ومناهج البحث؛ مما يؤدِّي إلى اختلاف تصنيفات هذه المناهج.

ورغم ذلك؛ فإنه يتعيّن على الباحث عرض المناهج المستخدَمة في البحث مع إعطاء التّبريرات العلمية والعملية التي جعلته يتَّبع منهجاً دون غيره.

2- تداخل المناهج خلال عملية البحث:

إن الفصل بين مختلف المناهج بالنسبة لأيّ علم من العلوم يكاد يكون مستحيلاً، والالتزام بمنهج واحد في البحث كلّه ولاسيما في العلوم الاجتماعية عملية صعبة؛ لأن الباحث يضطرّ في كثير من الأحيان وهو يتعامل مع نصوصه مباشرة أن يستخدم الاستقراء والاستنباط، والوصف والتحليل والمقارنة، وهو حين يرتِّب فصول بحثه قد يرتِّبها على أساس تاريخي إذا كان الموضوع يتعلّق بالتاريخ.

ولعلّ اعتراف الباحثين بهذه الحقيقة (تداخل المناهج) هو الذي يدفعهم أحياناً إلى استخدام عبارة «**المنهج المتكامل**»؛ تعبيراً عن عدم الجمود في منهج معيّن مادام الوصول إلى الحقيقة أو الإجابة عن الإشكالية لا يمكن إلا عن طريق استخدام هذه المناهج كلها.

❋❋❋

رابعاً: تقويم مناهج البحث العلمي

1- تقويم المنهج التاريخي:

جدول 1: تقويم المنهج التاريخي

الجوانب الإيجابية (المزايا)	الجوانب السلبية (المعوقات)
• الإسهام في الكشف عن الأساليب التي اعتمد عليها السابقون في حلّ المشكلات الحالية؛ • الاستفادة من نقاط القوة في الماضي وتجنب نقاط الضعف؛ • المنهج التاريخي ضروري للوصول إلى الحقائق التاريخية.	• صعوبة التّعميم؛ لأن التاريخ لا يعيد نفسه لاختلاف الظروف الاجتماعية؛ • آراء المؤرّخين لا يمكن اعتبارها موضوعية ومنزّهة عن الخطأ؛ • صعوبة الإحاطة بجميع معطيات الواقعة التاريخية؛ممّا يجعل نتائج البحث معرفة جزئية.

2- تقويم المنهج الوصفي:

جدول 2: تقويم المنهج الوصفي

الجوانب الإيجابية (المزايا)	الجوانب السلبية (المعوقات)
• تقديم حقائق وبيانات دقيقة عن واقع الظاهرة؛	• يُخشى من اعتماد الباحث على بيانات خاطئة في المصادر، ويتوقّف هذا على دقّة عمل البحث؛
• تقديم تفسير وتحليل للظاهرة؛ ممّا يساعد على فهم العوامل المؤثّرة؛ • المنهج الأكثر استخداماً في البحوث الاجتماعية.	• إثبات الفروض في الدراسات الوصفية عملية صعبة نسبيّاً؛ • محدودية البحوث الوصفية على التنبّؤ لتعقُّد الظواهر الاجتماعية.

3- تقويم المنهج التجريبي:

جدول 3: تقويم المنهج التجريبي

الجوانب الإيجابية (المزايا)	الجوانب السلبية (المعوقات)
• إمكانية تكرار التجربة تحت شروط واحدة، والتأكّد من صحّة النتيجة؛ • إمكانية التحكّم في العوامل المؤثّرة في النتيجة؛ • يسعى للكشف عن العلاقات السببية بين العوامل المؤثّرة والظاهرة محلّ الاهتمام.	• تتمّ معظم التجارب في ظروف مثالية بعيدة عن الظروف الطبيعية؛ • تتأثّر دقّة النتائج بمقدار دقّة ضبط العوامل المؤثّرة؛ • احتمال وجود الأخطاء التجريبية (ضبط المتغيّر وأثناء اختيار العيِّنات) التي تؤدّي إلى نتائج غير دقيقة.

إطار 3: المنهج القرآني

يأخذ الاقتصاد الإسلامي بمناهج البحث الاقتصادي، ولكنه يجعل المنهج القرآني على رأسها، والمنهج القرآني يتضمّن كلاً من القرآن والسنّة الصّحيحة التي حثّت على الاجتهاد في الفتوى والحكم والقضاء والبحث العلمي.

وإذا رجع الباحث إلى القرآن الكريم، وأراد ذكره في قائمة المراجع؛ فإن عليه أن يضعه في رأس القائمة، ولو خالف التّرتيب الهجائي للمراجع. فلا يليق إدراج القرآن وسط المراجع التي كتبها البشر!

ومن خلال التأمُّل في القرآن يمكن لنا استنباط القواعد التّالية في البحث العلمي:

- «يجب اتِّباع الوحي، والاهتداء بهدي الله ورسوله، وعدم معارضته بعقول البشر.
- القرآن يرفع معنويات المسلمين.
- القرآن يأمر المسلمين بأن يبذلوا ما في وسعهم وطاقتهم.
- القرآن يزيد في ذكاء المسلمين وعلمهم ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9].
- طلب الدّليل والبرهان: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 111].
- لا نعبد غير الله، ولا نتّخذ من الأشياء والأشخاص والأفكار والنظم البشرية أصناماً تُعبد من دون الله.
- عدم طاعة السّادة والكبراء والآباء إذا كانوا على غير الحقّ والصّواب.
- تعلّم العلوم النافعة وترك العلوم الضارّة.
- تقديم الأنفع على النافع، أو الأصلح على الصّالح.
- إذا خُيِّرنا بين منفعتين لا يمكن الجمع بينهما اخترنا الأنفع. واذا خُيّرنا بين مفسدتين لا يمكن اجتنابهما معاً اخترنا الأقلّ سوءاً (أهون الشرّين).
- الاستعانة بالصّبر [البقرة: 153].
- توخِّي العدل حتى مع الأعداء.
- التزام التّفكير الواقعي، واجتناب التّفكير بالأماني.
- التمييز بين العلم (القطع) والظن والشك والوهم.
- عدم كتمان الحق، وإلباس الحقّ بالباطل [البقرة: 42]. وعدم كتمان العلم والشهادة.
- لا يجوز تحريف الكلم عن مواضعه [البقرة: 75 و79] و [المائدة: 13].
- الامتناع عن تبديل الكلام [البقرة: 59 و181].
- لا تقلّ ولا تحاجّ بما لا تعلم [البقرة: 80] و [آل عمران: 66].
- طلب الخير والنّفع، واجتناب الشرّ والضّرر.
- اجتناب الأهواء والشّبهات.
- ترقيق القلب والبُعد عن المعاصي، للتفرّغ للعلم وتفريغ القلب عمّا يشغله ويضعفه. قال الإمام الشافعي:

شكوتُ إلى وكيع سُوء حفظي ... فأرشدني إلى ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلمَ نورٌ ... ونورُ الله لا يُهدى لعاصي

- يجب تجنُّب الكذب، والتوهّم، والكبْر، والإفساد، والعدوان، وشهادة الزور.
- البُعد عن الحقد والحسد.
- ترك المكابرة واللجاج.
- اتِّباع الصراط المستقيم والابتعاد عن الحيل والدجل ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: 153].
- الصدع بالحق.
- يجب الانتفاع بالأسماع والأبصار والألسنة وسائر الحواس.
- المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية [البقرة: 123 و134 و139 و141 و147] ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25].
- الشورى: وتطبق هنا بين الباحث والأستاذ، وبين الباحث وغيره من الباحثين والمهتمين.
- القوة: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60]. والعلم والبحث العلمي من أهمّ أسباب القوّة والتقدّم.
- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: 143]. هذا المقام للأمة الإسلامية (مقام الشاهدية) بين الأمم لا ريب أنه يحتاج إلى التقدّم العلمي والتقني».

الفصل الرابع

أدوات البحث العلمي

- **أولاً:** أدوات جمع البيانات الميدانية؛
- **ثانياً:** أدوات تحليل البيانات الميدانية؛
- **ثالثاً:** أدوات عرض الأفكار والمعلومات.

يجب أن يعلم الباحث بأنه عندما ينشر رسالته أو بحثه أو كتابه؛ فإنما يعرض عقله على العلماء والقرّاء. قال الرّاغب الأصفهاني [ت 815 هـ]: «عرضُ بناتِ الصّلبِ على الخُصّاب أسهلُ من عرضِ بناتِ الصَّدر على الألبابِ»!

أولاً: أدوات جمع البيانات الميدانية

1- الملاحظة العلمية *Observation:* يوجد ملاحِظ (الباحث) وملاحَظ (المبحوث).

- **تعريف الملاحظة:** تعني الملاحظة بمعناها البسيط: الانتباه العفوي إلى حادثة أو ظاهرة أو أمر ما، أما الملاحظة العلمية فهي: انتباه مقصود ومنظّم ومضبوط للظاهرة محلّ الدراسة؛ بهدف اكتشاف أسبابها وقوانينها، وتتميّز بالخصائص التالية:
  - هادفة: يُحدِّد الباحث الهدف من وراء ملاحظته؛
  - دقيقة: لا تُفوِّت أيّ جزء من أجزاء الظاهرة؛
  - مجهّزة: يُحدِّد الباحث الوسيلة المناسبة لتسجيل الملاحظات.
- **أنواع الملاحظة:**
  - الملاحظة بلا مشاركة *Non-Participant*: يقوم فيها الباحث بمراقبة المبحوثين، دون أن يشترك في أيّ نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة، عن طريق المشاهدة أو الاستماع أو متابعة موقف معيّن، فهي ملاحظة من الخارج؛
  - الملاحظة بالمشاركة *Observation par Participation*: يصبح فيها الباحث عضواً في الجماعة التي يلاحظها، وقد يُصرِّح بأنه يقوم بالملاحظة بغرض البحث العلمي، أو تكون سرِّية من خلال قدرة الباحث على تقمّص الأدوار وعدم الإفصاح عن هويته.
- **تقويم الملاحظة:** للملاحظة كأداة من أدوات البحث العلمي بعض المزايا وبعض العيوب:

جدول 1: تقويم الملاحظة

المزايا	العيوب
• تسمح بتجميع البيانات من أرض الواقع؛ • تساعد في التعرّف على معلومات جديدة لم يُفكِّر فيها الباحث من قبل؛ • تفيد في حالة شعور الباحث بعدم إمكانية التعاون معه، من قبل الأفراد فيما يخص إدلائهم بالمعلوماتَ والبيانات المطلوبة.	• لا يمكن استخدامها في جميع الحالات (مثل المشكلات الأسرية)؛ • الاعتماد على الحواس يكون في كثير من الحالات مضلِّلاً؛ ومن ثم تظهر بيانات ليست لها علاقة بالواقع؛ • استخدام الملاحظة الآلية (الكاميرا) يقابَل بالرّفض من قبل المبحوث، أو يُغيِّر سلوكه؛ ممّا يؤديَ إلى الحصول على بيانات غير دقيقة.

2- المقابلة الشخصية *Interview*: يوجد مقابِل (الباحث) ومستجوَب (المبحوث).

- **تعريف المقابلة:** هي محادثة موجَّهة تتم بين الباحث والشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معيّن، يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف البحث، وتتميّز بالخصائص التالية:
  - المقابلة الشخصية؛
  - المقابلة الهاتفية؛
  - المقابلة بواسطة الحاسوب؛
  - المقابلة بواسطة الأقمار الصناعية.
- **أنواع المقابلة:**
  - المقابلة المُهيْكلة *Structured Interview*: يقوم فيها الباحث بإعداد أسئلتها بشكل مسبق وتُعتبر الدّليل أو المرشد للمقابلة، ودور الباحث هو إسماع الأسئلة للمبحوث وتدوين الأجوبة؛
  - المقابلة الحرّة *Unstructured Interview*: لا يتقيّد الباحث

بأسئلة محدَّدة مسبقاً؛ بل يتطلّب منه طريقة أكثر مرونة وفاعلية في تشجيع المبحوث للكشف عن الحقائق حول موضوع المقابلة.

- **تقويم المقابلة:** للمقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي بعض المزايا وبعض العيوب:

جدول 2: تقويم المقابلة

المزايا	العيوب
• اللقاء المباشر يتيح فرصة الحصول على بيانات كثيرة بطريقة سهلة؛ • يمكن استخدامها في المجالات التي يصعب استخدام الاستبيان فيها (مثل التعامل مع الأميين أو صغار السن)؛ • توفِّر مؤشرات غير لفظية توضِّح ردود وانفعالات المبحوثين.	• يتوقّف نجاحها على كفاءة الباحث؛ ورغبة المستجوَب بالحديث؛ • مكلِّفة سواء في الوقت أو في المال المنفق فيها؛ لاسيما إذا كانت العيِّنة كبيرة ومنتشرة جغرافياً؛ • صعوبة الوصول إلى بعض الأشخاص ذوي المركز أو بسبب التعرّض للخطر.

3- الاستبيان *Questionnaire*: غياب (الباحث) ووجود مستقصى منه (المبحوث).

- **تعريف الاستبيان:** هو عبارة عن مجموعة أسئلة تدور حول مشكلة البحث، تُقدَّم لعيِّنة من الأفراد للإجابة عنها، وتُعدّ هذه الأسئلة في شكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي؛ نظراً للغياب الشخصي للباحث، ويتميّز بالخصائص التالية:

• وضع مقدمة تبيِّن أهداف الدراسة وبيان أن الرّدود ستبقى سرية؛

• تجيب الاستمارة عن ثلاثة أسئلة تتعلّق بالمستجوَب: من هو؟ ماذا يفعل؟ كيف يفكِّر؟

• الجمع بين الأسئلة المغلقة (نعم/لا) والمفتوحة (رأي)؛

- التدرّج من الأسئلة العامّة إلى الأسئلة الخاصّة؛
- وضع بعض الأسئلة (أسئلة المراجعة)؛ للتأكّد من دقّة وصدق الإجابات وذلك بطرحها بصيغ مختلفة.

- **أنواع الاستبيان:**

- الاستبيان المغلق *Closed Questions*: يترك الباحث أمام كل سؤال الإجابات المقترحة؛ حيث يكتفي المجيب بوضع إشارة أمام الإجابة التي يراها مناسبة؛
- الاستبيان المفتوح *Open Questions*: يُطلب فيه من الشخص أن يجيب عن الأسئلة بكلماته الخاصّة، من خلال ترك فراغات يجيب فيها بحرِّية كاملة؛
- الاستبيان المغلق/المفتوح: يمزج فيه الباحث بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة.

- **تقويم الاستبيان:** للاستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي بعض المزايا وبعض العيوب:

جدول 3: تقويم الاستبيان

المزايا	العيوب
• يتيح للمبحوث فرصة الإجابة عن الأسئلة في الوقت الذي يراه مناسباً وبكل راحة؛	• انخفاض نسبة الرّدود؛ ممّا يؤدي إلى الحدّ من حجم العيِّنة عن الحجم المطلوب؛
• يُتيح للباحث إمكانية تجريب الاستمارة قبل تعميم استعمالها؛	• مشكلة استغراق وقت طويل، وقلّة العائد انطلاقاً من عدم وعي المبحوثين (الإجابة بتسرّع وعدم اهتمام)؛
• سهولة معالجة بياناته بالطّرق الإحصائية والتّعبير عنها كميّاً.	• لا تمثِّل الإجابات موقف المبحوث بدقّة (مثل: تخوّف الأفراد من الإجابة دون موافقة رؤسائهم في العمل).

❋❋❋

ثانياً: أدوات تحليل البيانات الميدانية

1- المدخل الكمّي لتحليل البيانات:

- **تعريف المدخل الكمي:** يتمّ استخدام العديد من الأدوات التحليلية الرياضية والإحصائية والقياسية، وذلك بالاستعانة بالإعلام الآلي في المعالجة الحسابية للأرقام؛ نظراً لتعقّدها وعلاقاتها المتشابكة، ويتميّز بالخصائص التالية:
  - يحتلّ الإحصاء مكانة مهمّة في البحوث الاستقصائية (المسح والعيِّنة)؛
  - استخدام معادلات الاتجاه العام والأرقام القياسية والانحدار والارتباط، ونظرية الاحتمالات؛
  - تحليل البيانات باستخدام برنامج المُجدول *Excel* أو البرنامج الإحصائي *SPSS (Statistical Package for Social Sciences)*؛
  - يتطلّب من الباحث تدريباً على استخدامها مستعيناً بالمراجع المتوافرة وبالمختصّين إذا تطلّب الأمر ذلك.

2- مدخل تحليل المنطق الوصفي:

- **تعريف المدخل الوصفي:** يتمّ استخدام الأساليب الاستنباطية التي تساعد الباحث على القيام بتوصيف البيانات وتفصيلها والرّبط بين مكوّناتها بطريقة منطقية، ويتميّز بالخصائص التالية:
  - وضع النُّظم (مفتوحة، مغلقة)؛
  - بناء النماذج *Models* (ترميز المتغيّرات، دوال).

❋❋❋

ثالثاً: أدوات عرض الأفكار والمعلومات

1- الجداول:

- **تعريف الجداول:** تُعبِّر الجداول عن فكرة معيّنة أو إحصاءات محدَّدة بشكل أفضل من وضع الأرقام والإحصاءات ضمن النصّ نفسه بصفة مجرّدة، فالجداول تُعطي الفرصة للقارئ وتساعده لكي يلاحظ العلاقة بين الأرقام ويقارن بينها، وتمنحه نوعاً من الراحة بالانصراف بعض الشيء عن التّركيز في متابعة الأسلوب العلمي الجاف، وتتميّز بالخصائص التالية:
  - أن يكون للجدول تمهيد في السّطور السابقة له مباشرة، ولا بدّ من تحليل له يقع في السّطور اللاحقة به؛
  - يُفضَّل أن يكون الجدول كاملاً متكاملاً على صفحة واحدة؛
  - إذا كان الجدول طويلاً فينبغي وضعه ضمن الجزء الخاص بملاحق البحث؛
  - الالتزام بنمط واحد ثابت في الترقيم (المجمَّع المتتابع/المجمَّع الفصلي)؛
  - يوضع فهرس للجداول في نهاية البحث.
- **عناصر الجداول:**
  - رقم الجدول: يُعطى لكل جدول رقم محدَّد لكي يتميَّز عن غيره من الجداول في البحث؛ بحيث تكون أرقام الجداول متسلسلة خلال البحث كله بحسب ترتيب وروده؛
  - عنوان الجدول: يُفضَّل أن يكون مختصراً ودالاً على بياناته الكمّية أو الوصفية؛
  - عناوين الأعمدة والأسطر والمجاميع: تتطلّب العناية بدقّة حساباتها؛

- الوحدة: يُكتب نوع الوحدة ضمن عنوان الجدول إذا كانت جميع المعلومات الواردة في الجدول مقاسة بذات نوع الوحدة؛ أما إذا اختلف نوع الوحدة بين عمود وآخر؛ فإنها تُكتب ضمن عنوان كل عمود على حدة؛
- المصدر: يجب الإشارة إلى مصدر المعلومات الموجودة في الجدول إن لم يكن مصدرها الباحث نفسه.

2- الأشكال التوضيحية:

- **تعريف الأشكال التوضيحية:** قد يستخدم الباحث الأشكال التوضيحية بهدف مساعدة القارئ على تكوين فكرة أشمل عن العلاقة بين المتغيّرات وبشكل أسرع، وقد أعطى الإعلام الآلي دفعاً جديداً لاستخدام وسائل الإيضاح، وتتميّز بالخصائص التالية:
  - يُفضَّل أن يأتي الشكل التوضيحي في صفحة واحدة؛
  - عدم خلط الجداول مع الأشكال؛
  - يوضع فهرس للأشكال في نهاية البحث.
- **عناصر الشكل:**
  - رقم الشكل: يُخصَّص لكل شكل رقم متسلسل على مدى البحث كله؛ وذلك لتسهيل الرجوع أو الإشارة إلى الشكل؛
  - عنوان الشكل: يتضمّن طبيعة البيانات الواردة فيه، ويُفضَّل وضعه في الوسط فوق الشّكل التوضيحي؛
  - الملاحظات التفسيرية: تحت الشكل، ولاسيما في حالة الخرائط الجغرافية؛
  - المصدر: يُعتبر من أصول الأمانة العلمية في البحث.

❋❋❋

إطار 4: دكتوراه استبانة!

قال المبرّد : قال رجل لهشام القوطي: كم تعدّ من السنين؟ قال: من واحد إلى أكثر من ألف. قال: لم أرد هذا . كم لك منَ السنّ؟ قال: اثنان وثلاثون سنّاً . قال: كم لَك منَ السنين؟ قال: ما هي لي، كلّها لله. قال: فما سِنّك؟ قال: عظم. قال: ابن كم أنت؟ قال: ابن أم وأب. قال: كم أتى عليك؟ قال: لو أتى عليّ شيء لقتلني! قال: ويحك! كيف أقول؟ قال: قل: كم مضى من عمرك؟

كم واحد في عالمنا العربي والإسلامي مثل هشام القوطي؟! إذا كان الذي يضع أسئلة الاستبانة مثل هذا الرجل السّائل، والذي يجيب عنها مثله أيضاً، فهل نتوقع استبانة ناجحة؟! أم يريد البعض أن يعهد الطلاب تصميم استباناتهم إلى مكاتب متخصِّصة مقابل أجر! وهل في هذه المكاتب رجال مثل هشام القوطي يفقهون العلم واللّغة والمنطق والنّفس وفروقها الدّقيقة؟

وقد علّق أحد النّاقدين على استبانة (استمارة) باحثة في موضوع حول «التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية» على النّحو التّالي:

- «متى تصلح الاستبانة ومتى لا تصلح؟
- هل الاستبانة في حالتك هذه تُعدّ صالحة؟
- هل تصلح المجموعة البريدية لغرض ملء الاستبانة أم هناك محاذير وما هي؟
- هل هذه الاستبانة لخدمة المصارف الإسلامية أم التقليدية؟
- ألا تعتقدين أن أسلوب الاستبانة قد يعني فيما يعني إنابة الباحث للجمهور لكي يدرسوا الأمر بالنيابة عنه؟
- إلى أيّ مدى يمكن الثقة بحسن ملء الاستبانة؟ شاهدتُ في بعض الأحيان أستاذاً بدرجة أستاذ مشارك يملأ استبانة مشابهة وهو على السُلّم (الدّرج)، وبكل ثقة وطمأنينة! فكيف تضمنين ملء الاستمارة بكلّ دقّة وبكلّ موضوعية كما قلت؟
- ملء الاستبانة قد يعتريه أمزجة كثيرة ومتنوِّعة.
- هناك معلومات تحتاج إلى دراسة مثل: نسبة الأرباح وما شاكل ذلك. ولو قمت أنت بنفسك باستقصائها للزمك الكثير من الجهود، فكيف تكلنيها لمن تعرفين ولمن لا تعرفين؟
- هل يمكن أن يُقال إن أسلوب الاستبانة في بعض الحالات مجرّد عمل ميكانيكي، يُوكل بعد ذلك أمره إلى برامج الكمبيوتر لاستخراج جداول وأرقام ونسب ورسوم سريعة؟»

الفصل الخامس

توثيق البحث العلمي

- **أولاً:** عملية الاقتباس في البحث العلمي؛
- **ثانياً:** آليات التهميش في البحث العلمي؛
- **ثالثاً:** قائمة المصادر والمراجع في البحث العلمي.

كانت زوجة ابن شهاب الزهري (ت 124هـ) تقول لزوجها:

"والله، إن هذه الكتب أشدُّ عليَّ من ثلاث ضرائر".

وذلك لانشغاله بها عن كل شيء من أمور الدنيا!

أولاً: عملية الاقتباس في البحث العلمي

1- تعريف الاقتباس *Quotation*: يعني الاقتباس أن ينقل الباحث فكرة أو فقرة من مصدر له علاقة بما جاء في بحثه لغرض يرجوه. وهناك مَن يُطلق على الاقتباس تسمية أخرى هي: «نسل المعلومات». وينقسم الاقتباس إلى نوعين هما:

- **اقتباس النص (الحرفي، الكلي، المباشر)**: يأخذ الباحث النص المنقول بكامله ويضعه بين علامتي تنصيص، ويشير بعلامة أو بمعلومة في الحاشية (الهامش) إلى المصدر الذي أخذ عنه؛
- **اقتباس المعنى (الجزئي، غير المباشر)**: يأخذ الباحث من النص الفكرة أو المعنى فقط، ويضعه من غير علامتي تنصيص، ثم يُشير إليه في الهامش.

2- أغراض الاقتباس: يلجأ الباحث عادة إلى الاقتباس تحقيقاً لواحد من الأغراض التالية:

- **الاستدلال أو الاستشهاد**: أي أن يُؤكِّد على فكرة وردت في بحثه، فيستعين ببعض الشواهد والنصوص لمَن سبقوه تأييداً لفكرته؛
- **النقض أو الاعتراض**: بأن يناقش رأياً أو موقفاً أو قضية لا يتّفق معها كلّياً أو جزئياً، فيضطرّ إلى الاقتباس ممَّن يناقشهم أو ينتقدهم؛
- **التعديل أو الإنضاج**: قد يضطرّ الباحث الذي يتفاعل مع وجهة نظر معيّنة إلى الاقتباس لفقرة أو فكرة تكون منطلقاً لجهده المعرفي إما بتعديلها أو إنضاج ما يحتاج منها إلى ذلك.

3- شروط الاقتباس: حتى يؤدّي الاقتباس أغراضه العلمية ينبغي أن تُراعى فيه الضّوابط التالية:

- **الدقّة في اختيار مصادر الاقتباس:** مراعاة أن تكون المصادر التي يقتبس منها الباحث أصيلة في موضوع بحثه؛
- **الصحّة في النقل:** الدقّة التامّة في النّقل ضرورة منهجية، والنّقل هنا قد يأخذ أشكالاً متعدِّدة هي:
  - نقل النصّ كاملاً: في هذه الحالة يوضع النصّ بين علامات التّنصيص « ...»، وهنا يشير الباحث إلى كامل المعلومات عن المصدر أو المرجع الذي اقتبس منه. ويُشترط نقل النصّ كاملاً بما لا يتجاوز في الغالب ستة أسطر في الحالات التالية:
    - إذا كان النصّ من الكتب المقدَّسة (يُستخدَم القوسان المزهران لحصر الآيات القرآنية)؛
    - إذا كان النصّ يتعلّق بالنظريات والمعادلات والتعريفات والمواد القانونية؛
    - إذا كانت الفكرة المراد اقتباسها على قدر كبير من الأهمية، وكانت الصياغة ستُفقد الفكرة معناها الحقيقي؛
    - إذا كان النصّ ذا حساسية ويُخشى من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان.
  - إعادة الصياغة: أي أن يعيد الباحث صياغة بعض الأفكار بأسلوبه الخاصّ، وبخاصّة إذا لم تكن الصّياغة الأصلية موفِّية للمعنى أو يعتريها نقص، ولا يحق له نسبة كلام الآخرين لنفسه بمجرّد تقديم كلمة أو تأخيرها؛
  - التّلخيص والاختصار: قد ترد الفكرة في المرجع مفصّلة وبأسلوب الإطناب، فيقوم الباحث بصياغتها بعبارات موجزة تؤدّي الغرض وتُحقِّق المعنى. ويُشترط على الباحث أن يفهم النصّ الأصلي فهماً صحيحاً حتى لا يُقوِّل صاحبه ما لم يقله.

- **التثبّت قبل النقد:** على الباحث أن يتثبّت في ما ينقله من اقتباس إذا كان يهدف إلى مناقشة رأي مَن ينقل عنه، وأن يتأكّد من أن الكاتب لم يَعدِل عن هذا الرأي فيما نشره من أبحاث، أو طبَعات جديدة لكتاب هو بصدد الاقتباس منه، فيكون قد انتقد صاحبه عن رأي قد تراجع عنه أو عدَّله؛

- **البناء بدل التكديس:** يراعي الباحث تحقيق الانسجام بين الفقرة المقتبسة وما سبقها من فقرات وما يلحقها؛ حتى يكون سياق الكلام متوافقاً فيضمن تواصل الأفكار واجتذاب القارئ. كما ينبغي عليه تجنُّب كثرة الاقتباس أو الإطالة فيه حتى لا يُصبح البحث تكديساً للأفكار المنقولة من الغير. وهنا تظهر شخصية الباحث وتظهر في جودة ما ينقله من هذه الاقتباسات، وفي تقدير المواضع التي يجب أن تورَد فيها من البحث، وفي تعليقاته عليها أو نقده لها.

شكل 1: شروط الاقتباس الجيِّد

4- تقنيات الاقتباس: يقوم الباحث بوضع ما اقتبسه بين علامتي تنصيص « ...» مع كتابة إشارة رقمية بعدها مباشرة وأعلى السطر قليلاً.

جدول 1: تقنيات اقتباس النصوص

التقنية	الهدف	الإشارة
الحذف	– حذف عبارات غير ضرورية لا تُؤثِّر في مضمون الاقتباس	(...)
الإضافة	– زيادة في الإيضاح	[كلام المؤلِّف]
التصحيح	– تدوين الخطأ كما هو وتصحيحه في الهامش	[هكذا]

❋❋❋

ثانياً: آليات التهميش في البحث العلمي

1- تعريف التّهميش *Footnotes*: هو إثبات الاقتباس لصاحبه أو توضيح لفكرة أو إحالة على مرجع قصد الاستزادة؛ وذلك وفقاً للطّرق العلمية المصطلح عليها. وهنا يجب على الباحث أن يتعامل مع واجهة المرجع والصفحة التي تليها. ويكشف التّهميش عن طبيعة المصادر التي رجع إليها الباحث من حيث أصالتها وكمّها ونوعها (كتب، مجلات، نشريات...)، واللّغات التي كُتبت بها وجدَّتها أو قدمها ...، وهناك مَن يُطلق على التّهميش تسمية أخرى هي: «التذييل»؛ حيث يُفصل بين الهوامش والمتن بسطر.

2- أغراض التهميش: يُستخدَم التهميش في الأبحاث العلمية للأغراض التالية:

- **التوثيق المرجعي**: أي نسبة النصوص المنقولة لأصحابها، والإشارة إلى المصدر الذي اقتبس منه الباحث مادّته؛ تحقيقاً لهدفين:
  - إثبات الأمانة العلمية والتّصريح بأن الفكرة هي لغيره أوردها لغرض من الأغراض؛
  - تسهيل رجوع القارئ إلى المصادر لتوسيع معلوماته أو التأكّد من صحّة النّقل.
- **التوضيح والشرح**: لفكرة غامضة أو مصطلح غير شائع، أو التّعريف بالأعلام والأماكن غير المشهورة، أو تنبيه على قضية وردت في متن البحث ويتعذّر إيرادها هناك تجنُّباً لقطع الأفكار وبُعداً عن الاستطراد في غير مكانه، وقد تكون هذه الإضافة اقتباساً وهو ما يُعرف بالاقتباس في الهامش؛
- **الإحالة الداخلية**: أي أن يحال القارئ إلى مكان آخر من البحث

سبق أن وضّحت به قضية معينة أو تفاصيل عنها (أو ستوضَّح فيما يلحق) لتفادي التكرار في المتن.

3- طرق التهميش: اتّفق علماء المنهجية على طرق معيّنة للتّهميش وإثبات المراجع، وهناك صيغ تُعتبر كلها صالحة للاستعمال؛ حيث درج الباحثون في مختلف المدارس الإنجليزية والأمريكية على استعمالها؛ بشرط أن تُتّبع الطريقة التي وقع عليها الاختيار عبر كامل البحث، وهناك طريقتان:

- **الطريقة الكلاسيكية (طريقة التوثيق الكامل بالهامش)** *Number System*: تقوم هذه الطريقة على الإحالة إلى الهامش بعد الاقتباس مباشرة، ويكون ذلك بإعطاء دليل للفكرة بين الحاشية ومتن العمل إما بالتّرقيم في حالتي التوثيق والإحالة، وإما بوضع علامة نجمية * في حالة الشرح والتّوضيح والنزول إلى الهامش مع الإشارة نفسها؛ وذلك على النحو التالي:

(1) **اسم ولقب المؤلف، عنوان المرجع، اسم المترجم، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، سنة النشر، رقم الصفحة/الصفحات.**

ويمكن أن يكون تدوين الهوامش على ثلاثة أوجه كالتالي:

- التّهميش في نهاية كل صفحة: أي أن تُخصَّص لكل صفحة هوامشها بدءاً من الاقتباس أو التّوضيح الأول إلى آخر غرض من هذه الأغراض في الصفحة نفسها، وتكون الإحالات مرتّبة ومرقّمة ترتيباً وترقيماً يخصّ الصّفحة الواحدة (1-2-3...) حتى ما إذا انتقل إلى الصّفحة الموالية؛ فإنه يأخذ في ترقيم وترتيب جديدين. وهذا ما يُنصح به عادة في الأبحاث الجامعية؛

- التّهميش في نهاية كل فصل: وهو أن يُخصَّص لكل فصل من فصول البحث هوامشه بدءاً برقم (1) إلى آخر اقتباس أو توضيح؛ حتى إذا ما انتقل الباحث إلى فصل جديد يشرع في ترقيم جديد يخص الفصل الثاني؛
- التهميش في نهاية البحث: أي أن تُجمع هوامش البحث كلها في آخر البحث بكامله بدءاً من (1) إلى (ن)؛ ممّا يؤدّي بالقارئ إلى عناء البحث عن هذه الهوامش!

- **الطريقة الحديثة (طريقة التوثيق المختصر بالمتن)** *Author-Date System*: تستغني هذه الطريقة (نظام هارفارد) عن الهامش نهائياً، ويتمّ التّوثيق بعد الاقتباس مباشرة وفي صلب المتن بين قوسين؛ وذلك على النحو التالي:

(لقب المؤلف، سنة النشر: رقم الصفحة)

ويُعتمد ما بداخل الأقواس على وضع الجملة. فإذا ذُكر اسم الباحث ضمن نص الجملة؛ فإن اسمه لا يظهر داخل القوسين.

4- تقنيات التهميش: توجد اختلافات شكلية بين الباحثين ترجع إلى اعتماد طريقة من الطرق الممكنة في التّهميش، بتغيير مكان المعلومات الخاصة بالمرجع المقتبس منه، كمكان الطبع ودار النشر وبلد النشر، وأيضاً إشارات الفصل (كالفاصلة أو الشَّرطة أو الخطّ العمودي أو النقطة)؛ إلا أن كثيراً من هذه الطّرق تتّفق في أنها لا تجيز حذف أيّ معلومة من المعلومات المتعلِّقة بالمرجع. وتُكتب نصوص التّهميش بحرف أصغر من حجم حرف المتن.

- **خطوات التّوثيق في الكتابة *Word*:**

- وضع القلم (الفأرة) في نهاية النصّ المنقول؛
- الضّغط على (Ctrl+ALT+F) لإدراج حاشية سفلية تلقائيّاً، أو:
  - الذهاب إلى تبويب (مراجع) *References*؛
  - اختيار مجموعة الحواشي السفلية *Insert Footnote*؛
  - اختيار *Footnotes* عند أول توثيق فقط واختيار التنسيق الرقمي *Number Format*؛
  - اختيار إعادة ترقيم كل صفحة *Restart Each Page* في التّرقيم، ثم الموافقة *Ok*؛
- تغيير اتّجاه التّوثيق من اليسار إلى اليمين؛
- البدء بالكتابة باسم المؤلف فاسم الكتاب فرقم الصفحة.

جدول 2: تقنيات تهميش المعلومات وفق الطريقة الكلاسيكية

الحالة	المراجع باللغة العربية	المراجع باللغة الأجنبية
ذكر المرجع للمرة الأولى	عملية التوثيق بالتفصيل	عملية التوثيق بالتفصيل
ذكر مرجع جماعي ≤ 3 مؤلفين	– اسم المؤلف الأول **وآخرون**، + بيانات النشر	– Author et al., …
ذكر مرجع إلكتروني	– بيانات النشر + **[تاريخ المراجعة]**، في **الموقع الإلكتروني**:	– ……, [Cited Date], Available on Web Site:
تكرار المرجع مرتين متتاليتين (دون فاصل)	– المرجع السابق، ص: ×. المصدر نفسه.	– Ibid., P. x. – Idem.
تكرار المرجع أكثر من مرة واحدة بشكل غير متتابع	– المؤلف، **مرجع سابق**، ص: ×.	– Author, Op. Cit., P. x.
تكرار أكثر من مرجع للمؤلف الواحد	– المؤلف، **العنوان**، مرجع سابق، ص: ×.	– Author, **Title**, Op. Cit., P. x.
الكتب والدوريات	يُفصل بين كل معلومة وأخرى بفاصلة، ويُكتب **عنوان الكتاب** بأحرف متميِّزة *Italic*، وبالنسبة للدورية يُكتب العنوان بين **حاصرتين**، **واسم الدورية** بخط متميِّز.	

ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع في البحث العلمي

1- تعريف قائمة المراجع *Bibliography*: قائمة المصادر والمراجع هي تلك القائمة التي تشمل جميع المراجع التي قام الباحث بالاستعانة بها في كتابة بحثه، وسبق أن أشار إليها في الهوامش. وهناك مَن يُطلق على قائمة المراجع تسمية أخرى هي: «البيبليوغرافيا». ويوجد نوعان من قوائم المراجع:

- قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في بحثه وأشار إليها فعلاً في الهوامش، فهي التي أسهمت فعلاً في إنتاج البحث؛
- قائمة المصادر والمراجع التي استفاد منها الباحث ولكنه لم يقتبس منها؛ رغبة منه في تزويد القارئ بأكبر عدد متاح من الدراسات التي تناولت الموضوع.

2- أغراض قائمة المراجع: تُستخدَم قائمة المراجع في الأبحاث العلمية للأغراض التالية:

- التّعريف بالدراسات المتوافرة والمنشورة عن موضوع البحث؛
- تُعتبر إحدى الوسائل التي يتحقّق بها القارئ من مدى جودة البحث؛
- توضيح مدى حداثة المعلومات التي رجع إليها الباحث؛
- تُعتبر مؤشّراً مهمّاً على اطّلاع الباحث وسعة خبراته وقراءاته.

3- تنظيم قائمة المراجع: يتمّ ترتيب المراجع في القائمة مصنّفة إلى مجموعات:

- تقسيم المراجع باللّغة العربية والمراجع باللّغات الأجنبية؛
- تصنيف المراجع في كلا الحالتين إلى عدة مجموعات:
  - الكتب؛

- البحوث والمقالات؛
- الرسائل الجامعية؛
- الوثائق والتقارير؛
- مصادر أخرى (المعاجم والموسوعات، المقابلات الشخصية...).

- ترتيب المراجع في كل مجموعة ألفبائيّاً بحسب أسماء المؤلفين (دون اعتبار ألـ- التعريف)؛
- ترقيم المراجع بشكل متتابع؛ بحيث يبدأ بالرقم (1) وينتهي بانتهاء آخر رقم لآخر مصدر.

4- تقنيات إثبات المرجع في القائمة: توجد اختلافات شكلية بين الباحثين:

- يمكن الاعتماد على عملية توثيق المراجع وفق ما أشير إليه في الهوامش بالتّفصيل عند ورودها لأول مرة (عدا رقم الصفحة أو الصفحات المقتبسة)؛
- في حالة ذكر اسم المؤلف لأكثر من مرة؛ فإنه يُذكر اسمه في المرة الأولى ثم يوضع خط (ـــــــ) مكان الاسم في المرات التّالية بحسب عدد المصادر المستعملة؛
- الرّبط بين أسماء المؤلِّفين بفاصلة؛
- درج معظم الباحثين على وضع قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

❋❋❋

إطار 5: لا يصحّ العزف بآلة قديمة!

علّق أحد النّاقدين على توثيق البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي قائلاً:

«تَردُني العديد من الاستشارات البحثية، وأطّلعُ بين الحين والآخر على مداخلات بعض المتخصِّصين في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية والزكاة، وقد لاحظتُ على الاستشارات البحثية المقدّمة لي بأن بعضها وقع فريسة لكتب وأبحاث ومقالات تجاوزها الزمن، أو أنها رغم جدّتها بعيدة عن المواكبة للمستجدّات والمقرّرات الأخيرة في عالم المالية الإسلامية الواسع. كما لاحظتُ على بعض التّعليقات الحديثة أن الباحث يقدِّم فيها آراءه وتحليلاته الشخصية في أمور صدرت فيها مقرّرات من هيئات اجتهادية جماعية. وذلك في صورة أقرب ما تكون إلى العبث البحثي منها إلى البحث العلمي.

ولا أصادرُ حقّ الباحث والمتخصِّص في الاطِّلاع على كل المصادر، وعلى كل ما تصل إليه عينه من أبحاث وكتب ومقالات غير أنني لا أريدُ للباحث أن يعزف بآلة قديمة، فتجده يُعيد اختراع العجلة، وصياغة التّاريخ من جديد، ومن ثّم يجد نفسه تلقائيّاً يضيِّع وقته عبثاً خارج الدورة الطبيعية للتطوّر البحثي في مجال الاقتصاد الإسلامي بصفة عامّة والمنظومات المالية الإسلامية بصفة خاصّة.

لذا أخي الباحث والمتخصِّص في مجال الاقتصاد والمالية الإسلامية، عليك أن تعرف أين تقف في تخصُّصك، إن تخصُّصك يشغل على مدى الأربعين سنة الماضية مؤسسات إسلامية دولية مرموقة لها إصداراتها الخاصّة، ومجامع فقهية متخصِّصة لها قراراتها الرّائدة، ومجلات علمية متخصِّصة ومحكّمة، ومؤتمرات دولية عديدة فيها كمٌّ كبيرٌ من الأبحاث التي تعالج المستجدّات برؤية حديثة، هذا بالإضافة إلى مراكز الإحصاءات البيانية والرقمية التي توفِّر أحدث الأرقام والبيانات عن المالية الإسلامية. وكل هذا متوافر على الإنترنت كروابط، فضلاً عن المواقع المتخصِّصة في جمع الأوراق العلمية للمؤتمرات وإصدارات تلك المؤسسات الدولية في مكان واحد.

وفي ظلّ سهولة الوصول إلى المعلومات الحديثة إلكترونيّاً لا يُعذر الباحث بالتّقوقع على كتب وأبحاث عفى عليها الزمن لمجرّد توافرها بالقرب منه، وإعلاء للأمانة والجدِّية العلمية؛ فإن القيمة العلمية لتعليقات المتخصِّصين في الاقتصاد والمالية الإسلامية تعلو في ظلّ ربطها بالمقرّرات الجديدة سواء اتّفق المتخصِّص معها أم اختلف، فقد أصبحت تلك المقرّرات بمثابة المعايير التي يجب أن تدور حولها حركة البحث في الاقتصاد والمالية الإسلامية.

كما لا يصحّ أن يتخطّى الباحث مرحلة الماجستير دون أن يكون لديه ملكة للتّمييز بين الباحثين الجديرين بالقراءة لهم، والتّوثيق من بحوثهم وإضافة أسمائهم وأسماء كتبهم في هامش بحثه، وإهمال عشرات الأبحاث لباحثين معاصرين. والسرّ في هذا يكمن في توثيق الفكرة من أهلها. فلا يصحّ أن توثّق من فقيه فكرة اقتصادية أو مصطلح مصرفي أو محاسبي، أو يوثّق من

اقتصادي أو محاسب رأي فقهي. وفي كل العلوم والمهن المعاصرة هناك معايير دولية وآراء مَجمعية وفتاوى شبه مَجمعية كندوة البركة وندوة بيت التمويل الكويتي أو ندوات الزكاة لا يحسن للباحث عدم الاطِّلاع عليها أو تخطِّيها بحال من الأحوال؛ بل منها يتمّ البدء. وهذا يضع على الباحث عبء الاستقصاء عن الذِّكر وأهله في كل مجال حتى لا تتحوّل هوامش بحثه أريكة لأبحاث محلّها النّفايات».

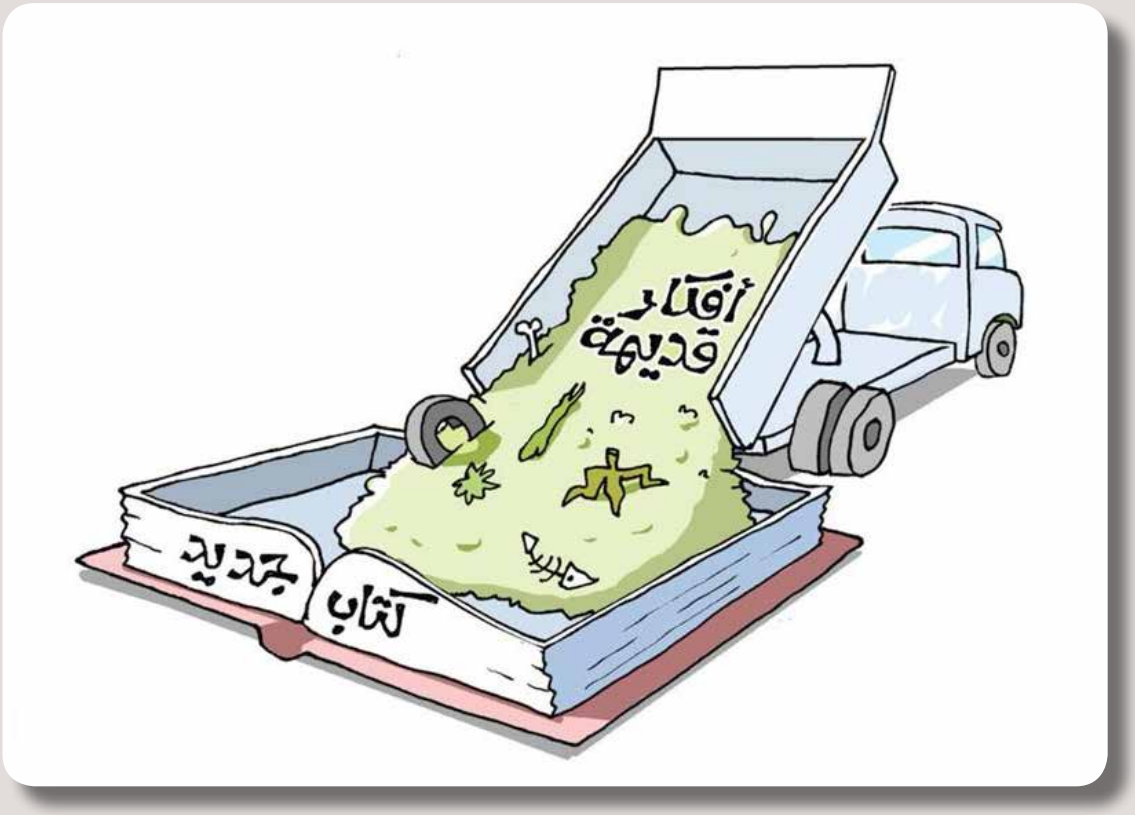

الفصل السادس

تصميم البحث العلمي

- **أولاً:** الجزء التمهيدي في البحث العلمي؛
- **ثانياً:** الجزء الأساسي في البحث العلمي؛
- **ثالثاً:** الجزء التكميلي في البحث العلمي.

قال القاضي عبد الرحيم البيساني (ت 596هـ) وهو يعتذر إلى العماد الأصفهاني عن كلام استدركه عليه:

«إنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به وذلك إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ إلا قال في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحَسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل. وهذا أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»!

أولاً: الجزء التمهيدي في البحث العلمي

جدول 1: الأوراق التمهيدية

الورقة	المعلومات	ملاحظة
الغلاف الخارجي	– البيانات المكانية + الزمانية + العنوان + الباحث + المشرف + أسماء أعضاء لجنة المناقشة	غلاف سميك
ورقة بيضاء		صفحة خالية من الكتابة
الغلاف الداخلي	– الجامعة والكلية + الدرجة + العنوان + اسم الباحث + اسم المشرف + السنة	المعلومات الموجودة في الغلاف الخارجي (نسخة الغلاف)
توطئة	– البسملة أو آية قرآنية أو حديث شريف أو حكمة مشهورة (ذات علاقة بموضوع البحث)	(إن وُجدت)
الإهداء	– منح الباحث جهده لبعض الأشخاص اعتزازاً بدورهم في حياته، كالوالدين أو الزوجة أو الأبناء...	لا يمكن أن يتجاوز صفحة (إن وُجدت/اختياري)
شكر وتقدير	– الاعتراف بفضل المشرف والأشخاص الذين أسهموا في إنجاز البحث (تشجيع + توفير مصادر + تمويل + تدقيق)	لا يمكن أن يتجاوز صفحة (دون مبالغة)

❋❋❋

ثانياً: الجزء الأساسي في البحث العلمي

جدول 2: صفحات صلب البحث

الصفحة	المعلومات	ملاحظة
مقدمة	– الخلفية العلمية + الإشكالية والفرضيات + المنهج والأدوات + الهدف والأهمية + تقسيمات البحث + صعوبات البحث	ترقيم أبجدي (أ، ب، جـ...) + آخر ما يُكتب (صيغة المضارع)
الفصول	– تمهيد + المحتوى (أبواب + فصول + مباحث + مطالب + فروع: أولاً وثانياً والأرقام والحروف) + خلاصة	التوازن بين التقسيمات المختلفة + يسبق كل فصل صفحة بيضاء بها عنوان الفصل فقط، دون تسجيل التّرقيم بالرّغم من احتسابه في العدّ
الخاتمة	– النتائج + الاقتراحات + الآفاق	لها علاقة بالمقدمة (صيغة الماضي)
الملاحق	– تُخصص صفحة لذكر قائمة الملاحق (أرقام وعناوين): وثائق + استمارة + نتائج التحليل الإحصائي	(إن وُجدت)

ثالثاً: الجزء التكميلي في البحث العلمي

جدول رقم 3: صفحات فهارس البحث

الفهرس	المعلومات	ملاحظة
المصادر والمراجع	– قائمة باللغة العربية + باللغة الأجنبية	ترتيب ألفبائي + ترقيم من 1 إلى رقم المصدر الأخير
الآيات القرآنية	– جدول شامل (الرقم + النص + الصفحة)	(إن وُجدت)
الأحاديث النبوية	– جدول شامل (الرقم + النص + الصفحة)	(إن وُجدت)
الجداول	– جدول شامل (الرقم + العنوان + الصفحة)	(إن وُجدت)
الأشكال	– جدول شامل (الرقم + العنوان + الصفحة)	(إن وُجدت)
المصطلحات	– جدول شامل (الاختصار/الرمز + الدلالة + الصفحة)	(إن وُجدت)
المحتويات	– الفصول والعناوين الفرعية وما يقابلها من أرقام (تدل على الصفحة التي يقع فيها الموضوع)	ترقيم خطة البحث المفصلة + وضع أمام كل فصل صفحة الابتداء والانتهاء
ملخص البحث	– باللغة العربية + بلغة أجنبية	تلخيص للبحث بما لا يتجاوز صفحة (≥ 150 كلمة)
التصويبات	– جدول شامل (الصفحة + السطر + الخطأ + الصواب)	(إن وُجدت)
ورقة بيضاء		–
الغلاف الخارجي السفلي	– دون أيّ كتابة	غلاف سميك

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس –سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية

مذكرة تخرّج لنيل شهادة الليسانس في العلوم المالية
تخصص: xxxxxx

الموضوع:

العنوان الرئيس للمذكرة

«العنوان الثانوي للمذكرة»

إعداد الطالب:
xxxxxx

إشراف الأستاذ:
xxxxxx

السنة الجامعية: 2007/2008

تصميم المذكرة

1- الورق: مقاس A4؛

2- الغلاف الخارجي العلوي: (النموذج المرفق)

البيان	نوع الخط	مقاس الخط	نمط الخط
الهيئة الجامعية	Simplified Arabic	16	أسود ثخين B
نوعية البحث (مذكرة)	Simplified Arabic	14	أسود ثخين B
التخصص	Simplified Arabic	14	أسود ثخين B
الموضوع	Simplified Arabic	16	أسود ثخين B
العنوان الرئيس	Simplified Arabic	28	أسود ثخين B
العنوان الثانوي (إن وُجد)	Simplified Arabic	24	أسود ثخين B
الإعداد والإشراف	Simplified Arabic	16	أسود ثخين B
السنة الجامعية	Simplified Arabic	14	أسود ثخين B

3- تنسيق (هوامش) الصفحات:

الأعلى	2 سم
الأسفل	2 سم
اليمين	2.5 سم
اليسار	2 سم

4- هيكل المذكرة:

الصفحات التمهيدية	– الغلاف الخارجي (نموذج مرفق)؛ – ورقة بيضاء؛ – نسخة الغلاف؛ – توطئة (إن وُجدت)؛ – صفحة الإهداء؛ – صفحة شكر وتقدير.
صلب المذكرة	– مقدمة (الترقيم: أ، ب، جـ...)؛ – فصول المذكرة (الترقيم: 1، 2، 3، ...)؛ – الخاتمة؛ – ملاحق البحث (إن وُجدت).
فهارس البحث	– فهرس المصادر والمراجع؛ – فهرس الجداول (إن وُجدت)؛ – فهرس الأشكال (إن وُجدت)؛ – فهرس الموضوعات (المحتويات).

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة فرحات عباس ⋆ سطيف ⋆
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الموضوع :

قياس وتوزيع الأرباح في شركات المساهمة

على ضوء ممارساتها المصرفية ومعاييرها المحاسبية

إعداد الطالب:
عبد الحليم غربي

إشراف الأستاذ:
الأستاذ الدكتور صالح صالحي

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. محمد بوجلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. صالح صالحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مقررا
أ.د. عمر الكساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الخامس الرباط المغرب	مناقشا
د. مصطفى عقاري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مناقشا
د. سعدان شبايكي	أستاذ محاضر	المركز الجامعي المدية	مناقشا
د. سعيدي وصاف	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2007/2006

❋❋❋

إطار 6: خطة البحث وحجمه

في البداية تسمّى خطة، وفي النهاية تسمّى فهرساً؛ ذلك لأن الخطة قابلة للتّعديل والتّقديم والتّأخير والحذف والإضافة، ومن ثمّ فلا تستقرّ إلا عندما ينتهي البحث وتصير فهرساً له أو قائمة لمحتوياته أو موضوعاته!

قسّم الغزالي (ت 505هـ) كتابه: «إحياء علوم الدِّين»، إلى أربعة أرباع، وقسّم كل رُبع عشرة كتب. وكذلك قسّم كتابه: «الأربعين في أصول الدِّين»، إلى أربعة أقسام، وقسّم كل قسم إلى عشرة أصول.

وقد علّق أحد النّاقدين على كيفية وضع خطة البحث على النّحو التّالي:

- «يمكنك تقسيم الموضوع إلى أقسام: قسمين أو أكثر حسب الحاجة. ثم تقسم الأقسام إلى أبواب وفصول ومباحث.
- يرى بعض العلماء أن تكون هذه التقسيمات متوازنة من حيث حجمها. لكن قد يصعب تحقيق هذا الأمر في بعض الحالات. ومثل الذي يتشدّد في التوازن المتساوي هو مثل الذي يتكلّف السّجع في كافّة الكتاب!
- يمكنك الاسترشاد برسائل أو بحوث أو كتب سابقة.
- يحسن في الخطة إبراز إضافتك العلمية بحيث تظهر في عناوين الرسالة.
- قد تحتاج بعد المباشرة في البحث إلى إجراء تعديلات على خطتك إذا اقتضى الأمر ذلك.
- تُقدّم خطة البحث مع المراجع إلى أستاذك المشرف.
- عند كتابة البحث على الكمبيوتر يجب أن يبدأ الباب بصفحة جديدة، وكذلك الفصل. ولا يحسن فتح صفحة جديدة للفقرات القصيرة.
- البحث الصفّي على المستوى الجامعي يتراوح حجمه بين (10-50) صفحة. وكذلك بحث الدبلوم. ورسالة الماجستير يكفي فيها 200 صفحة، والدكتوراه 300 صفحة. غير أن بعض الباحثين يميلون إلى التّطويل ويَعدّون هذا من العلم! قد يكتب باحث مقالة من خمس صفحات لا تجد مثلها في رسالة علمية مؤلّفة من 1.000 صفحة!»

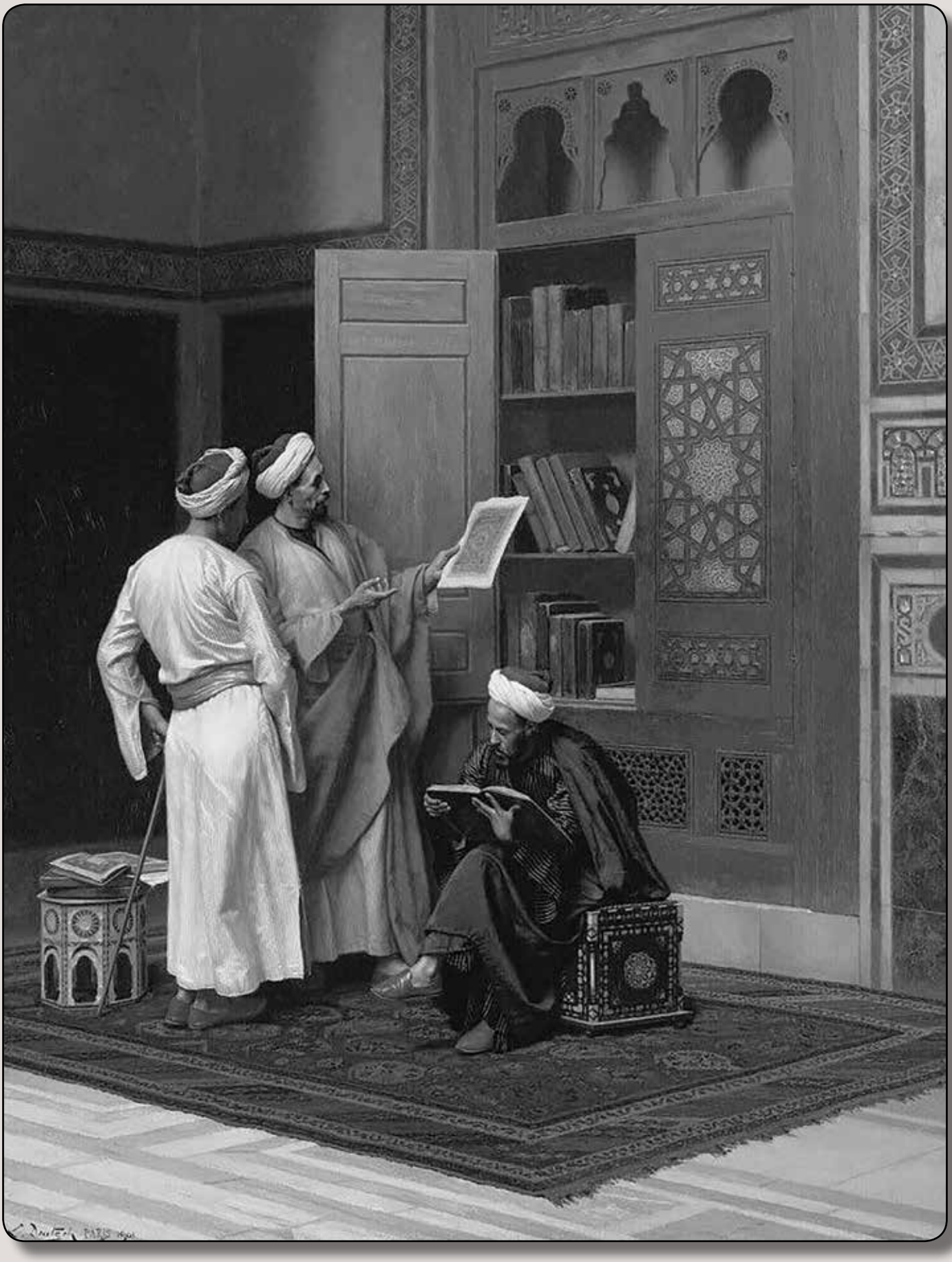

ملحق 1

ورقة بحثية

نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

إن المعارك الفكرية بين الأمم أخطر من المعارك النووية! وخسائرها أفدح! لأنها تُبيد العقائد والمبادئ وتُحطِّم المقوِّمات الحضارية للمجتمعات المنهزمة، كما إن مكاسبها للمنتصرين أعظم لما يترتّب عنها من عولمة قسرية لخصوصيتهم الحضارية وتدويل لإيديولوجيتهم وتدييتها!

والأمة التي تعيش متطفِّلة على أفكار غيرها، ومقصِّرة في تثمين تراثها سرعان ما تتفكّك وتضمحلّ، كما إن تلك التي تعيش متقوقعة حول ذاتها ومنعزلة عن محيطها تتخلف وتُذل. وبالمقابل فإن الأمة التي تبني نفسها من خلال تقويم منجزاتها الفكرية، وانطلاقاً من التفاعل الإيجابي مع الإسهامات المهمّة للفكر الإنساني سوف تتقدّم وتسُود.

إن العالم الإسلامي اليوم، بأمسّ الحاجة إلى فئة جادّة تتحرّك في ساحات الفكر وتخصّصاته المتنوِّعة، لا تلهيها القضايا الهامشية، ولا تثنيها المهاترات البينيّة، ولا تشغلها ردود الأفعال العاطفية الناجمة عن التّدافع والصِّراع بغية إبراز البدائل التي تُسهم في إخراج المجتمعات الإسلامية من حالة الشرود الفكري والذهول الحضاري إلى وضع يُبرز مكانتها الحضارية، ويؤكِّد مشاركتها الفكرية التي تُجسِّد مسؤوليتها العقائدية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض مسيرة البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية؛ حيث إن الأبحاث والكتابات الصادرة بحاجة إلى أن نتوقّف عندها اليوم بالدراسة والتأمّل والتحليل، وأن ننظر إليها بمنظور نقدي، انطلاقاً من واجب الإسهام في تقويم جهود البحث الاقتصادي والتمويلي الإسلامي لتطوير وترشيد

تلك الجهود سعياً إلى الارتقاء بها على نحوٍ أفضل.

وسنعالج في هذه الورقة المحاور التالية:

- **أولاً: مفهوم وطبيعة البحث في الاقتصاد الإسلامي؛**
- **ثانياً: تطور حجم ونوع بحوث الاقتصاد الإسلامي؛**
- **ثالثاً: رصد الاتجاهات البحثية في الاقتصاد الإسلامي؛**
- **رابعاً: تقويم المنهجية العلمية في الاقتصاد الإسلامي.**

❋❋❋

أولاً: مفهوم وطبيعة البحث في الاقتصاد الإسلامي

أدّى عدم الاتِّفاق على موضوع الاقتصاد الإسلامي إلى تشتُّت الكتابات وعدم اتِّساقها؛ ومن ثمّ الاختلاف حول منهجية دراسته...

ويتطلّب من الباحث الاقتصادي الإسلامي أن يعرف في ذهنه نطاق بحثه، فهل هو يبحث في المذهب الاقتصادي الإسلامي أم في النظام الاقتصادي الإسلامي أم في علم الاقتصاد الإسلامي؟ لأن من خصائص الاقتصاد الإسلامي الجمع بين المذهب والنظام والعلم؛ ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل 1: طبيعة الاقتصاد الإسلامي

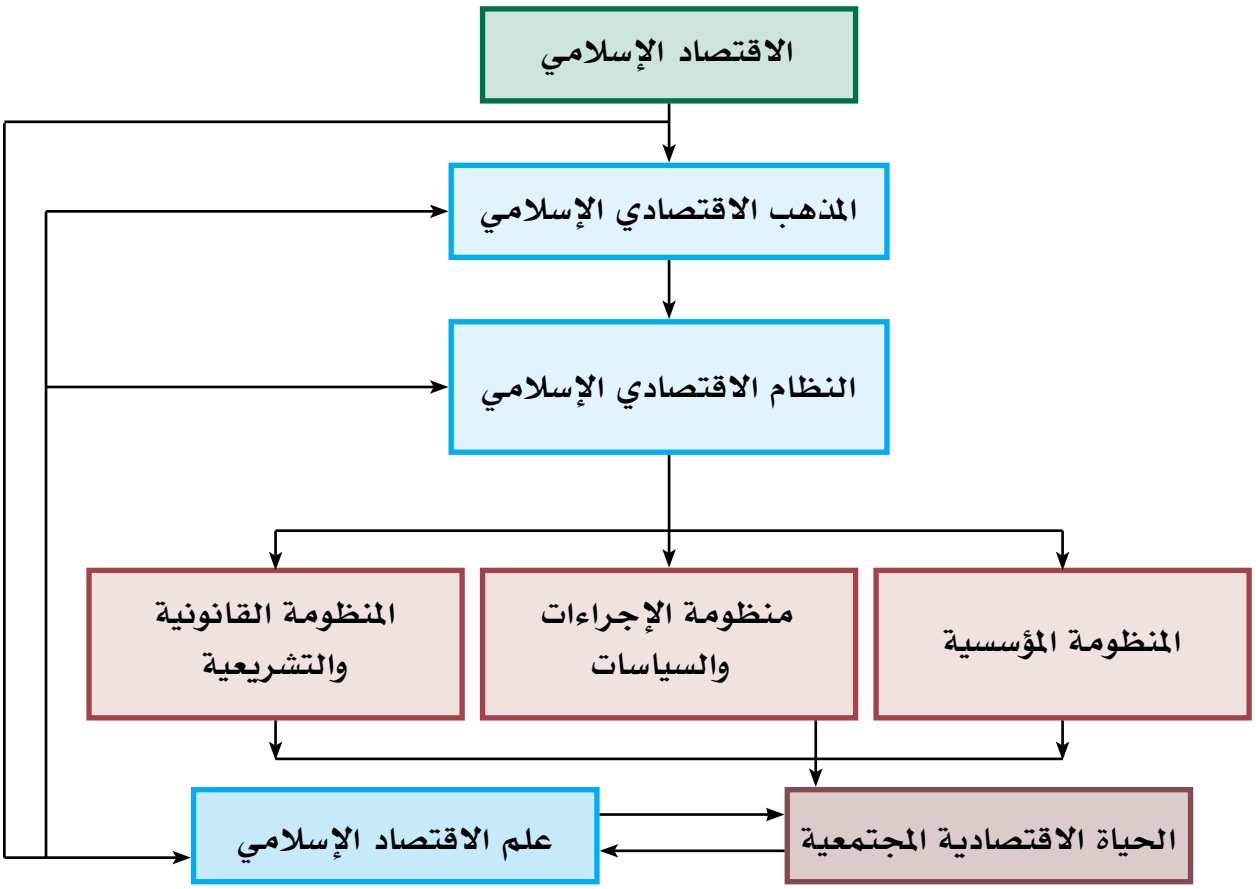

1- المذهب الاقتصادي الإسلامي

أ- **مفهوم المذهب الاقتصادي الإسلامي:** هو مجموعة المبادئ العامّة والأصول الكبرى الإسلامية التي تضبط وتوجِّه مسار الحياة الاقتصادية المجتمعية، والتي تُستمدّ من رؤية المجتمع للحياة وفلسفته في الوجود، وتصطبغ بقيمه وعقائده وثقافته وظروف تطوره، وعلى ضوئها يتحدّد دور الدولة، ووظيفة الملكية والنظرة للمال، وطبيعة الحرية الاقتصادية، وأشكال توزيع الثروة...

ب- **طبيعة المذهب الاقتصادي:** يتميّز المذهب الاقتصادي بخصوصيته المجتمعية وطبيعته الحضارية؛ فالمذهب الاقتصادي الذي ينظِّم الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي يتميّز عن ذلك الذي يحكم الحياة الاقتصادية في مجتمع غربي. كما يتميّز المذهب الاقتصادي بثبات أصوله وإن اختلفت التكييفات والتطبيقات التنظيمية لتلك الأصول والمبادئ باختلاف الأوضاع وتباين الأحوال والظروف.

جـ- **أصول المذهب الاقتصادي الإسلامي:**

- أصل الحرية الاقتصادية المرشّدة بالضّوابط المذهبية والموضوعية للاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع...؛
- أصل الملكيات المتعدِّدة: الخاصّة، العامّة، الجماعية، التكافلية؛
- أصل تدخُّل الدولة في تنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية تخصيصاً وتوزيعاً؛
- أصل الدّور الفعّال لسوق المنافسة التعاونية؛
- أصل التخطيط التوجيهي للحياة الاقتصادية؛
- أصل التنمية الاقتصادية الشاملة المستديمة؛

- أصل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي؛
- أصل تأمين وضمان حدّ الكفاية لأفراد المجتمع.

2- النظام الاقتصادي الإسلامي

أ- **تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:** هو طريقة تنظيم المجتمع الإسلامي للحياة الاقتصادية تنظيماً يُجسِّد المذهب الاقتصادي الإسلامي من خلال إعمال أصوله الكبرى ومبادئه العامّة في الواقع الاقتصادي الإسلامي في ظلّ مختلف مراحل تطور المجتمع وعلى ضوء حجم موارده وأشكال تحدِّياته، وفي ظلّ الأوضاع الدّاخلية السّائدة، وطبيعة المستجدّات في العلاقات الاقتصادية القطرية والإقليمية والدولية.

فهو إذن عبارة عن «الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبنّاها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لإحالة أصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مبادئ يعيش المجتمع في إطاره».

ب- **خصائص النظام الاقتصادي:** من واقع التّعريف السّابق للنظام الاقتصادي نلاحظ بأنه يتميّز بالخصائص التالية:

- خاصية وضوح الملامح المميِّزة لخصوصية المجتمع الحضارية والثقافية، فمن خلال النظام الاقتصادي يمكن التمييز بين المجتمعات؛
- خاصية عدم حيادية النظام الاقتصادي واستحالة تعميمه على المجتمعات المتغايرة حضارياً في الجوانب المبدئية والمؤسّسية؛
- خاصية المرونة الواسعة والتكيّف مع مستجدّات الحياة الاقتصادية والتغيّر النّسبي من مرحلة إلى أخرى؛ لاستيعاب التطورات وتحسين وترقية دور المنظومة المؤسّسية والإجرائية للنظام الاقتصادي الإسلامي؛

- خاصية الانسجام والتلاؤم مع المنظومة العقائدية والأخلاقية والقيمية والسلوكية المجتمعية، كشرط لنجاح النظام الاقتصادي وارتفاع درجة كفاءته التنظيمية للحياة الاقتصادية.

جـ- مكوِّنات النظام الاقتصادي الإسلامي: يتكوّن النظام الاقتصادي الإسلامي من منظومة مؤسسية، ومنظومة إجرائية، ومنظومة تشريعية وقانونية.

- المنظومة المؤسّسية: يتكوّن النظام الاقتصادي من مجموعة المؤسسات الخاصّة بالاقتصاد الإسلامي ومجموعة المؤسسات المكوِّنة للحياة الاقتصادية:

• المنظومة المؤسّسية الخاصة بالنظام الاقتصادي الإسلامي: تشمل مجموعة المؤسسات التي ترتبط بتطبيق المذهبية الاقتصادية الإسلامية وأهمها: مؤسسة الزكاة التضامنية، مؤسسة الأوقاف التكافلية، مؤسسة المشاركة المصرفية، مؤسسة التأمين التعاونية، مؤسسة الحسبة الرقابية؛

• المنظومة المؤسّسية المكوِّنة للحياة الاقتصادية: تشمل مجموعة المؤسسات الخاصّة والعامّة التي يتشكّل منها النشاط الاقتصادي، والتي تعكس التطورات في الحياة الاقتصادية البشرية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية...؛ من حيث الحجم والنّوع والتّنظيم والاختصاص، وهي من الميادين التي يمكن الاستفادة منها في التّجارب المختلفة للتطور الاقتصادي حتى بالنسبة للمجتمعات التي تختلف ثقافياً وحضارياً، بعد تكييفها وتطويعها لتنسجم مع المنظومة الكلّية للنظام الاقتصادي الإسلامي.

- المنظومة الإجرائية: تشمل مجموعة الإجراءات والتدابير والآليات

والوسائل التي تتضمّنها السياسات الاقتصادية والتي تتّخذها الدولة من أجل تنظيم وتأطير وتوجيه الحياة الاقتصادية، بما ينسجم مع خصوصية المذهب الاقتصادي وطبيعة وخصائص النظام الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية، ومنها: الإجراءات والتدابير المتعلّقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية، والسياسة التجارية، والسياسة التوزيعية وسائر السياسات الاقتصادية القطاعية، أو التّنظيمية للحياة الاقتصادية في مرحلة معيّنة من تطور الاقتصاد الإسلامي في مجتمع من المجتمعات الإسلامية؛

- المنظومة التشريعية والقانونية: تتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين الاقتصادية والمكمِّلة لها والتي تجسِّد إجراءات وتدابير السياسات الاقتصادية المتعدِّدة بصورة تفصيلية دقيقة في الميدان التنفيذي العملي في إطار الوضوح والشفافية اللّذين يزيلان الخلافات والمنازعات في الميدان الاقتصادي.

3- علم الاقتصاد الإسلامي

أ- **تعريف علم الاقتصاد الإسلامي:** تزخر كتب الاقتصاد بتعاريف متنوِّعة لعلم الاقتصاد، وضعها كتّاب وباحثون تختلف أفكارهم ونزعاتهم وإيديولوجياتهم ومدارسهم، وتتباين ظروفهم الزّمانية وأوضاعهم المكانية، ورغم صعوبة الحصول على مفهوم واحد وجامع بينهم؛ إلا أنها جميعاً تتعرّض بشكل أو بآخر لجانب من حقيقة هذا العلم، نوجز بعضاً منها فيما يلي[1]:

- علم الاقتصاد هو علم الثروة؛

(1) راجع: حمزة الجمعي الدموهي، **الاقتصاد في الإسلام**، ج1، دار الأنصار، ط1، 1979، ص: 24؛ بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد**، تر: هشام عبد الله، ج1، الدار الأهلية، عمّان، 2006، ص: 412؛ محمد علي الليثي ونعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في التحليل الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، 1978، ص: 11؛ محمد حامد دويدار ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص: 12؛ باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1977، ص: 6.

- علم الاقتصاد هو علم دراسة سلوك الإنسان؛
- علم الاقتصاد هو علم الندرة؛
- علم الاقتصاد هو علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، وتفسير الحياة الاقتصادية.

نخلص إلى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية ومعرفة القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي الفردي والجماعي؛ من أجل التخصيص الأمثل للموارد المتاحة واستخدامها استخداماً رشيداً، يساعد على تلبية الحاجات الحقيقية المتنامية حاضراً ومستقبلاً لجميع أفراد المجتمع.

ويمكن أن نستنتج من هذا التّعريف العناصر التالية:

- دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداث الحياة الاقتصادية؛
- معرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي؛
- ترشيد عمليتي التخصيص والاستخدام للموارد المتاحة؛
- المساعدة على إبراز البدائل الأقلّ كلفة من أجل تعظيم المصالح الحقيقية للمجتمع؛
- إبراز الحكمة الاقتصادية للأحكام الشرعية.

ممّا سبق نرى بأن علم الاقتصاد الإسلامي: هو ذلك العلم الذي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداث الحياة الاقتصادية في الاقتصادات الإسلامية، من أجل معرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي الفردي والجماعي، بغية ترشيد عمليتي التخصيص والاستخدام للموارد المتاحة في هذا الكون، ولتلبية الحاجات الحقيقية المتنامية لجميع أفراد المجتمع الإسلامي.

ب- مجالات البحث المتعلقة بعلم الاقتصاد الإسلامي: يمكن تقسيم مجالات البحث الخاصّة بعلم الاقتصاد الإسلامي إلى مجالين أساسيين هما[1]:

- الدراسات والأبحاث المتعلِّقة بالمذهب الاقتصادي الإسلامي، والنظام الاقتصادي الإسلامي، وتُعنى «بما يجب أن تكون عليه الحياة الاقتصادية وفق الإسلام، كما يوضِّح الحكمة الاقتصادية للأحكام الشرعية مستعيناً في ذلك بالتحليل الاقتصادي»؛
- الدراسات والأبحاث التي تدخل ضمن دائرة التّحليل الاقتصادي للوقائع والظواهر الاقتصادية بالمجتمعات الإسلامية وغيرها «وتفسير ذلك ومعرفة أسبابه ونتائجه، كما يُعنى بصياغة السياسات والحلول الإسلامية للمشاكل الاقتصادية».

جـ- مواصفات الباحث في الاقتصاد الإسلامي: ليس لأيّ شخص أن يزعم بأنه باحث في الاقتصاد الإسلامي؛ فلكل علم رجاله وباحثوه. والعلوم بوجه عام مرتبطة فيما بينها بارتباطات شتى؛ من بينها الوسيلة بالغاية، أو المقدِّمة بالنتيجة، وفي الغالبية العظمى من العلوم لا نجد علماً إلا وهو متوقف على غيره من العلوم بصورة أو بأخرى. ومعنى ذلك أن الباحث في أيّ علم عليه أن يكون ملمّاً إلماماً كافياً ببقية العلوم التي يتوقّف عليها العلم الذي يبحث فيه. فإذا ما طبّقنا ذلك على علم الاقتصاد الإسلامي؛ فإننا نجد أن الصِّفات المطلوب توافرها في الباحث في الاقتصاد الإسلامي هي[2]:

(1) راجع: محمد أنس الزرقا، «**تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج**»، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، مج2، 1990، ص: 32.

(2) راجع: شوقي أحمد دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخريجين، الرياض، ط1، 1984، ص: 41 وما بعدها.

- الإلمام الكافي بالعلوم الإسلامية؛ وبخاصّة في علوم الفقه وأصوله، والحديث والتاريخ الإسلامي؛ حتى يكون الباحث على بيِّنة من أمره في كل ما يتناوله في بحثه عالماً بالقواعد والأصول الإسلامية في المجال الاقتصادي من الناحية النظرية والعملية والتاريخية[1]؛

- الإلمام الكافي بعلم الاقتصاد الوضعي ونظمه وفروعه المختلفة؛ من حيث تاريخه ومدارسه ومذاهبه وطرائق البحث فيه وفرضياته ونظرياته وقوانينه عن طريق الدراسة المتخصِّصة؛ لأن الباحث يبحث في ظواهر اقتصادية، والبحث فيها له منهجه وطريقة بحثه ونظرياته التي لا يدركها إلا مَن درس دراسة اقتصادية موسَّعة ومتخصّصة؛

- توافر الملَكة لدى الباحث التي تُمكِّنه من دمج المعرفة الإسلامية بالمعرفة الاقتصادية الصّحيحة؛ بحيث يتمكّن من الصِّياغة الدقيقة للموضوعات الاقتصادية من منظور إسلامي، وتوافر هذه الصفة أمر ضروري لا يُغني عنه الإلمام الكامل بالعلوم الشرعية ولا الإحاطة الكاملة بالعلوم الاقتصادية، فهذه الملَكة وإمكانية الاستنباط والقدرة على التصوّر أمور ضرورية لا غنى عنها. وبقدر اكتمال هذه الصِّفات لدى الباحث بقدر تزايد إسهاماته الإيجابية في موضوعات الاقتصاد الإسلامي.

❋❋❋

(1) ليس معنى هذا أن يكون الباحث الاقتصادي متخصصاً ومتبحِّراً في كل تلك العلوم (فإن كان متوسّعاً في معرفتها ففي ذلك فائدة كبرى)، فهذا لا طاقة لأيّ باحث به، وإنما تكفي معرفة الجوانب الأساسية المتعلِّقة بالمسألة المبحوثة وما يرتبط بها من أحكام إسلامية، وقد بيّن أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) بأنه ليس من الضّروري أن يكون المجتهد محيطاً بدقائق أصول الفقه أو الحديث أو النحو، وإنما تكفي معرفته بالقضية التي يبحث فيها فحسب في هذه العلوم.

ثانياً: تطور حجم ونوع بحوث الاقتصاد الإسلامي

1- التطور التاريخي لبحوث الاقتصاد الإسلامي

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ظهور علم جديد، يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية، أطلق عليه الباحثون «علم الاقتصاد الإسلامي»، وكان ذلك بعد تنظيم المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام 1976؛ بحيث جاءت توصياته لتؤسِّس لفرع جديد من فروع علم الاقتصاد.

وتأسّست مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي، ونتج عن ذلك العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي في أرقى جامعات العالم الغربي فضلاً عن العالم الإسلامي.

لقد ارتفع الطّلب على الخدمات التعليمية والتدريبية المتعلِّقة بالتمويل الإسلامي؛ حيث توجد عدة هيئات ومؤسسات ومعاهد وجامعات تُقدِّم تكويناً وتدريباً في التأمين والتمويل والبنوك الإسلامية، وتتصدَّر بريطانيا ذلك بوجود 55 مؤسسة تليها ماليزيا بـ 24 مؤسسة ثم الإمارات والسعودية والبحرين ما بين 16 و 18 مؤسسة لكل منها، وفي الولايات المتحدة 9 مؤسسات مهتمة بالتمويل الإسلامي.

شكل 2: واقع المؤسسات التعليمية في التمويل الإسلامي

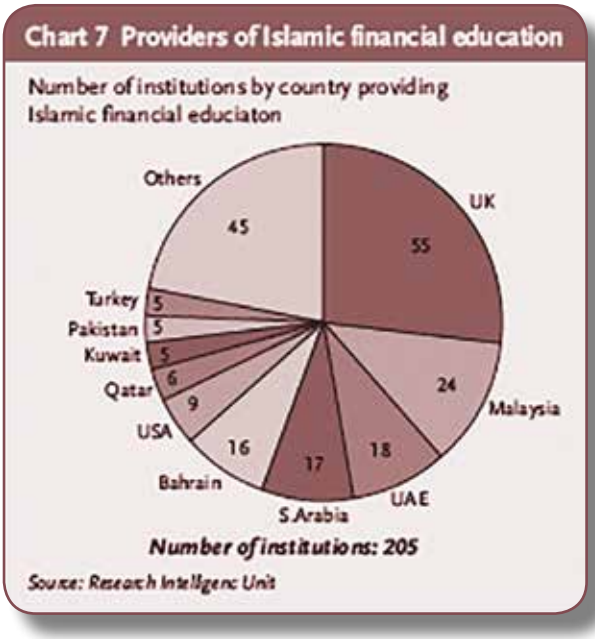

المصدر:
IFSL Research, Islamic Finance **2009**, P. **6**

وبالرّغم من التّدريس الجامعي للاقتصاد الإسلامي من خلال أقسام متخصِّصة أو مقرَّرات لها أهمية نسبية متواضعة على مستوى جامعات العالم الإسلامي؛ فإن معظم هذه الجامعات أو جميعها في بعض الدول لا يزال يعرض المقرَّرات الاقتصادية التقليدية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- تلقّي معظم أساتذة الاقتصاد في جامعات العالم الإسلامي تعليمهم الجامعي في جامعات غربية أو جامعات وطنية تعمل بمناهج في إطار الفلسفات الغربية؛
- مقاومة الاتِّجاهات التّعليمية الإسلامية تحت ضغوط خارجية ومخاوف من هذه الاتِّجاهات وانعكاساتها السياسية؛
- غياب أو ضعف أو عدم اكتمال الإعداد لمقرَّرات الاقتصاد الإسلامي والمادة العلمية المناسبة فيها .

وإذا كان السّببان الأول والثاني يرتبطان بعوامل خارجة عن سيطرة الباحثين الاقتصاديين؛ فإن المسؤولية تقع عليهم فيما يخصّ السّبب الثالث.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين نمو المؤسسة المصرفية الإسلامية ونمو المؤسسة التعليمية في مجال الاقتصاد الإسلامي؛ حيث:

- إن استمرار نمو البنوك الإسلامية وتوسُّع استثماراتها، سوف يؤدي إلى استمرار نمو فرص العمل والوظائف بالنسبة للجامعيين المتخصِّصين في الاقتصاد الإسلامي؛
- إن إعداد الدّارسين في مراحل تعليمية سابقة للجامعة، ثم تخريج أعداد متزايدة من الجامعيين الحاملين للفكر الاقتصادي الإسلامي؛ سوف يؤثِّر في آليات القرار الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلّي في المجتمعات الإسلامية على المدى الطويل.

2- التطور الكمّي لبحوث الاقتصاد الإسلامي

قبل انعقاد المؤتمر العالمي الأول في الاقتصاد الإسلامي عام 1976، وباستثناء عدد قليل من الإشارات إلى بعض معالم الاقتصاد الإسلامي، لم يكن أحد يقرأ عن «الاقتصاد الإسلامي»؛ لكن بعد انعقاد هذا المؤتمر وإنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز وظهور البنوك الإسلامية؛ كثُرت الكتابات حول الاقتصاد الإسلامي وأصبح يُدرّس في المؤسسات الجامعية، كما افتُتحت مراكز بحثية عديدة في العالم؛ الأمر الذي أدّى إلى توالد الأبحاث والدراسات التي أصبح عددها في العقود الأربعة الماضية يفوق بكثير كل ما كُتب عن الاقتصاد الإسلامي قبل ذلك.

لقد حقَّق البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي نمواً كبيراً خلال العقود الماضية، تمثَّل في عدد من الأبحاث والمؤلّفات وتنوُّعها بلغات عالمية مختلفة وخصوصاً باللّغتين العربية والإنجليزية. وكان للبنوك الإسلامية أثر بارز في إتاحة الفرصة للرجوع إلى فقه المعاملات المالية والاجتهاد في العمليات المصرفية المعاصرة؛ ولذلك كثُرت البحوث والفتاوى والندوات والمؤتمرات في مجال الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة، وإصدار المجلات والنشرات والتقارير الاقتصادية والكتب والمؤلّفات المتخصِّصة، وإنشاء كليات وأقسام الاقتصاد الإسلامي ومراكز بحثية متخصِّصة.

ويمكن الإشارة إلى تلك الجهود المسحية والبيبلوغرافية (الثبت) المصنِّفة للدراسات والكتابات الاقتصادية الإسلامية؛ ومنها :

- كتاب محمد نجاة اللّه صديقي (1981):

Muslim Economic Thinking: *A survey of Literature.*

- كتاب محمد أكرم خان (1981-1983):

Islamic Economics: *Annotated Sources in English and Urdu*

- الكتاب الصّادر عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (1993):

Annotated Listing of IRTI Publications

- ثبت المراجع العربية في التأمين التعاوني (2003): لخالد الحربي وفضل عبد الكريم؛
- دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، دليلك إلى أكثر من 2.000 مرجع في مختلف فروع الاقتصاد الإسلامي (1990): لصالح صالحي؛ وقد تم تقسيم هذا الدليل إلى الفروع التالية:

جدول 1: فروع دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي وأهميتها النسبية

فروع الاقتصاد الإسلامي	العدد	النسبة
الاقتصاد الإسلامي: المبادئ والمفاهيم والأساسيات	286	% 13.72
الاقتصاد الإسلامي: دراسات نقدية للأنظمة والمذاهب الوضعية	67	% 3.21
الاقتصاد الإسلامي: نظرية الملكية	39	% 1.87
الاقتصاد الإسلامي: الملكيات الموقوفة أحكامها وتنظيمها	45	% 2.16
الاقتصاد الإسلامي: توزيع الثروة وتحقيق العدالة والتعاون	87	% 4.17
الاقتصاد الإسلامي: آلية توزيع الثروة بعد الوفاة	12	% 0.57
المنهج الإسلامي للتنمية: مفاهيم وأساسيات	127	% 6.09
المنهج الإسلامي للتنمية: اقتصاديات العالم الإسلامي	75	% 3.6
الاقتصاد الإسلامي: الأساسيات الفكرية والتاريخ الاقتصادي الإسلامي	168	% 8.06
الاقتصاد الإسلامي: المؤسسة الإسلامية للحسبة أو جهاز الرقابة	36	% 1.73
الاقتصاد الإسلامي: النظام المصرفي: مفاهيم وأساسيات	325	% 15.58
الاقتصاد الإسلامي: النظام المصرفي: دراسات نقدية للأنظمة الربوية	102	% 4.89
الاقتصاد الإسلامي: النظام المالي: مفاهيم وأساسيات	121	% 5.8
الاقتصاد الإسلامي: النظام المالي: الزكاة	59	% 2.83
الاقتصاد الإسلامي: السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية	30	% 1.44
الاقتصاد الإسلامي: النظام النقدي	54	% 2.59
الاقتصاد الإسلامي: المحاسبة والتكاليف والأسعار وقضايا الاحتكار	85	% 4.08
الاقتصاد الإسلامي: الوسائل الاستثمارية وأحكام الشركات ونظام المشروعات	93	% 4.46
الاقتصاد الإسلامي: نظام وأساليب الاستغلال الزراعي	17	% 0.82
الاقتصاد الإسلامي: المعاملات التجارية وتنظيم الأسواق	47	% 2.25
الاقتصاد الإسلامي: نظام الإدارة والتخطيط والتسيير	96	% 4.6
الاقتصاد الإسلامي: أحكام العمل وتنظيم العاملين	35	% 1.68
الاقتصاد الإسلامي: نظام التأمين وأحكامه	79	% 3.79
المجمـــوع	2.085	% 100

المصدر: راجع: صالح صالحي، «دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي: دليلك إلى أكثر من 2.000 مرجع في مختلف فروع الاقتصاد الإسلامي»، جامعة سطيف، 1990، ص: 1-174.

وعلى الرّغم من أنه ليس هناك مجال للمقارنة مع ما يُنتجه الفكر الاقتصادي الغربي كمّياً؛ فإن نموّ المكتبة الاقتصادية الإسلامية يُمكِّن الباحث من القيام بتحليل الأطر المعرفية التي تتحكّم في هذه الإنتاجية؛ ومن ثمّ رصد الاتجاهات التي تنتج عنها.

وقد رأى أحد الباحثين[1] أن التّنظير الذي حصل تحت اسم «الاقتصاد الإسلامي» خلال المرحلة الماضية لم يتمّ بشكل متوازن؛ حيث تطور البحث عبر خطوتي التّرويج لإمكانية قيام علم يرتبط بالنشاط الاقتصادي على أسس إسلامية، والموضوعات الاقتصادية المتفرِّقة من منظور إسلامي. وإذا أدّى ذلك إلى تطوّر كمّي للمكتبة الاقتصادية الإسلامية؛ فإنّ الخطوة الخاصة بتنظيم هذا «العلم» عبر تجميع منهجي ومتناسق للموضوعات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي لم تتمّ بالشكل المُرضي والكافي؛ مما ولّد مشكلات جوهرية لعلّ أهمها قضية منهجية البحث؛ أي الآليات التي تسمح بإنتاج فكر متفرِّد، لتصبح المشكلة المشتركة بين أدبيات الاقتصاد الإسلامي.

3- التطوّر النّوعي لبحوث الاقتصاد الإسلامي

بالنّظر إلى الإسهامات العلمية التي ظهرت خلال المرحلة الماضية؛ هناك بالفعل إسهامات ضعيفة علمياً دخلت في مصنّفات الاقتصاد الإسلامي لأسباب عديدة؛ ولكن هناك إسهامات أخرى ظهرت في الاقتصاد الإسلامي تلتزم بأصول البحث العلمي السّليم وتحترم ضوابطه وتُعدّ على درجة عالية من الإتقان العلمي، ولا يقلّ مستواها من جهة التّحليل العلمي، وليس من جهة التوجّه العقدي الذي لا يُقارَن، عن مستوى الإسهامات الاقتصادية الوضعية الحديثة[2].

(1) طارق عبد الله، «**الاقتصاد الإسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج**»، **مجلة الكلمة**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع24، 1999، ص: 109.

(٢) عبد الرحمن يسري أحمد، «**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2000، ص: 12.

وقد ناقش المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي بجدة عام 2008 القضايا المتعلِّقة بالبحث في الاقتصاد الإسلامي؛ ففي دراسة حول مدى اتِّباع البحث العلمي للخطوات النموذجية المتعارف عليها في إعداد البحوث العلمية، مثل: مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، توصيف نموذج البحث ومتغيِّراته في حالة الأبحاث التطبيقية (القياسية)، النتائج والاقتراحات، والهوامش والمراجع؛ فقد وُجِد أن **مستوى الإعداد البحثي** يتّسم بالقصور في إطار المعايير السابقة؛ وذلك للاعتبارات التالية[1]:

- عدم التزام بعض الباحثين بالمعايير الحديثة، وبخاصّة في مجال الدراسات الاقتصادية والمالية؛
- ضَعف الخلفية المنهجية البحثية لبعض الباحثين؛ من حيث المعايير المتعارف عليها في إعداد البحوث؛
- قصور في العملية التحكيمية من قِبل بعض المحكِّمين؛ من حيث عدم التّدقيق في توافر متطلّبات المعايير النّمطية في إعداد البحوث أو تجاهلها أو عدم الإلمام الكافي بها؛
- عدم التزام بعض مؤسسات البحث العلمي أو هيئات التحرير بتوافر المعايير النّمطية في إعداد البحوث أو إلزام الباحثين بها؛ حتى وإن طَلَب المحكِّمون ذلك في ملاحظاتهم؛
- حداثة التجربة البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالعلوم الأخرى، ورغبة بعض مؤسسات البحث أو هيئات تحرير المجلات العلمية المحكّمة في استقطاب الباحثين؛ مما يؤدّي أحياناً إلى التّغاضي عن شروط أو متطلّبات الإعداد النّمطي للبحوث.

(1) أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، «**تحليل إحصائي لخصائص البحث في الاقتصاد الإسلامي**»، ج2، في **المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1-2008/4/3، ص: 403.

ولم ترقَ معظم البحوث المدروسة في الاقتصاد الإسلامي إلى المستوى المتقدِّم من معايير الأصالة المتّفق عليها؛ من حيث الإضافة إلى أدبيات الموضوع، سواء فيما يتعلّق بجدّية موضوع البحث أو أسلوب التّناول أو المنهجية أو استنباط حلول جديدة للمشكلات المعاصرة المتعلِّقة بالاقتصاد الإسلامي، كما لم تتضمّن اقتراحات أو إرشادات حول رؤية الباحثين لمدى إسهام نتائج هذه الأبحاث في استشراف أبحاث مستقبلية انطلاقاً من معطيات هذه النّتائج؛ سواء من حيث المنهجية أو النماذج المستخدمة أو نوعية البيانات أو غيرها من العناصر البحثية.

وتوصّلت إحدى الدراسات حول عيّنة من أبحاث الاقتصاد الإسلامي التي تناولت الأزمة المالية العالمية؛ بأن معظم المعالجات المرصودة لم تتوافر فيها الخصائص المنهجية العامّة المتعلِّقة بحداثة المراجع وصلتها المباشرة بموضوع البحث أو الاستفادة من معطيات التقارير والدراسات المهمّة التي أصدرتها المؤسسات الدّولية المعنيّة بشأن الأزمة؛ على النّحو الذي يُوضِّحه الشّكل التّالي:

شكل 3: مدى توافر خصائص البحث العلمي في معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية

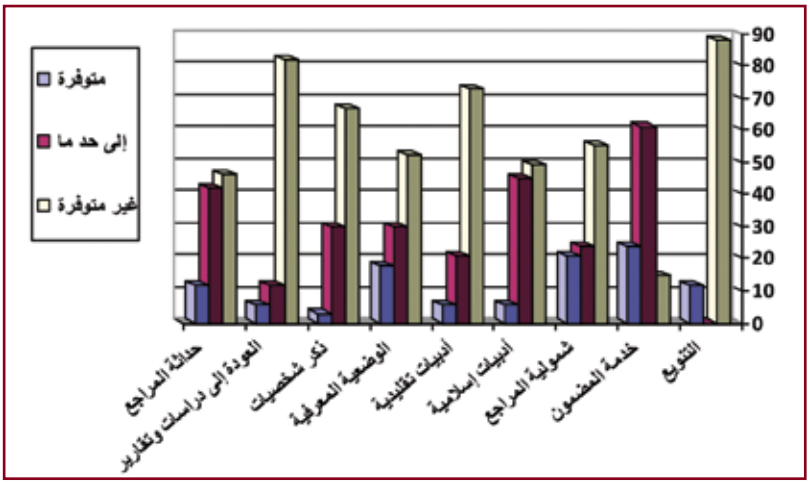

المصدر: أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، «**معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية**»، في **المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، 1-2/12/2010، ص: 5.

ويرى أحد الباحثين[1] بأن أغلب ما يُنشر عن الاقتصاد الإسلامي هو بالعربية والإنجليزية، وتُعتبر المنشورات بالإنجليزية ذات نوعية أعلى نظراً للكفاءة العلمية العالية التي يتمتّع بها مَن يملك التّواصل باللّغات الغربية؛ **فالكتابات باللغة الإنجليزية في الاقتصاد الإسلامي هي أكثر تقدماً وأعمق تحليلاً** والكتابات المتوافرة بلغات العالم الإسلامي قد تكون كثيرة ومتنوّعة ولكن نوعيتها متردية.

شكل 4: توجيه البحوث إلى علوم الاقتصاد الإسلامي التطبيقية

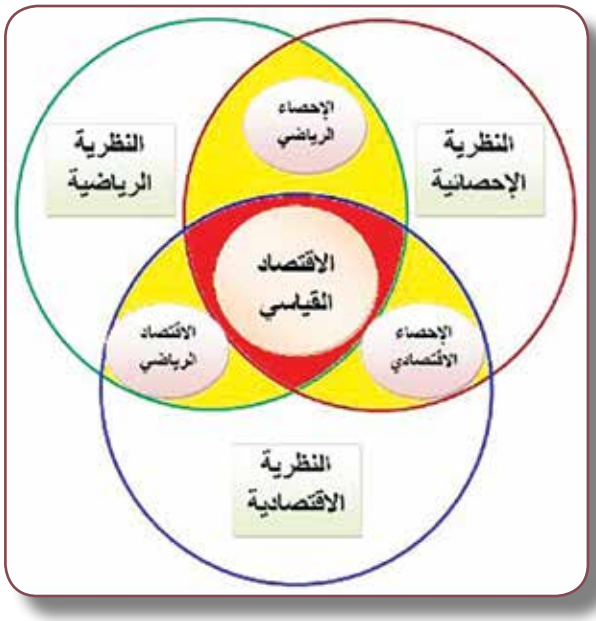

المصدر:
سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص: 45.

ورأت إحدى الدراسات[2] أن الفقهاء والاقتصاديين تعاونوا في مجال النظام الاقتصادي والنقود والبنوك والمالية العامّة، كما تعاونوا من خلال المَجمَع الفقهي الإسلامي بجدة على الفتوى في الوقائع المعاصرة؛ غير أن هناك فجوة بحثية **في مجال العلوم الاقتصادية التطبيقية**؛ حيث إن «ما يجب البحث فيه مستقبلاً هو الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي وعدم البقاء ضمن الاقتصاد الوصفي؛ بغية تقديم وتطوير نموذج اقتصاد إسلامي يساير حاجات الناس ويلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية بأسلوب منهجي وموضوعي»[3].

(1) «**حوار عن الاقتصاد الإسلامي**» مع الباحث: نجاة الله صديقي، في الموقع الإلكتروني:
http://www.ahad-ahad.com/index.php?act=viewArt&artId=369&target=12

(2) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، «**تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1996، ص: 13.

(3) سامر مظهر قنطقجي، «**النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي**»، 2009، ص: 45، في الموقع الإلكتروني:
www.kantakji.com

ثالثاً: رصد الاتجاهات البحثية في الاقتصاد الإسلامي

1- توجّه الموضوعات البحثية في الاقتصاد الإسلامي

من خلال التأمّل في الموضوعات التي تناولتها بحوث الاقتصاد الإسلامي، يمكن حصرها في ثلاثة مجالات رئيسة، هي[1]:

- **النظام الاقتصادي**: ويشمل عدة جوانب هي:

• الموضوعات الاقتصادية: بحثت أدبيات الاقتصاد الإسلامي في الموضوعات والقضايا الاقتصادية المتعلِّقة بالزكاة والرِّبا والنفقات والإيرادات، كما بحثت في الأحكام الشرعية للمعاملات والعقود المالية بشكلها المعاصر، كصيغ البيوع الحديثة وأحكام الإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة. ومع أن هذه الموضوعات يمكن دراستها من خلال فقه المعاملات؛ إلا أن الاقتصاد الإسلامي يستخدم النظرية والأدوات التّحليلية الاقتصادية والواقع الاقتصادي لتحليل وفهم هذه الموضوعات، ومن ثمّ التوصل إلى الحكم الشرعي المناسب؛

• المستجدات الاقتصادية: بحثت أدبيات الاقتصاد الإسلامي في الأدوات والصيغ المالية والنقدية المعاصرة، مثل: الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري، وبطاقات الائتمان...، وهذه الموضوعات تتطلّب أيضاً إحاطة وافية بعلم الاقتصاد وأدواته التحليلية، إضافة إلى فقه المعاملات؛

• إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات الاقتصادية: من خلال البحث في الآثار الإيجابية أو السلبية،

---

(1) راجع: كمال توفيق محمد الحطاب، «**منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية**»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، مج16، 2003، ص: 6-8؛ محمد شوقي الفنجري، **الوجيز في الاقتصاد الإسلامي**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994، ص: 30-35؛ عبد الله بن مصلح الثمالي، «**الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل**»، **مجلة البحوث الفقهية المعاصرة**، الرياض، ع24، 1415هـ، ص: 34-35.

مثل: حكمة تحريم الرِّبا، حكمة توزيع الميراث، حكمة فرضية الزكاة، حكمة مشروعية الأوقاف...؛

• دراسة الأسلوب الإسلامي لتحقيق رفاهية الإنسان باستخدام القوانين والنظريات والسياسات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية: وُجدت دراسات وبحوث عديدة في هذا المجال، مثل: دراسات سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، سلوك المنتج وقوانين الغلّة، نظريات الثمن، الأجور، الربح، نظريات الفائدة، نظريات التنمية...

- **السياسات الاقتصادية**: وتشمل:

• الحلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية: يُقدِّم الاقتصاد الإسلامي الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية، مثل: التضخّم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية...؛

• كيفية تطبيق الأحكام الشّرعية الاقتصادية: يتولّى الاقتصاد الإسلامي البحث عن أفضل الوسائل والسياسات لتطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية، من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين لتطبيق فريضة الزكاة، أو إدارة اقتصاد لا ربوي، أو تطبيق أحكام الوقف أو الحِسبة في العصر الحاضر...

- **الفكر والتراث الاقتصادي الإسلامي**: وذلك من خلال الكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، والاستفادة منه في خدمة الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الأمة الإسلامية.

وبالرّجوع إلى قوائم المراجع المتاحة عن الاقتصاد الإسلامي؛ فإنها تؤكِّد على أن أكبر كمٍّ من الأبحاث تناول خلال المرحلة الماضية موضوعات الفائدة وربويتها، والبنوك الإسلامية ثم الزكاة، ويلي ذلك أبحاث التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي والظاهرة التضخّمية؛ الأمر الذي يعني أن مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي قد تفاعلت مع المشكلات الواقعية في معظم دول العالم الإسلامي النامية[1].

لقد توصلت إحدى الدراسات[2] حول عيِّنة من الأبحاث المحكَّمة والمنشورة من قِبل مراكز ومعاهد بحثية إلى أن الموضوعات المتعلِّقة بالبنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي استحوذت على غالبية مواضيع الأبحاث المدروسة؛ ممّا يعكس الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع بالنسبة للقضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية.

وأشارت ذات الدراسة إلى تواضع الجهد البحثي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواكبة القضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية. ومن أهمّ هذه القضايا:

- أدوات التمويل الإسلامية الحديثة وتحليل مخاطرها؛
- السوق المالية الإسلامية وتنظيمها؛
- المشكلات التطبيقية في أعمال البنوك الإسلامية المعاصرة؛
- مشكلات الرقابة الشرعية والإشراف على البنوك الإسلامية؛
- تأثيرات العولمة الاقتصادية وتحرير الخدمات المالية ضمن منظّمة التجارة العالمية؛
- العلاقة بين الملكية والإدارة (الحوْكمة) في المؤسسات المالية الإسلامية؛

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، «**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**»، مرجع سابق، ص: 41.
(2) راجع: أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، مرجع سابق، ص: 391-393.

- قضايا التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية؛
- الإصلاحات الاقتصادية في الدول الإسلامية؛
- دور الزكاة والوقف في التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول الإسلامية؛
- مكافحة الفقر والبطالة والتضخّم في الدول الإسلامية؛
- الدَّين العام في الدول الإسلامية وتأثيراته وطرق معالجتها.

ولعلّ ذلك يرجع إلى حداثة التجربة التطبيقية للمفاهيم المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي مثل: الأسواق المالية وأدوات التمويل الإسلامي ومؤشِّرات أداء البنوك الإسلامية؛ ممّا يعني عدم توافر بيانات تاريخية كافية للاعتماد عليها في إجراء الدراسات التطبيقية أو عدم توافر أدبيات حديثة كافية حول تجربة تطبيقات المفاهيم الإسلامية الحديثة في التمويل أو الاستثمار أو غيرها من القضايا المعاصرة ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمالية للمجتمعات الإسلامية.

كما إن معظم الأبحاث المدروسة مازالت قاصرة عن مواكبة التطورات الحديثة في أدبيات مواضيع الأبحاث؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- قلّة المنشور من المراجع والدراسات السّابقة عن الموضوع؛
- عدم اطِّلاع الباحثين على مستجدّات البحث في الموضوع أو عدم تحرّيهم الكافي عن ذلك؛
- طبيعة بعض الأبحاث لا توفّر للباحث مراجع أو أدبيات حديثة مثل: تاريخ الفكر في مجال الاقتصاد الإسلامي أو تاريخ بعض المفاهيم الاقتصادية الإسلامية كالوقف وغيرها؛
- عدم إلمام بعض الباحثين بأكثر من لغة؛ مما يؤدّي إلى تفويت الفرصة عليهم في الاطِّلاع على المستجدّات الحديثة في الدراسات والأبحاث باللّغات الأخرى.

وفي الوقت الحاضر بدأت حاجة علم الاقتصاد الإسلامي «تتزايد لبناء أسس متّفق عليها لمنهج البحث، لمنع عشوائية الجهود المبذولة أو تعارضها، وليس غريباً أن يبدأ الحديث عن منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي متأخِّراً عن بحث مسائل العلم نفسه؛ لأن هذا هو حال العلوم كلها؛ حيث إن البحث في مناهج العلوم يبدأ متأخِّراً عن بحث مسائل العلوم نفسها. فإذا ما انحازت هذه المسائل إلى بعضها وتقرَّرت كعلم مستقل؛ بدأ البحث حينئذٍ عن أصول هذا العلم ومبادئه وموضوعه وطرق البحث فيه»[1].

وقد قامت إحدى الدراسات[2] بتحديد ستة موضوعات بحثية ذات أولوية خلال الفترة القادمة؛ وذلك على النّحو التّالي:

- إسهامات الفكر الاقتصادي للمسلمين خلال 500 سنة الأولى من تاريخ الإسلام؛
- دراسات تتعلّق بتأثير الإسلام في سلوك الأفراد في مناطق مختلفة خلال العقود المتأخرة الماضية؛
- إعداد المناهج والخطوط العريضة للمواد التدريسية في مؤسسات تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي؛
- دراسة أدوات المالية الإسلامية التي تُسهم في زيادة المديونية؛
- دراسة السياسات النقدية في إيران والسودان؛
- دراسة الفقر وسياسات القضاء عليه أو التخفيف منه.

2- توجّه الموضوعات البحثية في الفائدة الربوية

لقد قام الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بدراسات لا حصر لها تناولت الآثار الخطيرة للرِّبا على كافّة المجتمعات، كما قدّموا بدائل عديدة

(1) عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سابق، ص: 29.

(2) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، «مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي»، ج1، في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 54-55.

للأساليب الربوية، وهكذا يمكن القول: «إن كافة المزاعم الاقتصادية حول ضرورة الفائدة (الرِّبا) لاقتصاد حديث قد تمّ تبديدها على المستوى التحليلي... وهذا يُشكِّل في ذاته مفارقة كبيرة للوضع الذي كنّا عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن؛ حيث كان تحريم الإسلام للرِّبا (الفائدة) يكاد يبدو لكثير من المثقّفين، حتى من المسلمين، فكرة مستحيلة التطبيق»[1].

والحقيقة أن المناقشات حول الفائدة الربوية قبل السبعينيات من القرن العشرين الماضي وما بعدها انقسمت إلى اتِّجاهين رئيسين:

- الاتِّجاه الأول: وقفت أبحاث هذا الاتِّجاه بشدة أمام أيّ مبرِّرات للفائدة الربوية؛
- الاتِّجاه الثاني: حاولت أبحاث هذا الاتِّجاه إيجاد مبرِّرات للفائدة المصرفية، وإثبات الموضوع بالمنطق الاقتصادي البحت على أن نظام الفائدة ضروري للمصلحة الاقتصادية، وأن التخلِّي عنه سوف يسبِّب مزيداً من التخلّف والمشكلات الاقتصادية.

وكردّ فعل لهذا الاتِّجاه الثاني، ظهرت كتابات قويّة تستند إلى الحجج الشرعية المحرِّمة للفائدة، وتُبيِّن بالمنطق الاقتصادي خطأ مناقشات الاقتصاديين الذين يدّعون أن المصلحة العامّة لا تتحقّق إلا بها؛ حيث أثبتت أن نظام الإقراض بالفائدة متحيّز في توزيع الموارد التمويلية إلى أصحاب الملاءة المالية ويعمل في غير صالح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ ومن ثمّ يُسيء بصفة مستمرة إلى توزيع الدّخل الوطني.

ولعلّ معالجة إشكالية الرِّبا والفائدة تكون من خلال الإجراءات البحثية التالية[2]:

(1) محمد أنس الزرقا، مرجع سابق، ص: 34-35.

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، «**تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي: 1976-2003**»، في **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، 31 مايو-3 يونيو 2005، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، في الموقع الالكتروني: *http://www.uqu.edu.sa/icie*

- التّأكيد على صحّة الدراسات الاقتصادية الإسلامية المتعمّقة التي تُثبت بالحجّة النظرية والأدلّة الفقهية تطابق الفائدة مع الرِّبا، وعدم جدوى نظامها لتنمية الإنتاج وللتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والمداخيل والثروات؛ وذلك بإعادة نشر هذه الدراسات؛
- التّأكيد على صحّة هذه الدراسات بأبحاث جديدة تطبيقية تستند إلى إحصاءات وبيانات واقعية؛
- القيام بأبحاث للتّأكيد على أن بدائل التمويل الشرعية يمكن تطويرها وزيادة فاعليتها، وأنه يمكن الاعتماد عليها لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والمداخيل والثروات في المجتمع على نحوٍ أفضل تجاه التنمية الاقتصادية.

لقد افتتحت بعض البنوك التقليدية فروعاً لا ربوية ضمن أعمالها المصرفية، ودون اعتبار للأسباب النّفعية وراء تأسيس هذه الفروع في بنوك ربوية؛ فإن لهذا المثال أهمية قصوى في إبراز نتائج المنهجية التجزيئية التي تجعل من الاقتصاد الإسلامي مجرّد مواضيع يمكن التّعامل معها بشكل منفرد، وفي هذا الاتّجاه يقع تناول قضية الرِّبا. فيقدَّمُ الاقتصاد الإسلامي على أنه «اقتصاد لا ربوي»؛ حيث يُعطى المفهوم الاصطلاحي (الزيادة والنماء) فالشرعي (كل زيادة مرتبطة بدين) ثم نوعيه (ربا الفضل وربا النسيئة) وأخيراً يتم شرح آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني (يقلِّص الاستثمار، يُسهم في زيادة التضخّم، يزيد من اللاعدالة الاجتماعية...)[1].

3- توجّه الموضوعات البحثية في التمويل الإسلامي

عملت الإسهامات الأولى في موضوع التمويل الإسلامي على وضع الملامح العامّة لنظام مصرفي لا يتعامل بالفائدة أخذاً و/أو إعطاءً.

(1) طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: 113.

وتطوّرت بعد ذلك في مجال أكثر تحديداً هو إقامة نموذج لبنك إسلامي يعتمد في تعبئة موارده التمويلية وفي توظيفها على وسائل قائمة على المشاركة في الرّبح والخسارة، في إطار استبعاد الفائدة تماماً.

واتّجهت الأعمال المقدَّمة إلى بحث كيفية تحديث وتطوير وسائل التمويل الإسلامية التقليدية حتى تُلائم الأعمال المصرفية الإسلامية، وفي إطار البحث تمّ ما يلي[1]:

- إجازة الشركة المساهمة محدودة المسؤولية في إطار عقد المشاركة الإسلامي، وهو الأمر الذي أتاح قيام البنوك الإسلامية في إطار القوانين المعاصرة للشركات؛
- إجازة المضاربة المشتركة حتى يتمكّن أصحاب الأموال من وضع أموالهم لدى البنك الإسلامي فتجتمع في وعاء واحد ويستخدمها وفقاً لما يراه مناسباً في الأنشطة المختلفة، وقد ساعد هذا التطوّر في تعبئة موارد تمويلية متزايدة بشكل مستمر لدى البنوك الإسلامية؛
- تمّ تطوير عقد المرابحة من صورته التقليدية إلى ما يسمى بـ «المرابحة للآمر بالشراء» التي سمحت بإدخال صيغ البيوع الآجلة في عقود كانت في أصلها عقود بيع فوري، وقد حازت هذه الصيغة قبولاً لدى الإدارات المصرفية بالبنوك الإسلامية لسهولة تنفيذها، لكنها تعرّضت لانتقادات من قِبل الفقهاء والاقتصاديين.

والحقيقة أن الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التمويل لا يزال في حاجة ماسّة إلى تطوير كبير، ويرجع هذا إلى عدم فهم جوهر التمويل المصرفي الإسلامي من قِبل الهيئات الإدارية والعاملين في هذه البنوك، كما يرجع أيضاً إلى عدم القدرة على تجديد وسائل التمويل الإسلامية

(1) راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، «**تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي: 1976-2003**»، مرجع سابق.

أو ابتكار الجديد منها في إطار الشريعة الإسلامية. والمسؤولية هنا تقع على الاقتصاديين المتخصِّصين في النقود والبنوك والتمويل.

وقد اتّجهت بعض الأعمال المقدَّمة في التمويل الإسلامي[1] إلى ضرورة القيام بتطوير مستمرّ في أدوات التمويل الإسلامية المستخدمة لدى البنوك؛ وذلك حتى يمكن استخدامها بشكل أكثر مرونة وكفاءة في مقابلة المنافسة الشّديدة من البنوك التقليدية، وهناك إسهامات جديدة في مجال تطوير عقد المضاربة حتى يصبح فاعلاً في توظيف الأموال وليس فقط في تجميعها لدى البنوك الإسلامية.

4- توجّه الموضوعات البحثية في البنوك الإسلامية

رأى أحد الباحثين بأن «الموضوعات التي حظيت بالقدر الأكبر من الاهتمام هي النقود والبنوك والمالية العامة الإسلامية (...). لقد انصبّ اهتمام الكتابات الحالية –بصورة أساسية– على تفصيل وإيضاح الأساليب المختلفة التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية. وقد يكون هذا الأمر هو المسؤول عن الانطباع الخاطئ بأن الاختلاف الأساسي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي يكمُن في آلية عمل الوساطة المالية. وقد لا يكون بالإمكان التخلّص من هذا الانطباع الخاطئ دون أن يتمّ إحراز تقدّم نظري كبير في مجال الاقتصاد الجزئي والكلي»[2].

ويمكن تقسيم الدراسات العلمية في موضوع البنوك الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين:

– المجموعة الأولى: تطرّقت إلى الجانب المفاهيمي للبنك غير

(1) راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 271-295؛ محمد عبد المنعم أبو زيد، **المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.

(2) محمد عمر شابرا، «**ما هو الاقتصاد الإسلامي**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2000، ص: 64-65.

المعتمد على سعر الفائدة، والطّرق النظرية في تطبيق الصيغ الإسلامية المصرفية؛

- المجموعة الثانية: اهتمّت بالدراسات الميدانية.

ومن الملاحَظ على هذه الدراسات ما يلي[1]:

- شكّلت دراسات تعليمية أكثر منها بحثية؛
- هناك مجال معتبر للدراسات الفقهية ودراسات الإطار الشرعي للبنوك الإسلامية على حساب الدراسات المصرفية؛
- الاهتمام بعرض تجارب وتطبيقات الصيغ الإسلامية وتجارب البنوك الإسلامية في عدّة دول، دون الدخول في اجتهادات علمية عميقة لتطويرها؛
- غياب الدراسات التي تبحث في النواحي الفقهية مقرونة بتطوّر نظام الصيرفة العالمية؛
- قلّة الدراسات التي تركّز أساساً على تطوير وتطبيق الصيغ علميّاً وعمليّاً واستحداث صيغ جديدة؛
- عدم اعتماد الدراسات على مناهج الاقتصاد القياسي والكمّي إلا القليل منها؛
- إهمال الدراسات التي تربط عمل النظام المصرفي الإسلامي بتطورات المصرفية العالمية وتحديات العولمة المالية؛
- هناك عدم اهتمام بالدراسات التي تهتمّ بكيفية استغلال التمويل الإسلامي في معالجة قضية الفقر، عدا اجتهادات فردية؛
- غياب الدراسات المتعلِّقة بتطوير هيكلة النظام المصرفي الإسلامي الحالي.

(1) بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، «**أزمة التطوير العلمي في الصيرفة الإسلامية**»، **مجلة أفكار جديدة**، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ع13، ديسمبر 2005، في الموقع الإلكتروني: *http://www.fikria.org*.

رابعاً: تقويم المنهجية العلمية في الاقتصاد الإسلامي

1- الاستخدام المنهجي في بحوث الاقتصاد الإسلامي

في إطار منهجية البحث العلمي لجأ الباحثون في الاقتصاد الإسلامي في الفترة السّابقة لسبعينيات القرن العشرين إلى **منهج الاستنباط** *Deduction*، فلم يكن هناك مجال متصوَّر **للاستقراء** *Induction* لدى الباحثين طالما كانت السّاحة خالية من تجربة اقتصادية إسلامية.

والحقيقة أن المسيرة العلمية للاقتصاد الإسلامي في بدايتها كانت في أشدّ الحاجة إلى مثل هذه الأبحاث النّظرية؛ لكن الظّروف تغيّرت منذ السبعينيات من القرن الماضي وذلك بقيام البنوك الإسلامية. وهكذا وُجِدت «التجربة» وأصبح هناك فرصة لتقويمها من خلال أبحاث تعتمد على جمع ملاحظات علمية عنها، وتكوين فروض علمية على أساسها واختبارها؛ ممّا قد يساعد على التوسّع في التجربة وانتشارها على مستوى العالم الإسلامي وخارجه.

لكن معظم البحث في مجال البنوك الإسلامية ظلّ معتمداً على الاستنباط وليس على استقراء الواقع بسبب قلّة البيانات الإحصائية وندرة المعلومات الدّقيقة المتاحة للباحثين؛ فالبنوك الإسلامية لا تنشر إلا بيانات رسمية مقتضبة عن نشاطها على نحوٍ مقصود أو غير مقصود[1].

ولقد توصّلت إحدى الدراسات المهتمّة بخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلى أن الأنواع الرئيسة لمنهج البحث المستنبطة من الأبحاث المختارة في العيِّنة كانت كالتالي:

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، «**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**»، مرجع سابق، ص: 43.

جدول 2: تحليل نوع المنهج في عيّنة من أبحاث الاقتصاد الإسلامي

نوع المنهج	التكرار	النسبة
تحليل وصفي	169	% 69
تحليل رياضي	47	% 19.2
إحصاء وصفي	15	% 6.1
تاريخي وصفي	10	% 4.1
إحصاء قياسي	4	% 1.6
المجموع	**245**	**% 100**

المصدر: راجع: أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، مرجع سابق، ص: 394.

يبيِّن الجدول السابق أن **المنهج الوصفي** استحوذ على 69 % من خصائص المنهجية للأبحاث المدروسة، يليها بفارق ملحوظ **المنهج الرياضي ثم الإحصاء الوصفي فالقياسي**. وهذه النتيجة تشير إلى أن التحليل الوصفي لا يزال هو الغالب في هيكل منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على حساب الدراسات التطبيقية والقياسية. وخلال العقود الزمنية السّابقة وجد البحث العلمي نفسه منشغلاً بإبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي وتميُّزه عن النّظم الاقتصادية السّائدة؛ بحيث أن أغلب تلك الكتابات لم تأخذ في اعتبارها منهجية التّطبيق، أو التّخطيط العملي لتأسيس عمل معرفي إسلامي يأخذ في حسبانه شروط الواقع في إطار خطّة منهجية مدروسة، وإنّما كانت تنطلق من مقصد آخر، هو الردّ على مقولات الاتِّجاهات المختلفة فكريّاً ومرجعيّاً في عدم إمكانية أن يكون للمرجعية الإسلامية رؤية أو نظرية في مجال الاقتصاد والبنوك بشكل خاصّ، بعد أن أخذت المجتمعات في العالم العربي والإسلامي بالأطروحة الغربية في صياغة البنوك ونظمها وآلياتها وقوانينها.

ولهذا «غلب على تلك الكتابات **المنهج الاحتجاجي والنظري المقارن** الذي يأخذ بالعموميات على حساب التّفصيل، وبالإجمال على حساب

التّبيين، وبالمطلقات على حساب التّقييد، أو بالكلّيات على حساب الجزئيات، وبالثّوابت على حساب الأولويات والمتغيّرات، وبالرّدود على حساب البدائل، وبالتّنظير على حساب التّطبيقات...»[1]؛ وقد أخذت كتابات الفترة السّابقة ثلاثة اتجاهات هي:

- المقارنات التي تضع تلخيصاً واسعاً للنظام الاقتصادي الإسلامي تجاه الرأسمالية والاشتراكية؛
- انتقادات النظم والفلسفات الاقتصادية غير الإسلامية؛
- بعض الشروح حول إحدى المسائل الاقتصادية؛ مثل: الرِّبا والفائدة وما يتّصل بذلك.

والحقيقة أن ما كُتب في هذه الجوانب يُعتبر كافياً، وقد حان الوقت للتعمّق في النظام الاقتصادي الإسلامي، وفهم خصائصه ومنحه صياغة حديثة؛ غير أنه لم يحدث تغيُّراً نوعيّاً في الكتابات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية، وبقيت الملاحظات ذاتها تتكرّر على كثير مما كُتب وصدر في هذا المجال؛ باستثناء عدد قليل من الكتابات التي كانت جادّة ونوعية وتتميّز بالجمع بين المعرفة العلمية والخبرة العملية.

ولعلّ تجارب البنوك الإسلامية التي حقّقت نجاحات على درجة كبيرة من الأهمية، يُفترض منها أن تنتقل بالكتابات الاقتصادية الإسلامية الجديدة من السِّجال الاحتجاجي الذي شغل حيِّزاً كبيراً، ولعدّة عقود زمنية، في اهتمامات وانشغالات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، إلى وضعية أخرى من التّنظير تتناسب ومستويات هذا التطور المهمّ، لا أن تستمر في اجترار الأفكار وإعادتها من وقت لآخر، وتكتفي بإبراز عيوب النّظم الاقتصادية السّائدة في العالم ومقارنتها مع النظام الاقتصادي الإسلامي.

(1) زكي الميلاد، «**المصارف الإسلامية من منجزات الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعة لتحوّل وتطور الأفكار الاقتصادية الإسلامية**»، **مجلة الكلمة**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع14، 1997، ص: 12.

2- الضّبط المصطلحي في بحوث الاقتصاد الإسلامي

إذا كان الباحثون عبَّروا في مواضع كثيرة بأنه: «لا مشاحّة في الاصطلاح»؛ فإن المرحلة البحثية الراهنة تستدعي تأصيل وضبط ومراجعة بعض المصطلحات المتداولة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- قلّما يُذكر بوضوح بيان المصطلحات الأولية وتحديد معانيها بدقة، كـ «علم الاقتصاد» و «المذهب الاقتصادي» و «النظام الاقتصادي» وعلاقة كل منها بالآخرين[1]؛
- كان مصطلح المضاربة معروفاً في عمل اقتصادي مبني على الشركة، وبقي كذلك في الإسلام وأخذت به أوربا باسم *Commenda*؛ لكن معظم القواميس المصطلحية المعاصرة اكتفت بذكر معنى المضاربة في سوق الأسهم ولم تذكر استعماله ومعناه في الاقتصاد بصفة عامّة، وفي الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصّة؛ «فعلينا أن نصحِّح هذا الخطأ المصطلحي، وينبغي لنا أن نرفض استعمال لفظ المضاربة لترجمة «*Speculation*»[2]؛
- إعادة النّظر في تسمية الودائع في البنوك الإسلامية؛ لأن تسميتها ودائع قد يكون له ما يُبرِّره في البنوك التقليدية، وهو أن البنك يضمن ردّها، كما يضمن الوديع ردّ الوديعة، لكن تسميتها ودائع في البنوك الإسلامية ما هو إلا من باب مقابلة اللّفظ باللّفظ، والحفاظ على المصطلح نفسه ولو تغيّر المضمون[3].

وقد صَدر خلال الفترة الماضية «معجم المصطلحات الاقتصادية

(1) محمد رجاء غبجوقة، «**مدلول علم الاقتصاد بين الإسلام والاقتصاد الوضعي**»، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع18، مايو 1992، ص: 255.

(2) عبد العظيم إصلاحي، «**مصطلح المضاربة في سوق الأسهم** *Speculation*: **نقاش لغوي واصطلاحي**»، في **ندوة حوار الأربعاء**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2007/2/4.

(3) راجع: رفيق يونس المصري، «**مراجعة كتاب نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية**»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، م16، ع1، 2003، ص: 82؛ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، «**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**»، **رسالة دكتوراه منشورة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1998، ص: 257.

في لغة الفقهاء» (نزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996) و «دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية» (عز الدين التوني وآخرون، بيت التمويل الكويتي، ط1، 1992)[1]. وتجدر الإشارة إلى أهمية صناعة المعاجم في مجال المصطلحات الفقهية الاقتصادية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- إن مجال علم الاقتصاد الإسلامي جمع فئة الاقتصاديين التي تحتاج إلى وسيط يُقرِّب إليهم المعاني الفقهية، وفئة الفقهاء التي تعوزهم اللّغة الاقتصادية؛
- تطوُّر أسلوب الكتابة في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، من تناول العموميات إلى التّفصيلات التي تتطلّب إلماماً دقيقاً بالمصطلحات والمعاني؛
- إسهام الاقتصاد الإسلامي في إدماج مصطلحات جديدة في الأدب الاقتصادي، والتحقّق من استخدام بعض الألفاظ، وتحسين المستوى اللّغوي للكتابات الاقتصادية.

إن البحث في التطوّر المصطلحي في مجال الاقتصاد الإسلامي «مازال في حاجة إلى جهود كبيرة ولاسيما على مستوى التّرجمة عن اللّغات الأخرى، والاجتهاد في توليد مصطلحات جديدة تستوعب التطوّر الواقعي السّريع للحياة الاقتصادية»[2].

3- التأصيل النظري في بحوث الاقتصاد الإسلامي

على الرّغم من التراكمات الضّخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي؛ إلا أن الكتابات عن النظرية الاقتصادية الإسلامية كانت معظمها تفتقر

(1) راجع: موسى آدم عيسى، «**مراجعة علمية لكتابي: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ودليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية**»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، مج7، 1995، ص: 77-86.

(2) عبد الرزاق وورقية، «**التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي**»، ج2، في **المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص: 577.

للأصالة[1]، وقد تجلّى ذلك في الاختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، وهل هو علم وضعي أو علم قيمي؟ وهل الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي لها علاقة بالمتاجرة الحقيقية؟... كما كانت الكتابات عن التّحليل والنظرية الاقتصادية الإسلامية ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التّحليل الجزئي والنظرية الكينزية في التحليل الكلي، مع إدخال بعض التّعديلات في مسمّى بعض المتغيّرات مثل: الربّح بدل سعر الفائدة، والزّكاة بدل الضّريبة!

إن الاقتصاد الإسلامي لم يصل بعد إلى مرحلة تأطير القيم؛ بينما قام الاقتصاد التقليدي بتأطير ذلك، من خلال الفرضيات، مثل: فرضية المنفعة وتعظيم الربح، عبر منهج تحليلي معيّن: استنباطي، استقرائي، ثم استخراج النتائج.

ويمكن ردّ المعوقات النظرية للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلى المستويات التالية[2]:

- أزمة على مستوى المنهج: وذلك بتبنّي المنحى التشطيري عبر تناول الاقتصاد الإسلامي بشكل مجزّء، وغياب التوجّه الفعلي لبناء نظرية كلية تسمح بلمّ عناصر النشاط الاقتصادي من خلال وحدة منهجية. ولقد فسَّر العديد من المهتمّين هذا العائق عبر مسيرة البحث نفسها بحكم حداثة الاقتصاد الإسلامي «كاختصاص فكري» من ناحية؛ وافتقاده إلى جزء مهمّ من جانب تجريبي ميداني يمكن أن يعطيه دفعاً تنظيريّاً قويّاً من ناحية ثانية؛

(1) راجع: عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية**، جامعة الملك عبد العزيز، 1425 هـ، ص: 9-11.

(2) راجع: طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: 118-121؛ عائشة الشرقاوي المالقي، «**البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**»، **رسالة دكتوراه منشورة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 629؛ 631؛ شوقي أحمد دنيا، «**بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي**»، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ع27، 2002/2001، ص: 95-110؛ محمد بن حسن بن سعد الزهراني، «**الأزمة المنهجية لفقه المعاملات المالية العصرية**»، **مجلة البحوث الفقهية المعاصرة**، الرياض، ع24، 1415هـ، ص: 150-163.

- غياب الجانب التنظيري «للاقتصاد الإسلامي» بصفة عامة: ذلك أن الأساس الشرعي الذي كان من الواجب أن يتوافر «للبنوك الإسلامية»، يضم كلاً من الأصول الشرعية والقواعد الفقهية والنظرية الاقتصادية. ولكن الواقع أثبت توافر النّوعين الأوّليْن وغياب النظرية الاقتصادية الشمولية، والنظرية المصرفية الإسلامية بصفة خاصّة، من قِبل هذه البنوك...؛
- صعوبات البحث: تعقّد الحياة الاقتصادية بحيث لم يَعُد يكفي الباحث مجرّد الإحاطة بالدراسات الفقهية فحسب؛ بل لا بدّ أن يكون بذات المستوى من الإحاطة بالدراسات الاقتصادية الفنية المستجدّة والنّظم الاقتصادية المعاصرة؛
- الفجوة بين الفكر والتطبيق: الإسهامات العلمية في الاقتصاد الإسلامي متعدِّدة ولكن نصيبها في التّطبيق قليل؛ لأن معظم الجهد العلمي بقي مركّزاً حول بحث «الأوضاع الاقتصادية المثلى» غير المتوافرة، فظلّت الفجوة بين البحث النظري والتطبيقي تتزايد كلّما تزايدت كمية البحث[1].

وتُعتبر موازاة التّطبيق للبحث العلمي من الجوانب الإيجابية في ظاهرة البنوك الإسلامية؛ حيث إن الفكر المصرفي الإسلامي هو بعد التجربة يختلف عمّا قبلها، هو الاختلاف الذي نلحظه في أيّ فكر حين ننظر إليه من زاوية النّظرية، وحين ننظر إليه من زاوية التجربة. فهو بَعد التجربة أكثر نضجاً ووضوحاً وتبلوراً ووعياً. غير أن هذا المنحى الإيجابي حمل معه وجهاً سلبياً تمثَّل في حصر التحليل الاقتصادي في الجانب المصرفي رغم أن الباحثين الاقتصاديين يتّفقون على أن النظام المصرفي لا يمثِّل كل المنظومة الاقتصادية، ولا يستطيع مهْما كانت

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، «**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**»، مرجع سابق، ص: 17.

أهميته أن يكون نموذجاً اقتصاديّاً كليّاً[1].

والحقيقة أن الكتابات النّقدية لواقع البنوك الإسلامية بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بصورة أكبر وأوضح من ذي قبل:

- كان موقف أول الرواد «أحمد النجار» في كتابه: «**حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة**»، يجسِّد المعاناة التي عايشها في محاولة إصلاح هذا الواقع؛
- نشرَ «جمال الدين عطية» كتابه: «**البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقويم والاجتهاد، النظرية والتطبيق**»؛ ولخّص مفارقات التطبيق عن نظرية البنوك الإسلامية في الجوانب التالية[2]:
  - من نماذج متنوّعة إلى نموذج متكرّر؛
  - من تنمية العالم الإسلامي إلى الأسواق العالمية؛
  - من المشاركة إلى المرابحة؛
  - من تطوير الحرفيين إلى تمويل الشركات القادرة على تقديم الضمانات؛
  - من أجهزة خادمة للنظام الاقتصادي الإسلامي إلى أجهزة خادمة للنظام الرأسمالي.
- نشرَ «يوسف كمال محمد» كتابه: «**المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج**»، ونبَّه فيه إلى «أن أسلوب الممارسة الحالية في مؤسسات المصرفية الإسلامية المعاصرة لا يعبِّر عن الفن المصرفي الإسلامي من قريب أو بعيد، فقد اتّجه للأسف الشديد نحو سلبيات

(1) زكي الميلاد، مرجع سابق، ص: 27.

(2) جمال الدين عطية، **البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق**، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1407 هـ، سلسلة كتاب الأمة، رقم 13، ص: 174؛ ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص: 187.

المصرفية الوضعية في التطبيق (...)؛ بحيث نستطيع القول دون تجاوز أن المصرفية الإسلامية المعاصرة قد أخذت من الإسلام الشكل، ومن المصرفية الوضعية المضمون، فأصبحت اسماً على غير مسمّى»[1]؛

- كما وردت الانتقادات هذه داخل البنوك الإسلامية نفسها، وعبَّر عن ذلك «صالح كامل» أحد أبرز العاملين في مجال البنوك الإسلامية في كلمته التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة البنك الإسلامي للتنمية عام 1997، فقد ورد فيها: «والنتيجة التي وصلنا إليها.. أننا لم نتقدم في إبراز الخصائص الأساسية للعمل المصرفي والاستثماري الإسلامي والمعالم المتميزة له، واكتفينا بتطهير أعمالنا من الرِّبا ولكن لم نتجاوز واقع وتأثيرات النظام المصرفي الربوي (...) وأعتقد جازماً أننا لو استمر حالنا في هذا الاتجاه فستفقد البنوك الإسلامية الأساس النظري والعملي لقيامها واستمرارها»[2].

- ولقد طُرحت خلال الفترة الماضية عدة تساؤلات بخصوص ما يلي[3]:

- منع البنوك الإسلامية نفسها من الاستفادة من النّقد الذي يوجَّه إليها، خاصّة من الأكاديميين والعلماء العرب والمسلمين!
- اعتبار الكثير من البنوك الإسلامية أن ما تُطبقه هو النظام المصرفي الإسلامي الكامل؛ علماً بأن الاجتهاد والتطوير العلمي مطلوب لتحقيق نظام عملي للمصرفية الإسلامية!

(1) يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج**، دار النشر للجامعات، مصر، ط3، 1998، ص: 83.

(2) صالح كامل، «**تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997، ص: 12-13.

(3) راجع: بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مرجع سابق؛ أحمد سفر، **العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص: 201.

- اعتماد البنوك الإسلامية على الفقهاء دون العلماء والأكاديميين في حالات نادرة، وكأنها نظام ديني فحسب؛ وليس مجالاً للاجتهادات العلمية والتقنية!

❋❋❋

خاتمـــة

لكـي يكـون لإسـهامات الاقتصـاد الإسـلامي إضافـات نوعيّـة؛ فإنّنـا سنركِّز في ختام هذه الورقة على الاقتراحات التي تشمل جوانب تتعلّق **بالباحثين والمحكِّمين، والمؤسسات البحثية والتمويلية**؛ من أجل الارتقاء بخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

- العمل على ضمان مبدأ الأصالة العلمية، والالتزام بالمعايير المتعارف عليها في البحث العلمي؛ لإنتاج بحوث جادّة من حيث الشّكل والمضمون؛ بما يضمن مصداقية الكتابات في الاقتصاد الإسلامي؛
- ضرورة التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي في البحوث العلمية؛ بدلاً من التّركيز على الدراسات والبحوث النّظرية في مجال الاقتصاد الإسلامي على الرّغم من أهميتها؛
- ضرورة تشجيع جهود التّرجمة في الاقتصاد الإسلامي، وزيادة الدّعم المادّي الموجَّه لمشاريع تأليف الكتب والمراجع الدراسية، ومنح الجوائز التّشجيعية للبحوث الاقتصادية الإسلامية المتميِّزة؛
- العمل على تبسيط مقرَّرات الاقتصاد الإسلامي للعامّة والدّارسين، ووضع مقرَّرات مساندة مستقلّة، كفقه الاقتصاد الإسلامي وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي أو التربية الاقتصادية الإسلامية؛
- تنظيم لقاءات دورية من قِبل المؤسسات البحثية والهيئات ذات العلاقة، لمناقشة المشكلات التي تعوق تقدُّم بحوث الاقتصاد الإسلامي؛ باعتبار أن وضع خطة إستراتيجية مستقبلية للبحث في الاقتصاد الإسلامي عملية تعاونية ترتكز على الجهد الجماعي المنظَّم غير العشوائي؛

- التّأكيد على دور الإشراف الجيِّد والفعّال على مستوى البحوث الاقتصادية الإسلامية الذي يلتزم بالصّرامة العلمية، فلا تهاون في الإشراف ولا اختصار لمدّته، ولا قبول لرسالة من باحث لم ترقَ إلى المستوى الملائم للدّرجة العلمية؛
- تمتين العلاقة بين المؤسسات العلمية والبحثية والمؤسسات المصرفية والتمويلية؛ بما يسمح بتكوين جيل جديد من الباحثين المتميِّزين في الاقتصاد الإسلامي؛ فالتطوّر الحالي للبنوك الإسلامية يقوده المصرفيون وأرباب البنوك وليست لهم علاقة بالأكاديميين، والعلماء من ورثة فكر المؤسّسين للمصرفية الإسلامية!

❋❋❋

قائمة المصادر والمراجع

1- أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، «**معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية**»، في **المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، 1-2/12/2010.

2- أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، «**تحليل إحصائي لخصائص البحث في الاقتصاد الإسلامي**»، ج2، في **المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1-3/4/2008.

3- أحمد سفر، **العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.

4- باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1977.

5- بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، «**أزمة التطوير العلمي في الصيرفة الإسلامية**»، **مجلة أفكار جديدة**، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ع13، ديسمبر 2005، في الموقع الإلكتروني:

http://www.fikria.org.

6- بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد**، تر: هشام عبد الله، ج1، الدار الأهلية، عمّان، 2006.

7- جمال الدين عطية، **البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق**، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1407 هـ، سلسلة كتاب الأمة، رقم

13؛ ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

8- حمزة الجمعي الدموهي، **الاقتصاد في الإسلام**، ج1، دار الأنصار، ط1، 1979.

9- رفيق يونس المصري، «**مراجعة كتاب نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية**»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، م16، ع1، 2003.

10- زكي الميلاد، «**المصارف الإسلامية من منجزات الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعة لتحوّل وتطور الأفكار الاقتصادية الإسلامية**»، **مجلة الكلمة**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع14، 1997.

11- سامر مظهر قنطقجي، «**النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي**»، 2009.

12- شوقي أحمد دنيا، «**بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي**»، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ع27، 2001/2002.

13- شوقي أحمد دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخريجين، الرياض، ط1، 1984.

14- صالح صالحي، «**دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي: دليلك إلى أكثر من 2.000 مرجع في مختلف فروع الاقتصاد الإسلامي**»، جامعة سطيف، 1990.

15- صالح كامل، «**تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997.

16- طارق عبد الله، «**الاقتصاد الإسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج**»، **مجلة الكلمة**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع24، 1999.

17- عائشة الشرقاوي المالقي، «**البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**»، **رسالة دكتوراه منشورة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000.

18- عبد الرحمن يسري أحمد، «**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2000.

19- عبد الرحمن يسري أحمد، «**تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي**: 1976-2003»، في **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، 31 مايو-3 يونيو 2005، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، في الموقع الالكتروني:

http://www.uqu.edu.sa/icie

20- عبد الرحمن يسري أحمد، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية**، جامعة الملك عبد العزيز، 1425هـ.

21- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، «**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**»، **رسالة دكتوراه منشورة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1998.

23- عبد الرزاق وورقية، «**التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي**»، ج2، في **المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي:**

ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1-2008/4/3.

24- عبد العظيم إصلاحي، «**مصطلح المضاربة في سوق الأسهم Speculation: نقاش لغوي واصطلاحي**»، في **ندوة حوار الأربعاء**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2007/2/4.

25- عبد الله بن مصلح الثمالي، «**الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل**»، **مجلة البحوث الفقهية المعاصرة**، الرياض، ع24، 1415هـ.

26- كمال توفيق محمد الحطاب، «**منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية**»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، مج16، 2003.

27- محمد أنس الزرقا، «**تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج**»، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، م2، 1990.

28- محمد بن حسن بن سعد الزهراني، «**الأزمة المنهجية لفقه المعاملات المالية العصرية**»، **مجلة البحوث الفقهية المعاصرة**، الرياض، ع24، 1415هـ.

29- محمد حامد دويدار ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

30- محمد رجاء غبجوقة، «**مدلول علم الاقتصاد بين الإسلام والاقتصاد الوضعي**»، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع18، مايو 1992.

31- محمد شوقي الفنجري، **الوجيز في الاقتصاد الإسلامي**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994.

32- محمد عبد المنعم أبو زيد، **المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.

33- محمد علي الليثي ونعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في التحليل الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، 1978.

34- محمد عمر شابرا، «**ما هو الاقتصاد الإسلامي**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2000.

35- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، «**تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه**»، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1996.

36- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، «**مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي**»، ج1، في **المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1-2008/4/3.

37- موسى آدم عيسى، «**مراجعة علمية لكتابي: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ودليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية**»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، مج7، 1995.

38- نجاة الله صديقي «**حوار عن الاقتصاد الإسلامي**»، في الموقع الإلكتروني:

http://www.ahad-ahad.com/index.php?act=viewArt&artId=369&target=12

39- يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج**، دار النشر للجامعات، مصر، ط3، 1998.

40- IFSL Research, ***Islamic Finance*** 2009.

❋❋❋

ملحق 2

ورقة بحثية

الادِّخار في المملكة العربية السعودية:
مسح وتحليل للأدبيّات الاقتصاديّة والماليّة

مقدمة

يُعتبر الادِّخار من المصطلحات الاقتصاديّة والمالية المهمّة التي شغلت الفكر الاقتصادي والمالي منذ زمن طويل؛ لأنه من المتغيِّرات التي تؤدّي إلى النّمو الاقتصادي؛ ومن ثمّ زيادة ثروة الأمم.

وتسعى هذه الورقة إلى إجراء مسح وتحليل للدراسات السّابقة التّطبيقية في موضوع الادِّخار، واستعراض مبادرات الادِّخار في برنامج تطوير القطاع المالي، وتقديم ملاحظات وتوصيات حول تحسين هذه المبادرات أو تقديم مبادرات جديدة لتحفيز الادِّخار في الاقتصاد السعودي.

بعد المقدِّمة تستعرض الورقة مفاهيم أساسيّة عن الادِّخار، وتحديد المقصود بالمصطلح في هذه الورقة؛ بسبب وجود أكثر من تعريف للادِّخار في الأدبيّات الاقتصادية والمالية. بعد ذلك تقدِّم الورقة في القسم الثاني نتائج الدراسة المسحية الانتقائية عن الادِّخار في الأدبيّات الاقتصادية والمالية، والتي ركّزنا فيها على مجموعة مختارة من الدراسات التي نرى أنها مهمّة وتقدِّم نتائج مفيدة يمكن الاستفادة منها لتعزيز ثقافة الادِّخار في المملكة العربية السعودية. أما القسم الثالث، فيلخِّص مبادرات تحفيز الادِّخار في برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يُعدّ أحد برامج رؤية المملكة 2030، ويقيِّم التقدُّم في تنفيذ هذه المبادرات، مع تقديم بعض المقترحات لتحسينها. وتنتهي الورقة بملاحظات ختامية تتضمّن أهم النتائج والمقترحات.

أولاً: الادخار: مفاهيم أساسية

من المهمّ استجلاء مفهوم الادِّخار قبل الدّخول في تفاصيل الدراسات المسحية ومبادرات برنامج تطوير القطاع المالي حول الادِّخار؛ ولهذا سنقوم في هذا القسم ببيان مفهوم الادِّخار على مستوى التّحليل الاقتصادي وعلى مستوى التّمويل الشخصي، وكذلك تقسيمات الادِّخار في الاقتصاد الحديث.

1- الادِّخار في التّحليل الاقتصادي

الادِّخار Saving في الاقتصاد هو ما لا يُنفق على الاستهلاك، أو بعبارة أخرى هو الاستهلاك المؤجّل للمستقبل. وزيادته تؤدّي بالطّبع إلى تقليص الاستهلاك الحالي. وبهذا التّعريف، تُعدُّ أقساط تسديد تمويل شراء المنزل ادِّخاراً، على الرّغم من أن الناس لا ينظرون لها عادة بهذا المعنى. ومثل ذلك ما يُستقطع من راتب الموظّف وجهة عمله، ويُخصّص لصناديق المعاشات والضّمان الاجتماعي، فهو في الواقع ادِّخار «إجباري» وإن كان عامّة الناس لا يصفونه بذلك. ويمكن أن تقع الحسابات الوطنية بهذا الخطأ فيما لو لم تُصنِّف هذه المدفوعات ضمن الادِّخار السنوي.

وحيث إن الادِّخار هو ما لا يُنفق على الاستهلاك، فيمكن اقتصاديّاً حساب الميل الحدّي والمتوسّط للادِّخار، وتسعى الدراسات التّطبيقية إلى تقدير قيم هذه المتغيِّرات، ومعرفة العوامل المؤثِّرة فيها مثل: سعر الفائدة، والعائد على الاستثمار وغيرهما . بالإضافة إلى معرفة سبب تفاوت الدّول في معدّلات الادِّخار.

فإذا افترضنا مثلاً أن شخصاً دخله 15.000 ريال، ويُنفق منها 13.500 ريال، وإذا ارتفع دخله إلى 20.000 ريال؛ ارتفع استهلاكه إلى 16.500

ريال؛ فإن مقدار الادِّخار هو كالتالي:

جدول 1: الإطار النّظري للعلاقة بين الادِّخار والاستهلاك

البيان	الادِّخار *Saving (S)*	الميل المتوسِّط للادِّخار *Average Propensity to Save (APS)*	الميل الحدّي للادِّخار *Marginal Propensity to Save (MPS)*
المعادلة	الادِّخار = الدّخل – الاستهلاك	معدّل الادِّخار = الادِّخار / الدّخل	مقدار التغيُّر في الادِّخار / مقدار التغيُّر في الدّخل
التّطبيق	= 13.500 – 15.000 1.500 = 16.500 – 20.000 3.500	0,1 = 15.000 / 1.500 = 20.000 / 3.500 0,175	0,4 = 5.000 / 2.000
التّفسير	مقدار الزّيادة في الادِّخار = 2.000 مقدار الزّيادة في الدّخل = 5.000	هذا الشخص يدّخر 10 % فقط من دخله عندما كان 15 ألف، وأصبح يدّخر 17,5 % من دخله عندما ارتفع إلى 20 ألف.	هذا الشخص يدّخر 40 % من الزّيادة التي حدثت في دخله؛ أي: إذا زاد دخله بمقدار ريال واحد؛ فإنه يدّخر منه 40 هللة.

ويُلحظ من هذا المثال أن العلاقة بين كلّ من الميل المتوسِّط والحدّي للادِّخار والدّخل ليست خطّية، ففي الأغلب أن كليهما يتزايدان مع ارتفاع مستوى الدّخل.

والادِّخار يُقاس خلال فترة معيّنة (عادة ما تكون سنة)، ولذا فهو تدفُّق *Flow Variable* وليس رصيداً، في حين أن المدّخرات *Savings* هي رصيد يمكن قياسه في أيّ وقت، ويمثِّل ما تمّ ادِّخاره من أصول حتى ذلك الوقت.

ويمكن أن يتمّ الادِّخار بالاحتفاظ بالنقود (في حسابٍ جارٍ أو خارج القطاع المصرفي)، أو استثمارها في وديعة ادِّخارية، أو حساب تقاعدي، أو صندوق استثماري، أو محفظة استثمارية خاصّة. وعليه؛ فإن كلّ

استثمار يتضمّن ادِّخاراً، وليس العكس كما في حالة الاكتناز *Hoarding* الذي يُعدّ مضرّاً بالاقتصاد؛ لأنه يخفِّض كلاً من الاستهلاك والأموال المُعدّة للاستثمار.

وحيث إن تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد يعتمد على الاستثمار، الذي يُهيِّئ له الادِّخار مصادر التّمويل؛ فإن الادِّخار يُعتبر أحد متطلّبات النّمو الاقتصادي.

وعلى الرّغم أن الادِّخار يساوي الاستثمار في الحسابات الوطنية، فمن الممكن ألّا يتساوى الادِّخار مع الاستثمار، فإذا كان الادِّخار أقلّ من الاستثمار؛ فإن ذلك يؤدّي إلى انتعاش الطّلب الكلّي في الأجل القصير، ولكن على حساب تخفيض الاستثمار وإمكانات النّمو الاقتصادي في الأجل الطويل. والعكس صحيح.

وبحسب النّظرية الاقتصادية التقليدية، يقوم سعر الفائدة بدور في تحقيق التّوازن بين الادِّخار والاستثمار. فإذا ارتفع الادِّخار انخفض سعر الفائدة، واستحثّ الاستثمار ليعود إلى التوازن. ولكن كينز يرى خلافاً لذلك أن الادِّخار والاستثمار لا يستجيبان بمرونة عالية للتغيُّر في سعر الفائدة؛ ما يعني أن تحقيق التوازن بين الادِّخار والاستثمار يتطلّب تغيُّرات كبيرة في سعر الفائدة الذي يتحكّم في تحديده في الأجل القصير (ليس الادِّخار والاستثمار)؛ ولكن عرض النقود والطّلب عليها؛ ومن ثمّ فإن الادِّخار قد يفوق الاستثمار لفترة طويلة، متسبِّباً في حدوث كساد.

جدول 2: الإطار النّظري للعلاقة بين الادِّخار والاستثمار

الفكر	العلاقة بين الادِّخار والاستثمار	الاكتناز	دالّة الادِّخار
التّقليدي	الادِّخار = الاستثمار (التوازن التلقائي)	سلوك مستبعد؛ لأنه يتعارض مع مبدأ الرّشد	الادِّخار دالّة في سعر الفائدة
الكينزي	الادِّخار ≠ الاستثمار (التوازن ضروري)	تفضيل السيولة (ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي)	الادِّخار دالّة في الدخل
الحديث	الادِّخار = الاستثمار (المحاسبة الوطنية)	تسرّبُ (خارج الدورة الاستثمارية)	نظريّات الدّخل الدّائم، الدّخل النّسبي، دورة الحياة...

2- الادِّخار في التّمويل الشّخصي

على مستوى التّمويل الشّخصي، يُطلق مصطلح الادِّخار عادة على ما لا يُنفق على الاستهلاك الحالي، ويُستثمر في أوعية استثمارية منخفضة المخاطر (مثل: حساب بنكي ادِّخاري = استثماري)؛ وذلك لتمييزه عن الاستثمار الذي يُوجّه إلى أوعية استثمارية ذات مخاطر أعلى (مثل: شراء الأسهم).

وتهتمّ العديد من الدول بقضايا التّمويل الشّخصي (بما في ذلك التّقاعد وشراء المساكن وتعليم الأبناء)؛ حيث يقوم القطاع المالي والمصرفي فيها بتقديم مجموعة من المنتجات الادِّخارية للمقبلين على التّقاعد والإحالة على المعاش، وهي مرحلة تتطلّب تخطيطاً على المدى الطّويل في حياة الفرد المهنيّة (يموِّل الأفراد استهلاكهم في عمر متقدِّم بالمدّخرات التي يحقّقونها في سنّ مبكّرة من حياتهم).

والادِّخار الشّخصي يُعدُّ متغيِّراً مهمّاً في الدّراسات الاقتصادية والمالية؛ حيث إن هياكل تمويل المشروعات الخاصّة ذات علاقة عضويّة بهذا

الادِّخار. فالادِّخار الشخصي هو عادة المصدر لرأس المال المموِّل لكثير من المشروعات. كما أن هذا الادِّخار يُعدّ مصدراً غير مباشر لرأس المال المقترَض؛ لكونه المصدر الرئيس لودائع المؤسسات المصرفية التي تحوِّلها بدورها إلى تمويل للمشروعات.

وفي هذا السّياق، يتّفق معظم الاقتصاديّين على وجود ارتباط موجب وقويّ بين معدّل الادِّخار ومعدّل نموّ النّاتج المحلي الإجمالي. غير أن اتِّجاه السّببية (*Causality Direction*) بين المتغيِّرين غير واضحة تماماً. فهل الادِّخار يؤدّي إلى النموّ؟ أم أن النموّ يؤدّي إلى الادِّخار؟ بمعنى آخر: هل زيادة معدّل الادِّخار تُسهم في زيادة الاستثمار من خلال خفض أسعار الفائدة على القروض، فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة معدّل نموّ إجمالي النّاتج المحلي كنتيجة نهائية لزيادة معدّل الادِّخار؟ أم أن الزيادة في الاستثمار تأتي نتيجة لعوامل أخرى بخلاف الادِّخار؛ ومن ثمّ تُسهم في زيادة معدّل نموّ الدّخل المحلي؛ فيزيد معدّل الادِّخار نتيجة لذلك؟ إن تطوّر حجم المدّخرات المحلية وقدرتها على المشاركة في الاستثمارات المنتجة يُعتبر سبباً ونتيجة للنّمو الاقتصادي.

3- أنواع الادِّخار

تتعدّد صور وأشكال الادِّخار من حيث مصادره (الأشخاص القائمين به)، ومن حيث طبيعة تكوينه (عنصر الإرادة)، ومن أشهر التّصنيفات لهيكل المدّخرات المحلّية تقسيمها بحسب مصادرها وقطاعاتها إلى الأقسام الثلاثة الآتية: الادِّخار العائلي، وادِّخار قطاع الأعمال، والادِّخار الحكومي.

- **الادِّخار العائلي** *Household Sector Saving*: ومصدره مدّخرات الأفراد والقطاع العائلي، ويُقاس بالفرق بين دخل هذا القطاع

ونفقاته على الاستهلاك. والمعروف أن المدّخرات العائلية قد تجمع بين الادّخارات الاختيارية *Voluntary Savings*، والإجبارية *Compulsory Savings*، وهي عادة ما تجمع بين الأمرين:

- **الادِّخار الاختياري**: وهو ذلك الجزء من الدّخل الذي يُتجنّب عند الاستهلاك من قِبل الأفراد، من تلقاء أنفسهم دون إجبار (لهم الحرّية في تحديد المبلغ واختيار الوسيلة لذلك)، مثل: أرصدة الأفراد من ودائع، وحسابات ادِّخارية، وصناديق استثمارية؛
- **الادِّخار الإجباري**: وهو ذلك الجزء الذي يُقتطع من مداخيل الأفراد بعيداً عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزاميّة (أنظمة قانونية)؛ بهدف تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي لهم، مثل: مدّخرات الأفراد لدى الدولة للتّأمين، ومعاشات التّقاعد، وكذلك التّأمينات الاجتماعية.

- **ادِّخار قطاع الأعمال** *Private Corporate Sector Saving*: وهو ما تقوم به المؤسسات والشركات الخاصّة من ادِّخار لجزء من أرباحها (أرباح محتجزة) بهدف تمويل مشروعاتها الاستثمارية، ومن الواضح أن حجم هذه المدّخرات يتوقّف على الإيرادات والمصروفات في قائمة الدّخل، واللّوائح المحدِّدة والمنظِّمة لتوزيع هذه الأرباح؛
- **الادِّخار الحكومي** *General Government Sector Saving*: ومصدره الدّولة، وتتمثّل المدّخرات الحكومية فيما يُعرف بادِّخار «الموازنة العامّة»؛ أي: الفرق بين الإيرادات العامّة والنفقات العامّة؛ فإذا كان هناك فائض اتّجه إلى تمويل الاستثمارات الجديدة

(كشقّ الطّرقات وبناء المدارس) وتسديد أقساط الديون (في حال مديونية الحكومة).

ولعلّه من المفيد بمناسبة الحديث عن أنواع الادِّخار بحسب مصادره، التطرُّق إلى ما يُعرف بـ «**لُغز الادِّخار الصِّيني**»[1] الذي برز خلال العقود الثلاثة الماضية؛ حيث تميّزت الصِّين عن بقيّة اقتصادات العالم باحتلالها المرتبة الأولى في الادِّخار على مستوى العالم (وصلت في بعض السنوات إلى 50 % من النّاتج المحلّي الإجمالي) بمشاركة القطاعات الثلاثة (الأُسر والشركات والحكومة الصّينية)؛ وذلك على النّحو التّالي:

شكل 1: معدّل الادِّخار الإجمالي في الصِّين والسعودية

الوحدة: ٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي

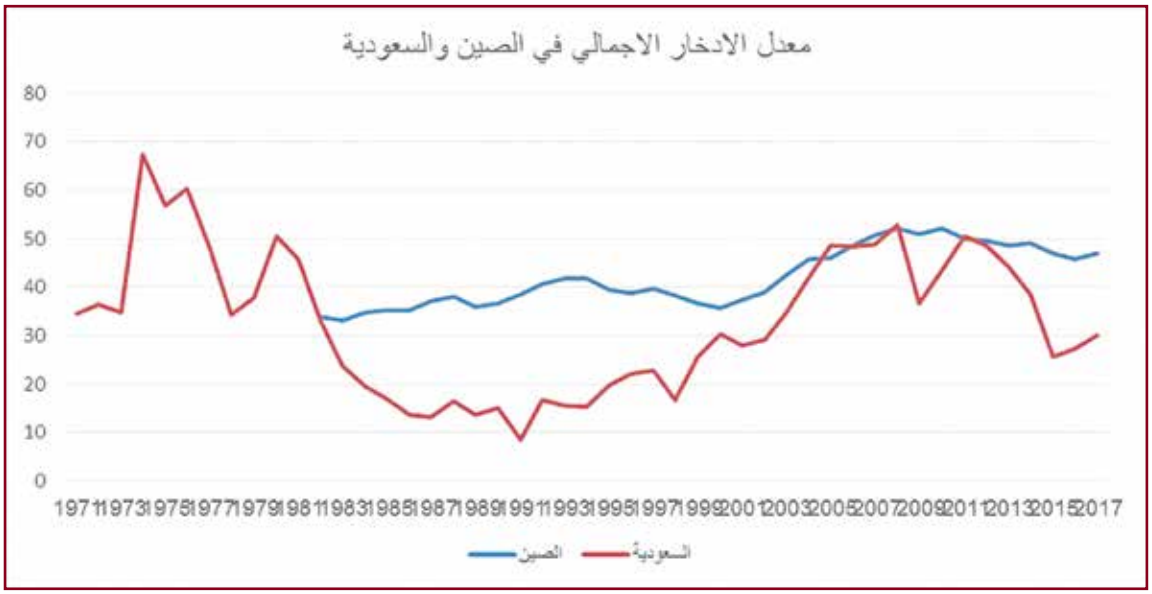

المصدر: البنك الدولي: *https://databank.worldbank.org*

بناءً على الشكل السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية[2]:

- تُعتبر سنة 2000 نقطة تحوُّل عندما بدأ معدّل الادِّخار الصّيني

(1) Guonan Ma & Dennis Tao Yang, "**China's High Saving Puzzle**", *IZA DP*, No. 7223, February 2013.

(2) Guonan Ma & Wang Yi, "**China's High Saving Rate: Myth and Reality**", *BIS Working Papers*, Monetary and Economic Department, No. 312, June 2010, p. 10.

الكلّي صعوده الثّابت. فقد أضافت كلّ من **الشركات والأُسر والحكومة الصّينية** زيادة كبيرة في معدّلات الادِّخار المرتفعة في الصّين؛ وبخاصّة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ بحيث يتجاوز الميل الحدِّي للادِّخار 50 %؛

- يمكن تفسير أسباب ارتفاع معدّل **ادِّخار القطاع العائلي** الصّيني فيما يلي[1]:
  - **الثقافة الصّينية**: تقوم الأُسر الصّينية بادِّخار حوالي 33 % من دخلها السّنوي المتاح؛
  - **دافع الادِّخار التحوُّطي**: تحتاج الأُسر الصّينية للمدّخرات لأغراض التّقاعد، أو لتدبير الخدمات الصّحية أو الخدمات التّعليمية، أو مواجهة توقُّف الدّخل نتيجة التعرُّض للحوادث أو العجز؛
  - **دافع الادِّخار التّنافسي**: أدّت سياسة الطّفل الواحد إلى اختلال التّوازن بين الجنسين في الصّين، وأصبح هناك فائضاً واضحاً بين الذّكور بالنسبة لرصيد الإناث المتاح.
- يمكن تفسير أسباب ارتفاع معدّل **ادِّخار قطاع الشركات** الصّينية فيما يلي:
  - ارتفاع الأرباح المبقاة و/أو مخصّصات الإهلاكات؛
  - ضَعف توزيع أرباح الشركات الحكومية على المواطنين.
- يمكن تفسير أسباب ارتفاع معدّل **ادِّخار القطاع الحكومي** الصّيني فيما يلي:
  - الزّيادة في الضّرائب على الإنتاج، وضرائب الدّخل؛
  - اشتراكات الضّمان الاجتماعي، والإيرادات من مبيعات الأراضي.

(1) See: Shang-Jin Wei & Xiaobo Zhang, "**The Competitive Saving Motive: Evidence from Rising Sex Ratios and Savings Rates in China**", *NBER Working Paper*, No. 15093, January 2011.

ثانياً: الادخار: دراسات مسحية مختارة

أسفرت عملية البحث البيبليوغرافي في موضوع الادِّخار في المملكة العربية السعودية على النتائج التالية:

جدول 3: الدراسات التطبيقية التي تناولت محدِّدات الادِّخار في المملكة العربية السعودية (1987-2017)

م	السنة	موضوع الدراسة	نوع الدراسة
1	1987	«رؤية المواطن السعودي للادِّخار ودوافعه: دراسة ميدانية بمدينة الرياض»	بحث منشور دراسة إحصائية العيِّنة: 491، الرياض
2	1989	«دوافع الادِّخار لدى المقيمين بالمملكة العربية السعودية»	بحث منشور دراسة إحصائية العيِّنة: 300، الأحساء
3	1999	الادِّخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (1396-1415هـ) (1987-1995م)	رسالة علمية دراسة قياسية
4	1999	«صياغة وتقدير دالة الادِّخار العائلي في المملكة العربية السعودية»	بحث منشور دراسة قياسية
5	2000	محدِّدات الادِّخار للقطاع العائلي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1970-1995م	رسالة علمية دراسة قياسية
6	2001	«محدِّدات الادِّخار الخاص في المملكة العربية السعودية»	بحث منشور دراسة قياسية
7	2005	«نموذج للادِّخار العائلي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1970-2002)»	بحث منشور دراسة قياسية
8	2006	محدّدات الادِّخار المحلي في المملكة العربية السعودية (1970-2003)	رسالة علمية دراسة قياسية
9	2011	«الادِّخار والاستثمار في المملكة العربية السعودية: تحليل تجريبي» Saving and Investment in Saudi Arabia: An Empirical Analysis	بحث منشور دراسة قياسية
10	2015	«محدِّدات الادِّخار في دول الشرق الأوسط» Determinants of Savings in the Middle East Countries	بحث منشور دراسة قياسية العيِّنة: 13 دولة من الشرق الأوسط

م	السنة	موضوع الدراسة	نوع الدراسة
11	**2015**	تأثير الأمركة في سلوك المدخرات والممارسات بين عائلات الطلاّب السّعوديين في الولايات المتحدة The Influence of Americanization on Savings Behavior and Practices among Saudi Arabian Families Immigrants in the United States	رسالة علمية دراسة إحصائية العيِّنة: 500 طالب
12	**2016**	«أثر محدِّدات الودائع على تنمية الادِّخار وقبول الودائع في البنوك التجارية السعودية خلال الفترة 2008-2012»	بحث منشور دراسة قياسية العيِّنة: 6 بنوك سعودية
13	**2016**	العوامل المحدِّدة للادِّخار الشخصي: دراسة تطبيقية على مجتمع المدينة المنوّرة المعاصر	رسالة علمية دراسة إحصائية العيِّنة: 291، المدينة
14	**2017**	«اختبار فرضية كينز للادِّخار في الاقتصاد السعودي: دراسة قياسية للفترة (1963-2015)»	بحث منشور دراسة قياسية
15	**2017**	«الاستعداد للتقاعد في المملكة العربية السعودية» Retirement Preparedness in Saudi Arabia	بحث منشور دراسة قياسية العيِّنة: 201، الجوف
16	**2017**	«التوفير والتقاعد في المملكة العربية السعودية»	بحث منشور دراسة قياسية العيِّنة: 201، الجوف

بناءً على الجدول السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- يكشف الاستقصاء للدراسات الميدانية والتجريبية (*Empirical Studies*) ذات العلاقة بالادِّخار **نقصاً ملحوظاً** على مستوى المملكة العربية السعودية؛ حيث أُعِدّت 16 دراسة فقط خلال الثلاثين سنة الماضية 1987-2017م (بمعدّل دراسة علمية واحدة في كل سنتين)؛ على الرّغم من أهمية الادِّخار كمتغيِّر اقتصادي على المستوى المحلّي؛
- يمكن ربط **تاريخ نشر الدراسات السابقة مع اتِّجاهات الاقتصاد السعودي وتغيُّرات معدّلات الادِّخار الكلّي**؛ حيث لا تظهر الدراسات العلمية التي بحثت موضوع الادِّخار في المملكة عندما شهد الاقتصاد السعودي زيادات في الإيرادات البترولية في

عقد السبعينيّات من القرن العشرين الماضي، وبدأت الدراسات في الظهور بعد منتصف الثمانينيّات (أول دراسة عام 1987م) عندما تراجعت أسعار النِّفط وشهد الاقتصاد السعودي ركوداً، صاحبه اهتمام من حكومة المملكة العربية السعودية بالادِّخار ضمن برامجها التّنموية، وتوالت الأبحاث بعد ذلك وكانت الدّراسات الأخيرة أكثر تفصيلاً وعمقاً (الادِّخار المصرفي، الادِّخار التقاعدي).

شكل 2: تطور عدد الدراسات الادخارية في السعودية (1987 - 2017)

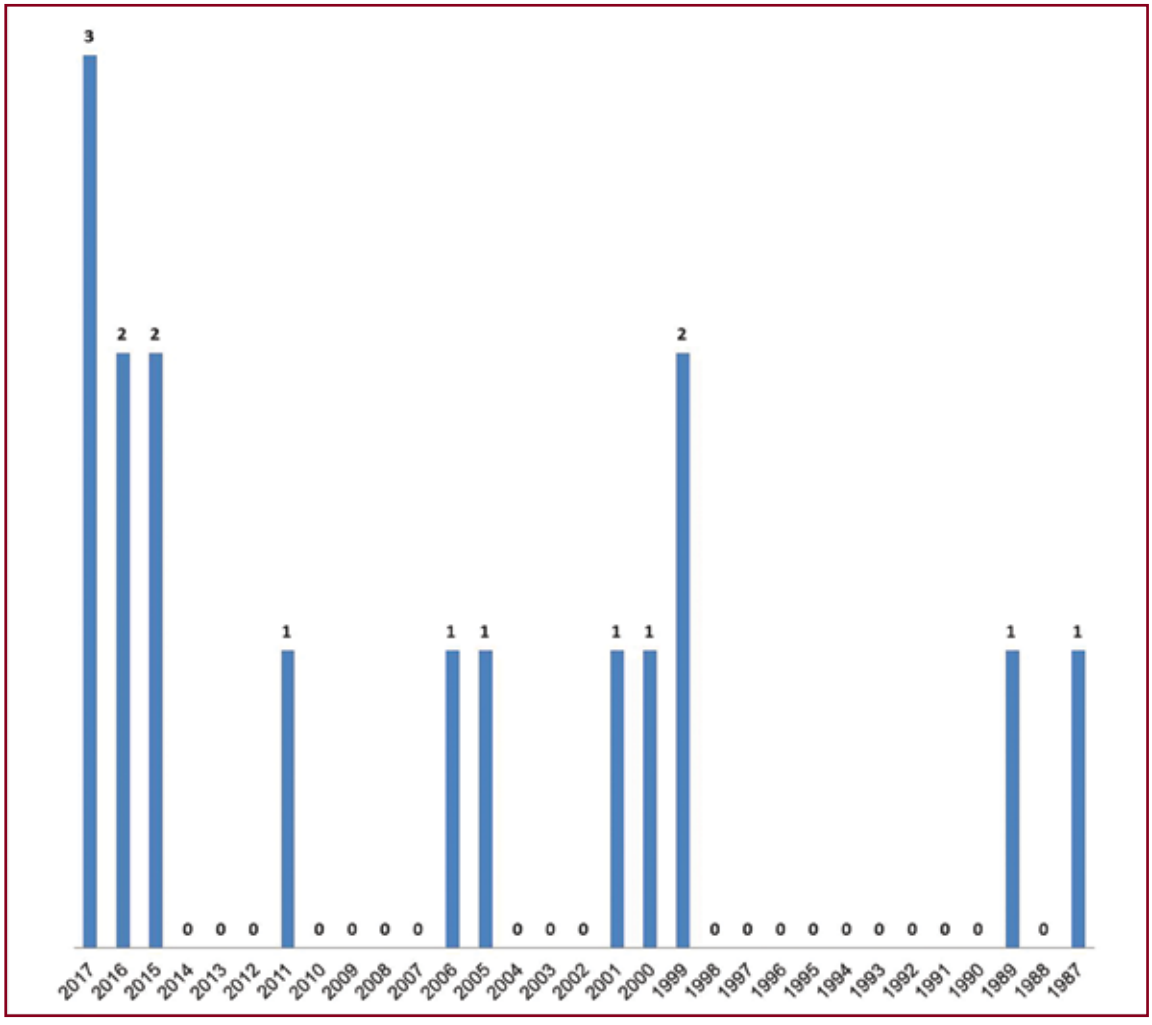

- تفيد الدراسات البحثية السّابقة في التعرُّف على المتغيِّرات التّفسيريّة (العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية) التي تؤثِّر في **السّلوك الادِّخاري للمواطن السعودي** داخل وخارج البلد

(الطلاّب في الولايات المتّحدة)، وكذلك تحديد دوافع الادِّخار لدى **المقيمين** بالمملكة العربية السعودية؛

- إن الدراسات السابقة التي بحثت في العوامل المؤثِّرة في حجم المدخرات لم تدرس المتغيِّرات المؤثِّرة في تمويل تكوين رأس المال فحسب؛ ولكنها في الواقع بحثت في **محدِّدات النمو الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد السعودي** عموماً؛ حيث إن معظم الدراسات التطبيقية المتعلِّقة بالادِّخار تسعى للإجابة عن سؤال أو أكثر من الأسئلة الرئيسة التالية:
  - ما العوامل التي تُعتبر أكثر فعّالية لزيادة الادِّخار المحلي؛
  - ما حجم إسهام معدّلات الادِّخار المحلّي في دفع معدّلات النّمو الاقتصادي؛
  - ما تأثير التغيُّر في معدّلات نموّ الادِّخار المحلّي على المتغيِّرات الاقتصادية الرئيسة، مثل: الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار والواردات والتّضخُّم.
- أبرزت الدراسات السّابقة بعض الخصائص التي يتميّز بها المجتمع السعودي، وفي مقدِّمتها العامل الدّيني كدافع للادِّخار؛ مع التّركيز في هذا المسح على الدراسات المتعلِّقة **بالاقتصاد السعودي الذي يختلف عن الاقتصادات الأخرى: اقتصاديّاً ودينيّاً واجتماعيّاً**؛ حيث اعتمدت تلك الدراسات على الفرضيات التي قدّمتها النّظريات المتعلِّقة بالادِّخار، وعلى نتائج بعض الدراسات التطبيقية التي أُجريت على عدد من الدول المتقدِّمة والنّامية في هذا المجال، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية التي يُفرزها الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (خصوصيات الاقتصاد السعودي)؛

- تتنوّع الدّراسات الادِّخارية بين بحوث منشورة (عددها 11 بنسبة 69 %) ورسائل جامعية (عددها 5 فقط بنسبة 31 %)؛ الأمر الذي يكشف عن **أهمّية توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في** الجامعات السعودية لتلبية متطلّبات التنمية الاقتصادية؛ وبخاصّة في هذه الفترة التي تشهد تحوُّلاً كبيراً في درجة التّنويع الاقتصادي؛ الأمر الذي سيساعد على وضع سياسات اقتصادية فعّالة لتنمية الادِّخار المحلي؛

- تتنوّع الدراسات السابقة بين بحوث تناولت الادِّخار في **إطاره الكلي** (الاقتصاد السعودي)، وبحوث عالجت الادِّخار من **وجهة نظر جزئية** (فئة معيّنة من سكان المدينة المنوّرة، الرياض، الأحساء، الجوف). كما تتنوّع بين بحوث ركّزت على دوافع الادِّخار من **منظور سلوكي إحصائي** (أداتها الاستبيان عددها 4 بنسبة 25 %)، وأخرى ركّزت على محدِّدات الادِّخار من **وجهة نظر قياسية كمّية** (نماذج ادِّخار مقدّرة عددها 12 بنسبة 75 %)؛

تركِّز الدراسات السابقة على **الادِّخار العائلي** (عددها 6 بنسبة 38 %)؛ حيث يمثِّل هذا النّوع من الادِّخار النّسبة الكبرى في هيكل المدّخرات المحلّية، إضافة إلى أن مدّخرات هذا القطاع في المملكة العربية السعودية لا تشارك بفاعلية في التنمية الاقتصادية التي تتحمّل أعباءها الدولة بمفردها.

1- السلوك الادِّخاري السعودي (الدّوافع، الموانع، الحلول)

توصّلت بعض الدراسات الميدانية القديمة والحديثة (1، 2، 13) (عددها 3 بنسبة 19 %) إلى حصر الدّوافع التي تجعل الأفراد في السعودية يُحجمون عن إنفاق المداخيل التي يحصلون عليها، ويحتفظون بها في

شكل مدّخرات؛ وذلك على النّحو التالي:

جدول 4: ترتيب دوافع الادِّخار لدى السعوديين مقارنة بمثيلها لدى المقيمين بالمملكة العربية السعودية

م	دوافع الادِّخار	ترتيب (سعودي)	ترتيب (مقيم)	تفسير
1	لمواجهة الأعباء العائلية في المستقبل	1	1	احتلّ هذا الدّافع قمة الأهمية بالنسبة للسعودي والمقيم.
2	لتأمين دخل عند التقاعد	4	3	يحتلّ هذا الدّافع ترتيباً متقدِّماً بالنسبة للمقيمين، وبخاصّة أن بعضهم قد ترك عمله نهائيّاً في بلده، وليس له معاش يُستحق له عند تقاعده، ويحتلّ ترتيباً أقلّ بالنسبة للسعودي لما توفِّره الدولة من ضمات اجتماعية لمَواطنيها.
3	لمواجهة الظروف الطّارئة كالمرض أو الحوادث	6	2	يرجع ترتيب هذا الدّافع بالنسبة للسعودي إلى توفير الخدمات الصّحية له؛ ممّا يجعل لهذا البند أهمية أقلّ بالنسبة له مقارنة بالمقيم.
4	لأن الدّين حثّ على ذلك	3	5	يرجع التدنّي النّسبي في الترتيب بالنسبة للمقيمين لوجود فئة غير مسلمة لا يمثِّل الجانب الدِّيني أهمية بالنسبة لهم، كما أن المسلمين من المقيمين قد شغلتهم قضايا السكن والتقاعد عن التفكير في الجانب الدِّيني الذي يحبِّذ ترك مبالغ مناسبة للورثة.
5	لتكوين مبلغ لشراء منزل أو عقار	5	4	يرجع اهتمام المقيمين بهذا الدّافع إلى وجود نقص في المساكن في دولهم؛ ممّا يجعلهم حريصين على ادِّخار مبالغ كافية لتوفير السكن المناسب.
6	لتكوين مبلغ لشراء سلع معمِّرة كالسيارة	9	9	كان ترتيبه متأخِّراً بالنسبة للسعوديين والمقيمين، بسبب رخص هذه السلع نسبيّاً مقارنة بالدخول الجارية أو بأسعارها في الدول الأخرى.
7	للمساهمة في مشروع استثماري	7	10	يُعطي السعودي أهمية أكبر لهذا الدّافع مقارنة بالمقيم الذي يبتعد عن المجال الاستثماري لوجود قصور في أنظمة وسياسات الاستثمار في بلده.

م	دوافع الادِّخار	ترتيب (سعودي)	ترتيب (مقيم)	تفسير
8	لأن كل مَن حولي يدّخرون، فلماذا لا ادّخر أنا	10	6	الادِّخار بدافع التّقليد لم يكن له أهمية كبيرة بالنسبة للسعودي أو المقيم، ويرجع ذلك إلى رغبة أكثرهم في عدم الظهور بمظهر المقلِّد؛ وإن كانوا يقلِّدون بالفعل.
9	لتأمين احتياجات الزواج	2	7	وضع السعودي هذا الدّافع في مقدِّمة تفضيلاته مقارنة بالمقيم؛ للرغبة في الزواج المبكِّر له ولأولاده.
10	للاحتياط عند انخفاض الدّخل في المستقبل	8	8	لم يحصل على تفضيل متقدِّم بالنسبة للسعودي والمقيم، وهو اتِّجاه غير سليم؛ لانخفاض مستويات دخل السعودي بعد الطّفرة النّفطية، ولاحتمال حدوث نقص في دخل المقيم عندما يعود لبلده.

بناءً على الجدول السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- اهتمام مجتمع الدراسة بدوافع الادِّخار، وكان في مقدِّمتها مواجهة الأعباء العائلية في المستقبل (وقد يندرج تعليم الأبناء ضمن هذه الأعباء)؛
- تمّ ترتيب دوافع الادِّخار ترتيباً يتمشّى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسّعوديين والمقيمين؛
- تختلف دوافع الادِّخار من مجتمع لآخر.

كما يمكن إجمال **الدّوافع السّلبية** التي قد تجعل الأفراد لا يميلون إلى الاحتفاظ بجزء من مداخيلهم في شكل مدّخرات يتمّ الرجوع إليها عند الحاجة في الجدول التالي:

جدول 5:

سلّم ترتيب موانع وحلول الادِّخار في المملكة العربية السعودية

موانع الادِّخار	الترتيب	حلول الادِّخار	الترتيب
عدم إدارة الدّخل بشكل جيِّد	1	رفع الوعي الاستهلاكي لدى أفراد الأسرة	1
انخفاض الدّخل	2	الحدّ من الاستهلاك التّرفي	2
زيادة الاستهلاك التّرفي	3	تخفيض الإنفاق على الكماليّات	3
محاكاة المجتمع في نمطه الاستهلاكي	4	تنوُّع مصادر الدّخل	4
زيادة عدد أفراد الأسرة	5	البنوك الاستثمارية	5
الرّغبة في عدم التّقتير على النّفس والأسرة	6		
عدم المعرفة بأهمية الادِّخار	7		
الاطمئنان إلى إمكانية زيادة الدّخل مستقبلاً	8		
عدم وجود أجهزة ادِّخارية مناسبة	9		
كثرة الإنفاق على العمالة (الخدم) لدى الأسرة	10		

بناءً على الجدول السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- تأثير عامل الدّخل من جانب إدارته، ومن جانب انخفاضه، سلباً في الادِّخار؛
- تأثير الاستهلاك التّرفي، ومحاكاة المجتمع في نمطه الاستهلاكي، سلباً في الادِّخار؛
- لا تحقِّق البنوك الاستثمارية أهدافها من حيث الادِّخار، وقد يرجع السّبب إلى ضَعف عوائدها.

2- دالّة الادِّخار السعودية

توصّلت دراسات قياسية إلى تقدير دوالّ الادِّخار السعودية التّالية:

- دالّة الادِّخار الخاصّ:

- دالّة الادِّخار الكلّي؛
- دالّة الادِّخار العائلي؛
- دالّة الادِّخار المصرفي؛
- دالّة الادِّخار التّقاعدي.

2-1- تقدير دالة الادِّخار الخاصّ والكلي في الاقتصاد السعودي

توصّلت بعض الدراسات القياسية السّابقة (6، 10)؛ (عددها 2 بنسبة 13 %) إلى **بناء نموذج قياسي كمّي** لقياس المتغيّرات الاقتصادية الكلّية المؤثِّرة في الادِّخار الخاصّ (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) (دراسة 6) والادِّخار الكلّي (دراسة 10)؛ وذلك على النّحو التالي:

- دالة الادِّخار في الدّراسة (6)[1]:

$$PSR = f(GSR, CASR, GDPR, WLTHR, GIR, CCR, CPI, TRNF)$$

$$HSR = f(GSR, CASR, GDPR, WLTHR, GIR, CCR, CPI, GSPR, TRNF)$$

- دالة الادِّخار في الدّراسة (10):

$$S_{it} = ß_O + B_1 GDP_{it} + ß_3 PO_{it} + ß_4 URB_{it} + ß_5 RRL_{it} + ß_6 INF_{it} + ß_7 M2_{it} + ß_8 GOV_{it} + U_{it}$$

(1) يظهر الفرق بين الدالّتين في أن *HSR* معدّل ادِّخار القطاع العائلي، و*GSPR* معدّل إجمالي إنفاق القطاع الحكومي، أما باقي المتغيِّرات فهي نفسها في دالّة معدّل الادِّخار الخاصّ *PSR*.

جدول 6: ملخّص نتائج الأثر في المتغيِّر التّابع: الادِّخار الوطني الخاصّ/الإجمالي في المملكة العربية السعودية

المتغيِّرات المستقلّة	الدراسة (6) (1974-1996) (الادِّخار الخاصّ في المملكة العربية السعودية) PSR			الدراسة (10) (2000-2013) (الادِّخار المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط: 13 دولة) S		
	المفهوم	المعامل	الأثر	المفهوم	المعامل	الأثر
معدّل الادِّخار الحكومي GSR	فائض الموازنة العامّة للدولة T-G	الأدنى -0,892 الأعلى -1,020	(-) معنويّ			
معدّل الفائض في الحساب الجاري CASR	مديونية العالم الخارجي (صافي الصّادرات والتحويلات الخارجية) $CA=(X-M)+NT$ $CA=S^{p}-I-(G-T)$	الأدنى 0,714 الأعلى 0,935	(+) معنويّ			
معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPR		-139,19	(-) معنويّ	الناتج المحلي الإجمالي GDP	-0,11587	(-) معنويّ
معدّل الثروة الحقيقية للقطاع الخاصّ WLTHR	الجمع التراكمي للادِّخار الوطني الخاص لسنوات متتابعة	-0,0307	(-) غير معنويّ			
معدّل الاستثمار الحكومي GIR	الإنفاق على البنيات التّحتية المادية والاجتماعية (التّعليم والصحّة)	الأدنى 0,350 الأعلى 0,827	(+) معنويّ			
معدّل قروض الاستهلاك CCR	وفرة القروض الشخصية	الأدنى -0,551 الأعلى -1,997	(-) معنويّ			
الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI	المستوى العام للأسعار	الأدنى -1,862 الأعلى 3,032	(-) / (+) غير معنويّ	التّضخم INF	0,06458	(+) معنويّ

المتغيِّرات المستقلّة	الدراسة (6) (1974-1996) (الادِّخار الخاصّ في المملكة العربية السعودية) PSR			الدراسة (10) (2000-2013) (الادِّخار المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط: 13 دولة) S		
	المفهوم	المعامل	الأثر	المفهوم	المعامل	الأثر
الإنفاق الحكومي GSPR	الإنفاق العام في الموازنة العامّة (للقطاع العائلي)	0,204	(+)	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GOV	-1,18312	(-) معنويّ
معدّل تحويلات غير السعوديين إلى الخارج TRNF	تحويلات المقيمين والأجانب	-0,753	(-) معنويّ			
عرض النقود M2				العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP	-0,13936	(-) معنويّ
العوامل الديموغرافية				تركيبة السكان العمرية (15-64) سنة PY	0,65030	(+) معنويّ
				تركيبة السكان العمرية (65+) سنة PO	-2,43186	(-) غير معنويّ
				نمو سكان المناطق الحضرية URB	-0,24568	(-) غير معنويّ
				نمو سكان المناطق الريفية RRL	-0,02560	(-) غير معنويّ

بناءً على الجدول السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- اتّضح أن **لمعدّل الادِّخار الحكومي أثراً عكسيّاً في معدّل الادِّخار الخاصّ**، فمن المتوقّع أن يكون لخفض معدّل الادِّخار الحكومي أثر إيجابي في معدّل الادِّخار الخاصّ. وعليه؛ يتعيّن المحافظة على توازن الموازنة العامّة للدولة، وإذا طرأ عجز في الموازنة بسبب انخفاض طارئ في الإيرادات العامّة؛ فيُفضّل أن تقتصر المعالجة

على خفض الإنفاق غير الاستثماري لتفادي الأثر السلبي في معدّل الادِّخار الخاصّ؛

- إن **العلاقة الطردية والمعنوية بين معدّل الادِّخار الخاصّ ومعدّل فائض الحساب الجاري** تدلّ على أن العجز في الحساب الجاري (زيادة مديونية القطاع الخاص للعالم الخارجي) من شأنه أن يخفِّض من معدّل الادِّخار الخاصّ؛ ومن ثمّ يمتدّ تأثيره السّلبي إلى تمويل الاستثمار المحلي الحقيقي؛ ومن ثمّ إلى معدّل النّمو الاقتصادي؛

- اتّفقت نتائج تقدير دالة الادِّخار في الاقتصاد السعودي لهذه الدراسات (6، 10) أن **لمعدّل نموّ الناتج أثراً سلبيّاً ومعنويّاً** في معدّل الادِّخار الخاص والإجمالي، وهذا ما لا يتوافق مع التوقُّعات النّظرية، مع الأخذ في الاعتبار أن عدم التوازن والعدالة في توزيع الدّخل يؤدي إلى تأثير سلبي في المدخرات الوطنية. كما أن ذلك يتوافق مع نظريات الثروة في الاستهلاك؛ فقد يوحي نموّ الناتج للأسر بتوقُّع الزيادة المستمرة في الدّخل مستقبلاً؛ ممّا يشجِّعها على زيادة الاستهلاك من الدّخل الحالي؛ ممّا يقلِّل من معدّل الادِّخار الخاص؛

- إن **العلاقة الطردية والمعنوية بين معدّل الادِّخار الخاصّ والاستثمار الحكومي** تدلّ على أن الاستثمار الحكومي في البِنية التّحتية من شأنه أن يتكامل ويدعم الاستثمار الخاصّ، (يزيد معدّل ادِّخار قطاع الأعمال لتمويل مشروعات الاستثمار الحقيقي الثابت، ويحفِّز القطاع العائلي على زيادة معدّل الادِّخار لتمويل استهلاك السلع المعمِّرة المتكاملة مع السلع والخدمات العامّة

للبِنى التّحتية)، فيرفع من معدّل النمو الاقتصادي في النهاية؛

- إن **لوفرة مصادر تمويل المستهلكين أثراً سلبيّاً ومعنويّاً في معدّل الادِّخار الخاصّ**، ومن المتوقّع أن يكون لسياسات تقييد التمويل الاستهلاكي (البيع بالأقساط، وبطاقات الائتمان) أثره في زيادة الادِّخار الخاصّ، بما في ذلك من دعم للاستثمار والنّمو الاقتصادي؛

- إن **لتحويلات غير السعوديين أثراً سلبيّاً ومعنويّاً في معدّل الادِّخار الخاصّ**، ومن المتوقّع أن يكون للسياسات التي تحدّ من هذه التحويلات أثر إيجابي في معدّل الادِّخار الخاصّ، وقد يكون لفتح أبواب الاستثمار أمام الأجانب أثر كبير في توطين هذه الأموال والحدّ من هجرتها والاستفادة منها في دعم التنمية الاقتصادية؛

تفاوتت نتائج تأثير التضخّم في معدّل الادِّخار في الاقتصاد السعودي فيما بين الدراسات (6، 10)، فكانت النتائج مختلطة وغير معنوية في الدراسة (6)، وكان التّضخم ذا تأثير إيجابي ومعنوي في معدّل الادِّخار الإجمالي في الدراسة (10)؛ ممّا يعني أن زيادة معدّلات التضخّم بـ 1% قد تؤدي إلى زيادة المدّخرات بنسبة 0,06 % تحت ظروف عدم التأكُّد في الاقتصاد الكلي؛

- **تفاوتت نتائج تأثير الإنفاق الحكومي في معدّل الادِّخار** في الاقتصاد السعودي فيما بين الدراسات (6، 10)، فكانت العلاقة طردية في الدراسة (6)، وكانت العلاقة عكسية في الدراسة (10). ولعلّ النتيجة الثانية تتّفق مع التوقُّعات النظرية لفرضية «مكافئ ريكاردو» *Ricardian Equivalence*؛ حيث إن مدخرات القطاع الخاصّ ستزداد عندما تنخفض مدخرات القطاع العام؛ ممّا يعني

أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1 % قد تؤدي إلى انخفاض المدّخرات بنسبة 1,18 %؛

- إن **للعرض النقدي أثراً سلبيّاً ومعنويّاً في معدّل الادِّخار**، وهذا يتّسق مع التوقُّعات بأن التوسُّع في عرض النقود من شأنه أن يزيد من فرص الاستهلاك؛ ومن ثمّ يؤثِّر في المدخرات الوطنية بطريقة سلبية؛

- إن **للعوامل الديموغرافية آثاراً متفاوتة في معدّل الادِّخار**، فتأثير السكان الشباب (15–64 سنة) إيجابي في الادِّخار بما يتوافق مع توقُّعات نظرية دورة الحياة لموديغلياني *Modigliani*؛ حيث كلّما ارتفع معدّل السكان في سنّ العمل في مجتمع ما؛ زاد احتمال أن يميل الأفراد إلى توفير مدّخرات لاستخدامها خلال مرحلة التقاعد؛ ممّا يعني أن زيادة السكان الشباب بـ 1 %؛ قد تؤدي إلى زيادة الادِّخار بنسبة 0,65 %، أما نسبة نموّ السكان المسنّين وسكان المدن وسكان الأرياف ليس لهم تأثير مهمّ في الادِّخار (غير معنويّة إحصائيّة: لا يمكن تعميم وجود هذه العلاقة)؛

تبيّن من نتائج التّحليل السّابق أن للإنفاق الحكومي على الاستثمار، وللنموّ السكاني الشبابي أثر إيجابي على الادِّخار الخاصّ، وأن لكل من فائض الموازنة ووفرة قروض المستهلكين وعرض النقود وتحويلات غير السعوديين إلى الخارج أثر سلبي ومعنوي على الادِّخار الخاص. وعليه يمكن وضع توصيات قد تساعد في **وضع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية تُسهم في رفع معدّلات الادِّخار الخاصّ في المملكة العربية السعودية**، منها: ضرورة تشجيع الادِّخار الخاصّ من خلال الحفاظ على توازن الموازنة العامّة والتوسُّع المستمرّ في الاستثمار الحكومي في

البِنية التّحتية، مع الحدّ من التّمويل الاستهلاكي، وتشجيع استثمار مدّخرات غير السعوديين المقيمين بالمملكة محلّياً .

2-2- تقدير دالة الادِّخار العائلي في الاقتصاد السعودي

توصّلت بعض الدراسات القياسية السّابقة (3، 4) وكذلك (5، 7)؛ (عددها 4 بنسبة 25 %) إلى **بناء نموذج قياسي كمّي** (صيغة دالِّية لوغاريتمية[1]) لقياس العلاقة بين الادِّخار العائلي من جهة، وبعض المتغيّرات الاقتصادية وغير الاقتصادية من جهة أخرى؛ وذلك على النّحو التالي:

- دالة الادِّخار في الدّراسات (3، 4):

$$Log\ S = a_0 + a_1 Log\ Y + a_2 Log\ Y^* + a_3 RS_{(t-1)} + a_4 EINF + a_5 Log\ Bank + a_6 Log\ S_{(t-1)}$$

- دالة الادِّخار في الدّراسات (5، 7):

$$Log\ RS_t = B_0 + B_1\ Log\ RP_t + B_2\ Log\ RW_t + B_3\ Log\ NP_t + B_4\ Log\ Ri_t + B_5\ P_t + B_6\ D + B_7\ Log\ RS_{(t-1)}$$

(1) يتمّ تحويل القيم الخاصّة بالمتغيِّرات إلى قيم لوغاريتمية؛ حتى يتمّ قياس مرونات التغيُّر في الادخار الناشئ بسبب التغيُّر في المتغيِّرات المستقلة المختلفة؛ حيث توضِّح معاملات المعادلة مقدار المرونات، بدلاً من المعدّل الحدّي في حال كون المعادلة في شكل دالة غير لوغاريتمية.

جدول 7: ملخّص نتائج الأثر في المتغيِّر التّابع: الادِّخار العائلي في المملكة العربية السعودية

المتغيِّرات المستقلّة	الدراسة (3، 4) S (1995-1987)			الدراسة (5، 7) RS (2002-1970)		
	المفهوم	المرونة	الأثر	المفهوم	المرونة	الأثر
الدّخل **Y**	الدخل الحقيقي المتاح Y (البديل: الناتج المحلي الإجمالي GDP)	1,24	(+) قوي	الدخل الشخصي الحقيقي المتاح RP_t (البديل: الدخل الوطني الحقيقي الجاري RY_t)	1,4101	(+) قوي معنوي
التضخُم **INF**	التضخّم المتوقّع EINF	0,098	(+) معنويّ	التضخّم الجاري P_t		(+) غير معنويّ
سعر الفائدة **Rs**	سعر الفائدة على الدولار الأمريكي Rs	0,016	(+) ضعيف غير معنويّ	سعر الفائدة على الدولار لودائع الأجل لمدة 3 شهور Ri_t		(+) ضعيف غير معنويّ
الثروة **W**	الدّخل الدائم Y*	0,57	(+)	التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص RW_t	1,1271	(+) قوي معنويّ
تطور النظام المالي **N**	عدد البنوك العاملة Bank	0,16	(+)	نسبة السكان إلى عدد فروع البنوك السعودية NP_t	0,5707	(+) معنويّ
				نسبة الوساطة المالية (مجموع ودائع البنوك السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي)		(+) غير معنويّ
متغيِّرات أخرى	الادِّخار في السنة السابقة S(t-1)	0,1	(+)	الادِّخار العائلي في السنة السابقة RS(t-1)		(+)
				متغيّر صوري (أزمة الخليج D (1991-1990		(+) معنويّ

بناءً على الجدول السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- **ضآلة عدد الدراسات** في موضوع الادِّخار العائلي في السعودية؛

رغم أهمية هذا المتغيِّر في الاقتصاد السعودي، وقد يُعزى ذلك إلى مشكلة نقص البيانات؛

- ركّزت هذه الدراسات على متغيّر الدّخل؛ حيث أظهرت أن **أثر الدّخل معنوي موجب** أيّاً كانت مفاهيم الدّخل المستخدَمة (مرونة الدخل بالنسبة للادِّخار العائلي مرتفعة)، وتبيِّن هذه النتيجة إلى حدٍّ كبير انطباق النظرية الكينزية في تفسير سلوك الادِّخار العائلي على واقع الاقتصاد السعودي؛

- استخدمت هذه الدراسات **متغيِّرات تقريبية** لقياس متغيِّري الثروة (لصعوبة قياسها وفق مفهوم النظرية الاقتصادية) وسعر الفائدة على الريال (لعدم توافر البيانات، ولارتباطها بتقلُّبات سعر الفائدة على الدولار (عامل خارجي)؛ ممّا يصعِّب الأمر على السلطات النقدية في المملكة العربية السعودية في التحكُّم بحركة سعر الفائدة على الريال)؛

- اتّفقت نتائج تقدير دالة الادِّخار العائلي في الاقتصاد السعودي لعدد من الدراسات (5، 7) في أن إشارات معاملات المتغيّرات التّفسيرية (**الدّخل، الثّروة، التطوّر المالي**) جاءت مطابقة لافتراضات النّظريات الخاصّة بالادِّخار، أما بقية المتغيّرات وهي (**التضخّم، سعر الفائدة على الدولار، معيار الوساطة المالية**)، فقد تمّ استبعادها وذلك لانخفاض معنويّاتها الإحصائية (ليست ذات أهمية في تقدير معدّلات الادِّخار العائلي)، كما تبيّن أن لأزمة الخليج تأثير في سلوك الادِّخار العائلي في المملكة العربية السعودية؛

- اتّفقت نتائج تقدير دالة الادِّخار العائلي في الاقتصاد السعودي لعدد من الدراسات (3، 4) في أن **التّضخم المتوقّع ذو تأثير منخفض**

في سلوك الادِّخار العائلي في المملكة العربية السعودية رغم ارتفاع معنويّته الإحصائية؛ ممّا يعني أن زيادة معدّلات التضخّم قد تؤدي إلى زيادة المدّخرات في شكل عملات أجنبية هروباً من مخاطر التضخُّم على الأصول العينيّة تحت ظروف عدم التأكُّد؛ على عكس بعض النّظريات الاقتصادية التي ترى وجود علاقة سلبية بين التضخُّم والادِّخار؛ بحيث إن زيادة معدّلات الادِّخار تؤدّي إلى زيادة الاستهلاك (أثر الهروب من العملة) على حساب معدّلات الادِّخار؛

- اتّفقت نتائج تقدير دالة الادِّخار العائلي في الاقتصاد السعودي لهذه الدراسات (3، 4، 5، 7) فيما يتعلّق بآثار «**سعر الفائدة**» الإحصائية؛ حيث إن **أسعار الفائدة ليست ذات أهمية** في تقدير معدّلات الادِّخار العائلي في الاقتصاد السعودي (غير معنوي: لا يمكن تعميم وجود هذه العلاقة). ولعلّ السّبب في ذلك يعود إلى النّواحي الدينية التي تؤثّر بشكل واضح في سلوك الأفراد بفعل عدم مشروعيّة الفائدة الرِّبوية؛

- اتّفقت نتائج تقدير دالة الادِّخار العائلي في الاقتصاد السعودي لهذه الدراسات (3، 4، 5، 7) فيما يتعلّق بآثار **النظام المالي والمصرفي**؛ حيث إن النظام المصرفي من أهم العوامل المؤسّسية التي تؤثِّر في قرارات الأفراد (مرونة معامل أعداد البنوك بالنسبة للادِّخار العائلي مرتفعة نسبيّاً)؛ ممّا يعني أن سهولة وصول الأسر إلى هذه المؤسسات (الشمول المالي) قد يشجِّعهم على الادِّخار؛

3-2- تقدير دالة الادِّخار المصرفي في الاقتصاد السعودي

توصّلت بعض الدراسات التطبيقية السّابقة (12)؛ (عددها 1 بنسبة 6 %)

إلى **بناء معادلة انحدار متعدِّد** لقياس المتغيّرات الاقتصادية المؤثِّرة في الادِّخار المصرفي؛ وذلك على النّحو التالي:

- دالة الادِّخار في الدّراسة (12):

$$DEP = \alpha + \beta_1 R_{i,t} + \beta_2 IN_{i,t} + \beta_3 EQ_{i,t} + \beta_4 INCOME_{i,t} + \varepsilon_i$$

جدول 8: ملخّص نتائج الأثر في المتغيِّر التّابع: حجم الودائع في البنوك السعودية

المتغيِّرات المستقلّة	الدراسة (12) (2008-2012) (الادِّخار المصرفي في المملكة العربية السعودية) DEP		
	المفهوم	المعامل	الأثر
معدّل العائد على ودائع البنوك التجارية R	ناتج قسمة مبالغ العوائد المدفوعة لأصحاب الودائع/ إجمالي الودائع	2,9758	(+) معنويّ
التّضخم IN	معدّل التّضخم الصّادر من مؤسسة النقد العربي السعودي	1,7420	(+) غير معنويّ
نسبة الملكية في البنوك التجارية EQ	حقوق الملكية للبنك في سنة معيّنة/ إجمالي موجودات البنك في السنة نفسها	0,0183	(+) غير معنويّ
متوسِّط دخل الفرد INCOME	متوسّط حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0,3846	(+) معنويّ

بناءً على الجدول السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- اتّضح أن **لمعدّل العائد على الودائع أثراً إيجابيّاً معنويّاً في معدّل الادِّخار المصرفي**، وهذه النتيجة تتّفق مع ما هو متوقّع؛ ممّا يعني أن زيادة معدّل الربح على الحسابات الاستثمارية بـ 1 %؛ قد تؤدي إلى زيادة الادِّخار والودائع المصرفية بنسبة 2,98 %؛

- اتّضح أن أثر **التّضخُّم غير معنوي في معدّل الادِّخار المصرفي**؛ ومن ثمّ لا يؤثِّر التّضخّم في حجم الودائع لدى البنوك التجارية السعودية، وقد يكون تفسير ذلك أن البنوك السعودية تتقيّد بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي؛ وذلك من خلال بقاء أو تخفيض نسبة العائد، ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي للبنوك؛
- اتّضح أن أثر **نسبة الملكية غير معنوي في معدّل الادِّخار المصرفي**، ومن ثمّ لا يُؤثِّر هذا المتغيِّر في حجم الودائع لدى البنوك التجارية السعودية، وقد يكون السّبب في ذلك ناجماً عن:
  - زيادة عدد البنوك التجارية في السعودية؛ ومن ثمّ تتعدّد الخيارات المتاحة أمام المودعين؛
  - ضَعف الوعي المصرفي لدى العملاء؛ بحيث إنهم لا يركِّزون على المؤشِّرات المالية للبنك عند رغبتهم بإيداع أموالهم لدى البنوك التجارية.
- اتّضح أن **لمتوسِّط دخل الفرد أثراً إيجابيّاً معنويّاً في معدّل الادِّخار المصرفي**، وهذه النتيجة تتّفق مع ما هو متوقّع (تميل الأسر ذات الدّخل المنخفض إلى ودائع التوفير، وتميل الأسر ذات الدّخل المرتفع إلى الودائع الاستثمارية)؛ ممّا يعني أن زيادة متوسِّط الدخل بـ 1 %؛ قد تؤدي إلى زيادة الادِّخار والودائع المصرفية بنسبة 0,38 %.

تبيّن من نتائج التّحليل السّابق أن معدّل الربح على الودائع ومتوسط دخل الفرد كان لهما تأثيراً موجباً في حجم الودائع الادِّخارية لدى البنوك التجارية السعودية، ولم يكن للتّضخم ولنسبة الملكية أيّ تأثير

في حجم الودائع الادِّخارية لدى هذه البنوك؛ الأمر الذي قد يساعد في **وضع سياسات مصرفية تُسهم في تحفيز الادِّخار المصرفي في المملكة العربية السعودية** منها: قيام البنوك التجارية السعودية بتحقيق الاستقرار في الودائع لديها من خلال توفير المنتجات الادِّخارية الملائمة ذات العوائد المناسبة؛ بحيث لا يكون هناك تقلُّب كبير في العوائد التي تدفعها للمودعين لديها؛ ومن ثمّ ضمان عدم التقلُّب في مستويات حجم الودائع لديها، وينبغي على البنوك التجارية السعودية تطوير أعمالها من خلال تطوير الوعي المصرفي للعملاء.

4-2- تقدير دالة الادِّخار التقاعدي في الاقتصاد السعودي

توصّلت بعض الدراسات التطبيقية السّابقة (15، 16)؛ (عددها 2 بنسبة 12 %) إلى **بناء نموذج انحدار لوجستي**[1] *Logistic Regression* لقياس المتغيّرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثِّرة في التّخطيط للادِّخار التّقاعدي؛ وذلك على النّحو التالي:

- دالة الادِّخار في الدّراسات (15، 16):

$$PLAN = f\ (G, E, S, H, EO, RT, I, A, JS, JP, B)$$

(1) الانحدار اللوجستي هو نموذج يُستخدم للتنبُّؤ باحتمالية وقوع حدث ما، كأن يُستخدم في التّسويق مثلاً لحساب توقُّعات ميل المستهلك إلى شراء منتج ما أو امتناعه عن الشّراء.

جدول 9: ملخّص نتائج الأثر في المتغيِّر التّابع: التّخطيط للادِّخار التّقاعدي في البنوك السعودية

المتغيِّرات المستقلّة		الدراسة (15، 16) (الادِّخار التقاعدي في المملكة العربية السعودية) PLAN		
		المفهوم	المعامل	احتمال الحدوث
المتغيِّرات الديموغرافية	الجنس G	ذكر	-1,180	0,307
	قطاع العمل S	موظّف القطاع الحكومي	-2,477	0,084
	المستوى التّعليمي E	مستوى تعليم (عالي)	-1,586	0,205
المتغيِّرات الاقتصادية والاجتماعية	درجة الميل للاستثمار I	الموقف الاستثماري (عالي)	1,517	4,559
	تحمُّل المخاطر RT	المستثمر المُخاطر	-2,167	0,114
	السعادة H	السّعادة	-1,750	0,174
	التّفاؤل الاقتصادي EO	التفاؤل الاقتصادي	-1,472	0,229
المتغيِّرات المرتبطة ببيئة العمل	نصح صاحب العمل A	تلقّي العامل المشورة من ربّ العمل	1,060	2,887 غير معنويّ
	الشعور بالانتماء B	الشعور بالانتماء القوي للشركة	0,921	2,511
	غياب ضغوط العمل JP	عدم وجود ضغط أو إجهاد في العمل	1,071	2,919
	الاستقرار الوظيفي JS	الاستقرار الوظيفي	0,488	1,628 غير معنويّ

بناءً على الجدول السابق؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- وُجِد أن الموظّفين (**الذكور**) الذين يعملون في القطاع **الحكومي**

(الجنسين) ذوي المستوى التّعليمي **العالي** (الجنسين) **أقلّ ميلاً للادِّخار التّقاعدي**؛ ممّا يعني أن التدرُّج من فئة الإناث إلى الذكور يقلِّل من وجود برنامج ادِّخار تقاعدي بنسبة 31 %، وكلما زاد المستوى التعليمي فوق البكالوريوس؛ قلّ احتمال الادِّخار التقاعدي بنسبة 20 %، وموظّفو القطاع الحكومي أقلّ ميلاً للادِّخار التقاعدي بنسبة 8 % من نظرائهم في القطاع الخاصّ؛ بسبب الأمان الوظيفي الذي يوفِّره القطاع الحكومي من معاشات وضمان اجتماعي؛

- **التوقُّعات الاقتصادية المتفائلة والسّعادة تؤثِّر سلباً في التّخطيط للادِّخار التقاعدي**؛ حيث إن **الموظّفين السّعداء اجتماعيّاً** (التّواصل مع العائلة والاصدقاء، والنشاط البدني، والصحّة الجيِّدة، والموارد المالية الكافية، والحريّة) **أقلّ توجُّهاً** للادِّخار التقاعدي؛ ممّا يعني أن التدرُّج من فئة السعداء إلى الفئة الأقلّ سعادة **يخفِّض** احتمال الادِّخار بنسبة 17 %، كما أن **المتفائلين** بشدّة يُظهرون **مستوىً منخفضاً** في الادِّخار التقاعدي بنسبة 23 % مقارنة بالمتشائمين في توقُّعاتهم الاقتصادية (الرعاية الصِّحية، والاستقلال المالي، ومستوى المعيشة)؛

- **المواقف المالية تجاه المخاطر تؤثِّر سلباً في التّخطيط للادِّخار التقاعدي**، فالموظّفون **ذوو المواقف الاستثمارية القوية أكثر توجُّهاً** للادِّخار التقاعدي؛ حيث يتضاعف عندهم احتمال وجود حساب ادِّخاري 4,5 مرة عن كل وحدة إضافية في الاستثمار (الملكية العقارية، المحفظة المالية، بدء مشروع أعمال)؛ وأن **المغامرين أقلّ تهيئة** للادِّخار التقاعدي بنسبة 11 % من الموظّفين الأكثر تحفُّظاً تجاه المخاطر؛

- **عوامل الجذب أو التّحفيز في مكان العمل تؤثِّر إيجاباً في التّخطيط للادِّخار التقاعدي**، فغياب الضّغط، ودرجة تفاعل الموظّف مع قيم الشركة (الشّعور بالانتماء) يرتبطان إيجابيّاً بالميل نحو الادِّخار التقاعدي، وهناك علاقة إيجابية لكنها غير معنويّة بين الدّور التّعليمي لأصحاب العمل (تقديم المشورة) والتّخوُّف من فقدان الوظيفة في قرار الادِّخار التقاعدي.

تبيّن من نتائج التّحليل السّابق أن الذكور الذين يتمتّعون بمستوى تعليم عالٍ والذين يعملون في القطاع الحكومي هم أقلّ ميلاً للتخّطيط للتقاعد . وأن المتعرِّض للمخاطر الذي يتمتّع بثقة عالية يُعتبر أقلّ ميولاً للتّخطيط الادِّخاري؛ في حين أن ذوي المواقف الاستثمارية القوية هم الأكثر لجوءاً إلى التّخطيط عبر حسابات الادِّخار. في مكان العمل ترتبط عوامل الجذب أو التّحفيز بزيادة المشاركة في التّخطيط للتّقاعد ؛ الأمر الذي قد يساعد في **وضع سياسات ادِّخارية تُسهم في تحفيز الادِّخار التقاعدي في المملكة العربية السعودية** منها : قيام البنوك السعودية بالتّخطيط المالي الشخصي لعملائها من خلال توفير منتجات ادِّخارية ملائمة للمتقاعدين، وقيام أرباب العمل بتقديم المشورة وتعزيز الوعي والمعرفة المالية بأهمية الادِّخار التّقاعدي، وإجراء المزيد من الدراسات في مجال «الاقتصاد السلوكي» للاستفادة منه في تغيير سلوك الأفراد فيما يتعلّق بالادِّخار التّقاعدي[1].

❋❋❋

(1) يمكن توجيه الموظّف من خلال مبادرات أرباب العمل في الشركات؛ حيث يُطلب منه عند التّعيين التخلّي عن 10 % من راتبه ليتمّ ادّخارها له واستثمارها في أدوات منخفضة المخاطر أو ادخارها واستثمارها ؛ ومن ثمّ يُقترح عليه أن يستفيد منها بعد 5 سنوات لشراء منزل؛ فإنه من الممكن أن يتأثّر بهذا الإجراء نسبة لا بأس بها من الموظّفين الذين تُعرض عليهم هذه الفكرة؛ إذ إن الموظف يمكن أن يتكاسل عن اتِّخاذ القرار مع بداية توظيفه؛ ومن ثمّ يسوِّف، لكن إذا وُجد من يقدِّم له هذا الخيار ويجعله الرغبة الأولى (التي يتطلّب الأمر إلغاءها إذا لم يرغب في ذلك)؛ فإنه سيميل عدد لا بأس به إلى مثل هذا الخيار.

ثالثاً: الادخار في برنامج تطوير القطاع المالي

1- دور برنامج تطوير القطاع المالي

يُعدّ تحفيز الادِّخار من أهمّ مرتكزات «برنامج تطوير القطاع المالي»؛ حيث يتمثّل دور البرنامج في «تطوير قطاع مالي متنوِّع وفاعل، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدّخل، **وتحفيز الادِّخار** والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية، لتكوين سوقٍ مالية متقدِّمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الإستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي». ويرجع السّبب في تركيز البرنامج على تحفيز الادِّخار إلى تحليل الوضع الراهن للادِّخار في المملكة والذي بيّن بشكل واضح انخفاض نسبة الادِّخار العائلي في المملكة مقارنة بالمتوسِّط العالمي؛ حيث بلغ وقت إعداد البرنامج 6 % لإجمالي السكان و 2,4 % للأسر السعودية، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسِّط العالمي البالغ 10 % (حسب إحصاءات العام 2014). وقد عزى البرنامج انخفاض معدّل ادِّخار الأسر السعودية إلى الاستعداد المحدود للقطاع الخاص ولاسيما البنوك في التّرويج لمنتجات الادِّخار، ومحدودية المحفِّزات الحكومية للادِّخار مثل: الإعفاءات الضريبية.

وقد أشار تقرير لصندوق النقد الدولي (2018) إلى أن انخفاض الادِّخار مرتبط في الواقع بموضوع الإدماج (الشمول) المالي، وتحديداً تفضيل البعض عدم الانخراط في النظام المالي لأسباب دينية. ويمكن ربط هذا التفسير بما توصّل له تحليل الوضع الراهن، بأن الأفراد يحجمون عن فتح حسابات ادِّخارية لعدم اقتناعهم بالسّلامة الشرعية للمنتجات المطروحة؛ والتي تتوافق مع رغبة البنوك السعودية في المحافظة على

أرباحها التشغيلية المرتفعة التي يُعدّ أحد أسبابها انخفاض تكلفة الودائع، نتيجة لارتفاع نسبة الودائع الجارية المجّانية والتي قُدِّرت في نهاية الربع الثالث لعام 2018 بنحو 1,08 تريليون ريال، تمثِّل 64,6 % من إجمالي قيمة الودائع[1].

2- أهداف تحفيز الادِّخار في البرنامج

اختصّت الرّكيزة الثالثة الرئيسة لبرنامج تطوير القطاع المالي في تعزيز وتمكين التّخطيط المالي (الادِّخار)، من خلال تحقيق أربعة أهداف فرعية هي:

- تحفيز الطّلب المستديم على خطط الادِّخار؛ من خلال تعزيز وتمكين التّخطيط المالي للأفراد، واستقلالهم المالي على المدى الطويل. وبالنّظر إلى محدودية استعداد البنوك حالياً لتعزيز حسابات الادِّخار، سيسعى البرنامج إلى إنشاء «كيان وطني مستقل للادِّخار»، يُعنى بتقديم منتجات ادِّخارية للأفراد مدعومة من الحكومة مثل: صكوك الادِّخار؛ بهدف تشجيع مدّخرات طويلة الأجل؛
- التوسُّع في المنتجات والقنوات المتاحة للادِّخار في السوق؛ من خلال تطوير منتجات ادِّخارية مدعومة من الحكومة، لقيادة جهود تحفيز الادِّخار طويل الأجل، والتي ستكون مصمّمة لتلبية حاجات أساسية مثل: تملُّك المنازل، والتّعليم، بالإضافة إلى تطوير منتجات ادِّخارية مصمّمة خصِّيصاً لذوي الدّخل المنخفض لضمان شمولية البرنامج؛
- تحسين منظومة الادِّخار وتعزيزها؛ من خلال تقديم حوافز للبنوك التي تنجح في جذب الودائع طويلة الأجل؛

(1) وحدة التقارير، الاقتصادية، 2018.

- تعزيز الثقافة المالية؛ من خلال إنشاء «كيان للثقافة المالية» لتنسيق جهود التّثقيف المالي، والوصول لأكبر عدد من الأفراد في مناطق المملكة، وسيركّز الكيان على تغيير السّلوك الاجتماعي نحو الادِّخار وتشجيع الجيل الحالي، والأجيال القادمة على زيادة الادِّخار.

3- مستهدفات البرنامج المتعلِّقة بالادِّخار

يوضِّح الجدول اللاحق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي المتعلِّقة بركيزة تحفيز الادِّخار:

جدول 10: مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي المتعلِّقة بركيزة تحفيز الادِّخار

المؤشِّر/السنة	2016	2018	2019	2020
إجمالي المدّخرات المحققة في منتجات الادِّخار (مليار ريال)	315	345	367	400
عدد الأنواع المتاحة من منتجات الادِّخار	4	4	5	9
نسبة ادِّخار الأسر على أساس منتظم (٪)	19	19	25	29
نسبة الحسابات المفتوحة عبر إجراءات «اعرف عميلك» الإلكترونية (٪)	-	2	5	10
نسبة مدّخرات الأسر من الدّخل المتاح (٪)	6.2	6.4	7	7.5

المصدر: برنامج تطوير القطاع المالي

4- مبادرات البرنامج لتحفيز الادِّخار

اعتمد برنامج تطوير القطاع المالي ثماني مبادرات لتحفيز الادِّخار، اثنتان منهما محورية تتطلّب إنشاء كيانات جديدة، ويقدم الجدول التالي وصفاً لكل مبادرة، والجهة المسؤولة عنها، والأثر المتوقّع لتنفيذها.

جدول 11:

مبادرات تحفيز الادِّخار ضمن برنامج تطوير القطاع المالي

م	المبادرة	وصف المبادرة	الجهة القائدة	الأثر المتوقّع
1	**إنشاء كيان وطني للادِّخار (منتجات ادِّخارية مدعومة من الحكومة)❖**	إنشاء كيان وطني للادِّخار مستقلّ يُعنى بتقديم منتجات ادِّخارية مدعومة من الحكومة لتحفيز الادِّخار الخاصّ من خلال توفير منتجات مخصّصة، وتعزيز المنافسة على الادِّخار، والسّماح للعملاء الأفراد بالادِّخار في منتجات مضمونة حكومياً دون فتح سوق السندات مباشرة.	وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط	إجمالي المدّخرات المحتفظ بها في منتجات الكيان الوطني للادِّخار: 6 مليارات ريال سعودي بحلول العام 2020م.
2	**تطوير منتج مخصّص: خطة الادِّخار الخاصّة بملكية المنازل**	تزويد المستهلكين المحليين بمخطط ادخار مصمّم لتملّك المسكن.	وزارة الإسكان	زيادة في المدّخرات المودَعة في حسابات الادِّخار: من مليارٍ إلى مليارٍ ريال سنوياً. عدد الأنواع الإضافية المتاحة من منتجات الادِّخار: 1+ من المخطّطات المتاحة
3	**تطوير منتج مخصّص: مخطط الادِّخار من أجل التعليم**	تزويد المستهلكين المحلّيين بمخطط ادِّخار مصمّم للتعليم العالي للأولاد	وزارة التعليم	زيادة في المدخرات المودعة في حسابات الادخار: من مليار ونصفٍ إلى مليارٍ ريال سنوياً. عدد الأنواع الإضافية المتاحة من منتجات الادِّخار: 1+ من المخطّطات المتاحة
4	**توزيع برامج استثمار جماعي من خلال جهات أخرى غير الأشخاص المرخّص لهم**	توسيع نطاق الوصول وزيادة عمق منتجات برامج الاستثمار الجماعي من خلال تمكين الأشخاص المرخّص لهم من الاستفادة من قنوات التّوزيع القائمة، بما في ذلك المصارف، للوصول إلى المستهلكين النهائيين	هيئة السوق المالية	زيادة في المدّخرات المودَعة في منتجات برامج الاستثمار الجماعي بسبب تسهيل القيود المفروضة على التوزيع.

م	المبادرة	وصف المبادرة	الجهة القائدة	الأثر المتوقّع
5	**تطوير منتجات مصمّمة خصّيصاً للفئات ذات الدّخل المنخفض**	زيادة مستوى الادّخار لدى الفئات ذات الدّخل المنخفض من خلال تصميم وتطوير وإطلاق منتج/منتجات ادّخار مرتبطة بالإقراض الاجتماعي.	بنك التنمية الاجتماعية	زيادة في المدّخرات المودَعة في حسابات الادّخار: من مليارٍ إلى مليارٍ ريال سنوياً. عدد الأنواع الإضافية المتاحة من منتجات الادّخار.
6	**تبسيط الوصول إلى منتجات الادّخار المصرفي**	توسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير البيئة التي تهيّئ لوجود مقدّمي خدمات بديلة (مثل: الوكلاء ومؤسسات التمويل الأصغر).	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة المدّخرات المودَعة في منتجات الادّخار المصرفي بسبب زيادة الوصول إلى المناطق النائية. زيادة المدّخرات المودَعة في منتجات الادّخار التأمينية بسبب تعزيز قواعد التأمين المصرفي.
7	**إنشاء كيان تثقيف مالي متخصّص❖**	إنشاء كيان مستقلّ يُعنى بقيادة التّثقيف المالي في جميع أنحاء المملكة عبر تنسيق جهود جميع الجهات المشاركة في التّثقيف المالي؛ للحدّ من التداخلات القائمة وتحقيق أقصى قدر من التّأثير والتّغطية.	مؤسسة النقد العربي السعودي	المستوى العام للثقافة المالية للراشدين في المملكة: 34 % بحلول العام 2020م. نسبة الأسر التي تدّخر بانتظام: 29 % بحلول العام 2020م.
8	**تقديم حوافز للبنوك لجذب الودائع طويلة الأجل**	تحفيز البنوك من خلال تعديل النّسب التنظيمية لتعزيز الودائع المستقرّة وطويلة الأجل بدلاً من ودائع الحسابات الجارية.	مؤسسة النقد العربي السعودي	زيادة المدّخرات المودَعة في منتجات الادّخار المصرفي بسبب زيادة الاحتياجات التنظيمية للقطاع الخاص.

❖ مبادرات محورية

المصدر: برنامج تطوير القطاع المالي

يُلحظ من الجدول السابق أن البرنامج **يركّز على الادّخار بالمفهوم الضيق وبمنظار التّمويل الشخصي** الذي يركّز على الاستثمار طويل الأجل منخفض المخاطر؛ حيث ربط بين انخفاض معدّل الادّخار وكلّ من: (1) الودائع طويلة الأجل في القطاع المصرفي، (2) برامج الاستثمار الجماعي للأفراد المدارة من الأشخاص المرخّص لهم من هيئة السوق المالية، (3) منتجات التّأمين الموجّهة نحو الادّخار مثل: التأمين على

الحياة. مع أن الادِّخار بالمفهوم الواسع غير مرتبط بنوع الاستثمار، وأن الاستثمار طويل الأجل (من متوسط إلى مرتفع المخاطر) هو الأكثر فائدة للنّمو الاقتصادي؛ لأنه يسمح باستثمار المدّخرات في مجالات ذات مخاطر عالية.

ولهذا من المهمّ عدم تركيز البرنامج على المنتجات التي تحفِّز الادِّخار بالمفهوم الضيق؛ بل يجب أن **يشجِّع على كلّ أنواع الادخار بغضّ النظر عن درجة مخاطر الاستثمارات التي تحوَّل لها هذه المدّخرات**، وهو ما يتطلّب بدوره تهيئة قنوات جديدة للاستثمار وإن كانت مرتفعة المخاطر مثل: منصّات التمويل الجماعي، وصناديق الاستثمارات الخاصّة ورأس المال الجريء.

بالإضافة إلى ذلك، من المهمّ **توفير أكبر قدر من التنوُّع في الأدوات الاستثمارية** للاستجابة للتّفضيلات المتباينة للمدّخرين، ويأتي في مقدِّمة هذه الأدوات الأوراق المالية الهجينة التي تجمع بين خصائص الدَّين والمشاركة، وتتّسم بمخاطر أقلّ من الأسهم وأعلى من السّندات. وفي هذا الإطار يمكن أن تقوم الهياكل المبتكرة للصكوك بدور مهمّ في سدّ هذه الفجوة الكبيرة، خاصّة مع الغياب المتوقّع لدور السّندات في المحافظ الاستثمارية للأفراد والصناديق الاستثمارية بسبب التّحفظ الشّرعي.

أخيراً، أشار البرنامج إلى مخاطر يمكن أن تؤثِّر في نجاح مبادراته المتعلِّقة بالادِّخار، ومنها **ضَعف إقبال المواطنين على بعض المنتجات الادِّخارية**، وطرح خيار تطوير منتجات بديلة في حال وقوع هذا الخطر. ويُتوقع أن تكون مسألة التوافق مع الشريعة قضية أساسية مؤثِّرة في قبول الناس لأيّ منتجات ادِّخارية يتمّ تطويرها. ولهذا لا بدّ

من أخذ مسألة قبول المنتجات الادِّخارية من المواطنين في الاعتبار في أيّ منتجات ادِّخارية يتمّ تطويرها سواء من قِبل المؤسسات الحكومية أو الخيرية أو البنوك والمؤسسات المالية.

❋❋❋

ملاحظات ختامية

1- نتائج الورقة

أسفر المسح الأدبي للدراسات التّطبيقية والتّجريبية في مجال الادِّخار (16 دراسة) عن تباين شديد في نتائجها (من حيث الدّوافع، والمعنويّة الإحصائيّة، واتِّجاه، وحجم التّأثير الفعلي للعوامل محلّ الأبحاث والنّقاشات)؛ ممّا يجعل علاقة كلّ من هذه المتغيِّرات بالادِّخار (32 متغيِّراً) ، تتفاوت وفقاً لعيِّنات البحث وفترات الدراسة، والظّروف الاقتصادية والاجتماعية السّائدة، فضلاً عن اختلاف أساليب التّقدير من دراسة لأخرى؛ الأمر الذي يستلزم دراسة كل حالة على حِدة، بعيداً عن المقارنات والإسقاطات المعمِّمة.

وجاءت الدّوافع الرئيسة التّالية في مقدِّمة أولويّات المدّخرين في السعودية، من بين (10 دوافع) تمّت دراستها:

- **دافع الاحتياط**: تنشأ المدّخرات التحوُّطية من عدم التأكُّد في المستقبل، فقد ترغب الأسرة في بناء احتياطي من الأصول لاستخدامها في حالات الطّوارئ: مثل: البطالة والمرض...؛
- **دافع التّقاعد**: تكوين الأصول التي ستموِّل الاستهلاك بعد التّقاعد، عندما يتدنّى أو ينعدم الدّخل؛
- **دافع التّضامن**: تعتمد المدّخرات التّضامنية على تكوين الأصول للأجيال القادمة (الورثة).

وممّا هو جدير بالذّكر أن هناك بعض الاعتبارات الواجب أخذها في الاعتبار عند تقييم هذه الدراسات؛ نظراً لِما لها من تأثير مباشر في النتائج منها:

- إشكالية نقص البيانات وعدم دقّتها؛

- إشكالية المفاهيم بالنسبة للمتغيِّرات التي يجب إدخالها في الدالّة الادِّخارية التي تُستخدم لصياغة علاقة الادِّخار بالمتغيِّرات التّفسيرية؛
- إشكالية المقاييس التّقريبية التي تتعرّض للكثير من «أخطاء القياس»؛ ومن ثمّ لن تعطي تقديرات دقيقة عن الادِّخار، كما يُلقي ذلك الشكوك حول صحّة النّتائج المتحصّل عليها؛
- إشكالية الأسلوب المستخدَم في التّقدير الذي يؤثِّر في النّتائج المستخلصة، وقد تفاوتت الأساليب المستخدَمة في هذه الدراسات بين تحليل مؤشِّرات ونسب، ونماذج قياسية، ومعادلات انحدار متعدِّد ولوجستي، والمربّعات الصّغرى باستخدام سلاسل زمنية، وصياغة خطّية أو لوغاريتمية للمتغيِّرات[1].

2- اقتراحات الورقة

فيما يلي عددٌ من الاقتراحات قد تساعد في وضع سياسات اقتصادية وحلول ادِّخارية تُسهم في رفع معدّلات الادِّخار على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع العام في المملكة العربية السعودية:

- توجيه الباحثين والدّارسين في الجامعات والمراكز البحثية السعودية إلى مزيد من الاهتمام والبحث في «**المحدِّدات والمتغيِّرات والعوامل والدّوافع الرئيسة**» المسؤولة عن الادِّخار الشخصي والادِّخار المصرفي والادِّخار التقاعدي والادِّخار الخاصّ والادِّخار الحكومي في الاقتصاد السعودي؛ وذلك لتقديمها لمتّخذي القرار وواضعي السياسة الاقتصادية؛ لاتِّخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة لزيادة حجم هذا المتغيِّر الاقتصادي والمالي المهمّ في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

(1) أدّى عجز النّماذج الاقتصادية في التنبّؤ بالعديد من الأزمات المالية إلى تعرُّضها للانتقاد حول مدى فعّالية هذه النّمذجة الاقتصادية الكلّية.

- ضرورة التّنسيق الدّولي لتطوير واستخدام «**النّمذجة الاقتصادية الكلية**» وتطبيقاتها في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصاد السعودي، وسياساته الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية، **وبرامجه الادِّخارية ومؤسّساتها ومنتجاتها**؛

- ضرورة الاستفادة من علم «**الاقتصاد السّلوكي**» في مجال صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقاتها؛ بدلاً من وضعها بناءً على نظريات ونماذج اقتصادية منفصلة عن الجانب السلوكي للمواطن السعودي وخصائصه الدّقيقة؛ وذلك باستحداث «**وحدة مركزية للاقتصاد السّلوكي**» تُسْهم في تعزيز مؤشِّرات السّلوك الاجتماعي للادِّخار في المملكة وفق رؤية 2030؛

- أولويّة أن يكون الادِّخار «**ثقافة مجتمعيّة، والتزاماً ماليّاً**» يحقِّق المشاريع الاقتصادية للأفراد والأسر السعودية في المستقبل، وليس فائضاً من الدّخل يبقى من غير استهلاك؛ وفقاً للقاعدة التّالية: (**ادّخر أولاً، واستهلك ما تبقّى؛ ولا تستهلك أولاً، وتدّخر ما تبقّى**).

- من المخاطر التي قد تؤثِّر في نجاح مبادرات تحفيز الادِّخار المعتمدة في «برنامج تطوير القطاع المالي» ضعف الإقبال من المواطنين على هذه المبادرات، لعوامل من أهمّها مسألة توافق المنتجات الادِّخارية مع الشريعة؛ ولهذا لا بدّ من أخذ **مسألة قبول المنتجات الادِّخارية من المواطنين** في الاعتبار في أيّ منتجات ادِّخارية يتمّ تطويرها سواء من قِبل المؤسسات الحكومية أو الخيرية أو البنوك والمؤسسات المالية؛

- أهمية تنويع منتجات الادِّخار وعدم تركيزها على المنتجات التي

تحفِّز الادِّخار بالمفهوم الضيِّق (أي بمنظار التّمويل الشخصي الذي يركِّز على الاستثمار طويل الأجل منخفض المخاطر)؛ بل يتعيّن أن **يشجَّع على كلّ أنواع الادِّخار بغض النّظر عن درجة مخاطر الاستثمارات** التي تُحوَّل لها هذه المدّخرات، وهو ما يتطلّب بدوره **تهيئة قنوات جديدة للاستثمار وإن كانت مرتفعة المخاطر** مثل: منصّات التّمويل الجماعي، وصناديق الاستثمارات الخاصّة ورأس المال الجريء؛

- من المهمّ **توفير أكبر قدر من التنوُّع في الأدوات الاستثمارية** للاستجابة للتّفضيلات المتباينة للمدّخرين، ويأتي في مقدِّمة هذه الأدوات الأوراق المالية الهجينة التي تجمع بين خصائص الدَّين والمشاركة، وتتّسم بمخاطر أقلّ من الأسهم وأعلى من السّندات. وفي هذا الإطار يمكن أن تقوم **الهياكل المبتكرة للصّكوك** بدور مهمّ في سدّ هذه الفجوة الكبيرة، خاصّة مع الغياب المتوقّع لدور السّندات في المحافظ الاستثمارية للأفراد والصّناديق الاستثمارية بسبب التحفُّظ الشّرعي.

❋❋❋

ملخص الورقة البحثية

الادِّخار في المملكة العربية السعودية
مسح وتحليل للأدبيّات الاقتصاديّة والماليّة

المستخلص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى (1) استعراض المفاهيم الأساسيّة لمصطلح «الادِّخار» في الأدبيّات الاقتصاديّة والماليّة والمصرفيّة. (2) وتحليل العوامل والمحدِّدات التي أثبتت الدِّراسات التّجريبية أنها مؤثِّرة في معدّل الادِّخار على مستوى القطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع الحكومي؛ للاستفادة منها في تعزيز ثقافة الادِّخار في المملكة العربية السعودية. (3) وتقييم مبادرات تحفيز الادِّخار في برنامج تطوير القطاع المالي الذي يُعدّ أحد برامج رؤية المملكة 2030. ختامًا؛ تقدِّم هذه الورقة اقتراحات لصانعي السِّياسة الاقتصادية لتطوير حلول ادِّخارية تُسهم في رفع حجم المدّخرات الوطنية في الاقتصاد السعودي.

الكلمات المفتاحية: الادِّخار، المدّخرات، محدِّدات السّلوك الادِّخاري، دالّة الادِّخار، برنامج تطوير القطاع المالي، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

❋❋❋

Saving in Saudi Arabia: Survey and Analysis of Economic and Financial Literature

Abstract. This paper aims to (1) review the basic concepts of the term "Saving" in the economic, financial and banking literature. (2) analyze the factors and determinants that empirical studies have shown to have an impact on the saving rate for the household, private corporate and general government sectors in order to enhance the culture of saving in Saudi Arabia. (3) and to evaluate the saving incentive initiatives in the Financial Sector Development Program (FSDP), which is one of the Kingdom's Vision 2030 programs. Finally, this paper presents suggestions for economic policymakers to develop saving solutions that contribute to raising the volume of national savings in the Saudi economy.

Keywords: Saving, Savings, Determinants of Saving Behavior, Saving Function, Financial Sector Development Program (FSDP), Saudi Vision 2030.

قائمة المصادر والمراجع

1- البنك الدولي: *https://databank.worldbank.org*

2- الحسن جاو، «**التوفير والتقاعد في المملكة العربية السعودية**»، **مجلة الباحث**، الجزائر، ع17، 2017، ص: 19-24.

3- خالد صبحي راجحة، «**أثر محدِّدات الودائع على تنمية الادِّخار وقبول الودائع في البنوك التجارية السعودية خلال الفترة 2008-2012**»، **مجلة جامعة شقراء**، ع6، 2016، ص: 99-124.

4- خالد عبد الرحمن البسام، «**نموذج للادِّخار العائلي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1970-2002)**»، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، مج19، ع1، 2005، ص: 3-37.

5- خالد عبد الرحمن المشعل وفالح عبد الله الحقباني، «**صياغة وتقدير دالة الادِّخار العائلي في المملكة العربية السعودية**»، **مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق باتحاد غرف التجارة والصناعة**، الإمارات، مج20، ع80، 1999، ص: 69-97.

6- سرور بشير صالح حسين، **محدِّدات الادِّخار للقطاع العائلي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1970-1995م**، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2000، ص: 1-133.

7- سعد صادق بحيري، «**دوافع الادِّخار لدى المقيمين بالمملكة العربية السعودية**»، **مجلة المال والتجارة**، مصر، 1989، ص: 16-18.

8- عبد الله ناصر العريفي، **محدّدات الادِّخار المحلي في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، 2006.

9- فالح بن عبدالله بن محمد الحقباني، **الادِّخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (1396-1415هـ)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، 1999، ص: 1-494.

10- فريد بشير طاهر، «**محدِّدات الادِّخار الخاص في المملكة العربية السعودية**»، **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الانسانية والإدارية)**، مج2، ع1، 2001، ص: 173-196.

11- قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، «**اختبار فرضية كينز للادِّخار في الاقتصاد السعودي: دراسة قياسية للفترة (1963-2015)**»، **مجلة رؤى إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، مج٤، ع14، 2017، ص: 68-91.

12- محمد بن عبد العزيز اللحيدان، **العوامل المحدِّدة للادِّخار الشخصي: دراسة تطبيقية على مجتمع المدينة المنوّرة المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2016، ص: 1-107.

13- ناصر محمد الصايغ وسيد المتولي حسن، «**رؤية المواطن السعودي للادِّخار ودوافعه: دراسة ميدانية بمدينة الرياض**»، **مركز البحوث**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1987.

14- وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، خطة التنفيذ 2020.

15- وحدة التقارير، **الاقتصادية**، 2018.

16- Adnan Mohammed Alkhiary, **The Influence of Americanization on Savings Behavior and Practices Among Saudi Arabian Families Immigrants in the United States**, Doctor of Philosophy Dissertation, Kansas State University, Manhattan, Kansas, USA, 2015, pp. 1-120.

17- Alassane Diaw, "**Retirement Preparedness in Saudi Arabia**", *International Journal of Economics and Financial Issues* (*IJEFI*), Vol. 7, N. 1, 2017, pp. 78-86.

18- Guonan Ma & Dennis Tao Yang, "**China's High Saving Puzzle**", *IZA DP*, No. 7223, February 2013.

19- Guonan Ma & Wang Yi, "**China's High Saving Rate**: **Myth and Reality**", *BIS Working Papers*, Monetary and Economic Department, No. 312, June 2010.

20- Kıvanç Halil ARIÇ, "**Determinants of Savings in the Middle East Countries**", *Kocaeli University Journal of Social Sciences*, KOSBED, Issue 29, 2015, pp. 23-36.

21- Reetu Verma & Ali Salman Saleh, "**Saving and Investment in Saudi Arabia**: **An Empirical Analysis**", *Studies in Economics and Finance*, Vol. 28 No. 2, 2011, pp. 136-148.

22- Shang-Jin Wei & Xiaobo Zhang, "**The Competitive Saving Motive**: **Evidence from Rising Sex Ratios and Savings Rates in China**", *NBER Working Paper*, No. 15093, January 2011.

ملحق 3

معيار منهجي

معيار الاعتراف بإسهام المؤلِّفين في بحوث «الاقتصاد والتمويل الإسلامي» المشتركة

تمهيد

من الواضح للمتابع للإنتاج الأكاديمي على المستوى العالمي أن هناك اتّجاهاً متزايداً للمشاركة في إعداد الأبحاث في معظم التخصُّصات كما يدلّ على ذلك كثير من الدراسات المسحية ومنها الإحصاءات التي نشرتها مجلة *Economist* بعد تحليل 34 مليون بحث نُشر بين عامي 1996 و2015 وموجود في قاعدة بيانات (*Scopus*).

شكل 1: تطوُّر المشاركة في إعداد الأبحاث العلمية على المستوى العالمي

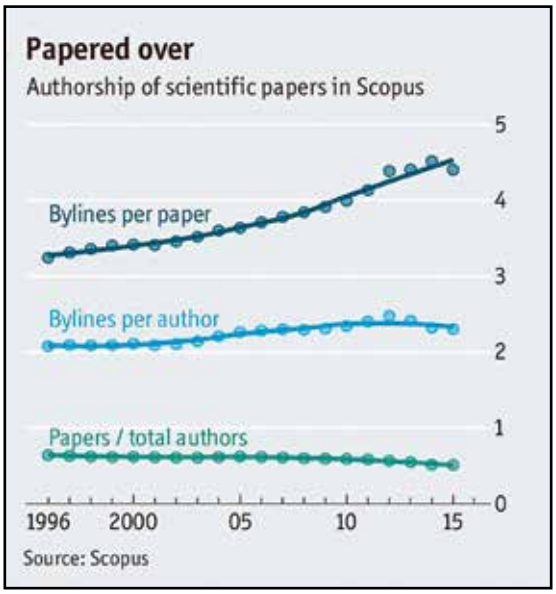

وهذا التّزايد في البحوث المشتركة يصدق بلا شك على تخصّص الاقتصاد؛ حيث وثّقت ذلك عدّة دراسات في محاولة منها لمعرفة الدّوافع لهذا الاتّجاه العام. ومنها دراسة توصّلت إلى أن احتمال التّشارك في الأبحاث يزيد مع اعتماد البحث على التّحليل الكمّي، والنّشر في المجلات عالية التّصنيف. كما لاحظت الدراسة أن مستوى الاشتراك في الأبحاث يتفاوت من فرع لآخر داخل علم الاقتصاد؛ حيث يكون في أقلّ حالاته في بحوث التاريخ والفكر الاقتصادي؛ في حين يعظم الاشتراك في موضوع الاقتصاد المالي واقتصاد الزراعة والموارد

الطبيعية. كما خلُصت دراسة أخرى إلى أن أبرز منافع الاشتراك في الأبحاث بين المتخصِّصين في الاقتصاد هي: تحسين جودة الأبحاث، والاستفادة من تكامل الخبرات، والكفاءة الناتجة عن تقسيم العمل بين الباحثين. كما أظهرت الدراسة أن الاقتصاديين خلافاً للمتوقّع لا يستخدمون دائماً التّرتيب الهجائي لأسماء المؤلِّفين؛ حيث يفضِّل ما يقارب ثلثهم ترتيب المؤلِّفين حسب نسبة إسهاماتهم في إعداد البحوث. كما خلُصت الدراسة أن المشاركة في البحوث تكون أكبر بين الباحثين المتشابهين في علاقات العمل والخصائص الاجتماعية مثل: الجنسية والقومية والجنس والمرتبة الأكاديمية والصّداقة.

في المقابل، يُلحظ من واقع المتابعة لما يُنشر في المجلات العربية أو من الباحثين العرب في المجلات العالمية أن الاتِّجاه العام هو النشر المنفرد، على الرغم من أهمية المشاركة في بعض البحوث والتخصُّصات الفرعية. ونلحظ هذا الأمر بشكل خاصّ في بحوث الاقتصاد والتمويل الإسلامي التي يقلّ الاشتراك في بحوثها على الرغم من أهميتها لهذا الحقل باعتباره يتطلّب معرفة متخصِّصة في مجال الاقتصاد والفقه، وأحياناً في المحاسبة والرياضيات والحاسب والقانون وعلم النفس وبقية العلوم الاجتماعية. والنتيجة هي أن غياب المشاركة في هذه الأبحاث يفوّت المنافع الكبيرة المرجوّة من تكامل معارف ومهارات الباحثين، وتسديد كل باحث لشريكه في تخصُّصه أو اهتمامه البحثي الذي يتميّز به، بالإضافة إلى تحفيز المتشاركين للغوص في القضايا النظرية والتطبيقية المتداخلة بين أكثر من تخصُّص؛ والتي لا يستطيع باحث واحد أن يوفِّيها حقّها لو درسها بمفرده. كما يؤدِّي غياب المشاركة إلى فوات فرصة تحسين جودة الأبحاث وزيادة الثقة في نتائجها لدى جميع المتخصصين ذوي العلاقة.

وقد يُفسّر شذوذ إنتاج الباحثين العرب عن الاتّجاه العام بأنظمة الترقية التي تفضِّل النشر المنفرد على حساب المشترك، مع عدم إمكانية استبعاد مشكلة الرّكوب المجاني كعامل آخر مهم مفسِّر لهذا الشذوذ. فكثيراً ما يتمّ انتقاد الأعمال المشتركة بافتراض اشتمالها ضمناً على أسماء باحثين لم يشاركوا فعلياً في البحث إما بسبب المجاملة أو تعارض المصالح المحتمل بين الطالب ومشرفه أو بين الأستاذ ورئيسه. وقد أشار لهذه الإشكالية أحد الباحثين، وذكر أمثلة إضافية لحالات سوء استخدام البحوث المشتركة، واقترح حلاً يتمثّل في إضافة توضيح في بداية البحث أو نهايته يبيِّن إسهام كل باحث مشارك في إعداد البحث. ونستعرض فيما يلي مجموعة من المسائل الرئيسة التي تثور عند الاشتراك في البحوث، أملاً أن تُسهم في صياغة معايير للاعتراف بإسهام المؤلِّفين في البحوث المشتركة، تكون مقبولة من أكبر عدد ممكن من هيئات تحرير المجلات العلمية في التخصُّصات ذات العلاقة، وتُنشر بين الباحثين لتشجيعهم على خوض غمار المشاركة في الأبحاث؛ بغرض تعديل التوجُّه الحالي إلى مزيد من المشاركة بين الباحثين في الأبحاث الاقتصادية وتحصيل أكبر قدر ممكن من المنافع الفائتة.

المسألة الأولى: مَن يستحقّ إضافة اسمه لقائمة المؤلفين؟

في الحقيقة إن هذه المسألة ليست جديدة ضمن أخلاقيات البحث العلمي، وقد سبقت عدة جهات إلى وضع معايير عالمية أصبحت معتمدة على نطاق واسع لإضافة اسم أيّ باحث لقائمة المؤلِّفين للبحث. ومن أشهر هذه المعايير معايير اللجنة الدولية لمحرِّري المجلات الطبية (*ICMJE*)، والتي توصي بأن يستند قبول اسم الباحث ضمن المؤلِّفين إلى المعايير الأربعة التالية:

1- أن يقدِّم الباحث إسهاماً جوهريّاً في فكرة البحث أو خطة إعداده؛ أو توفير البيانات اللازمة للبحث أو تحليلها أو تفسيرها؛

2- كتابة البحث أو تنقيحه بعد مراجعة دقيقة للمحتوى العلمي في البحث؛

3- الموافقة النهائية على النسخة التي سيتمّ نشرها؛

4- الموافقة على تحمُّل مسؤولية كل ما في البحث، بعد فحص كل أقسامه للتأكُّد من دقّة محتواها وسلامته.

وتُعد هذه المعايير مقبولة أيضاً للتأليف في العلوم الاجتماعية؛ حيث لا تختلف عنها كثيراً معايير جمعية علم النفس الأمريكية (APA) المشهورة في مجال معايير كتابة البحوث والاقتباس والاستشهاد.

وتتضمّن بعض المعايير التي تمّ الاطِّلاع عليها أمثلة إضافية حول ما يُعدُّ إسهاماً فعليّاً للباحث يؤهِّله أن يصبح مؤلِّفاً مثل: اقتراح الفكرة الأساسية للبحث، وتطوير مقترح البحث بما أدّى لحصول البحث على التمويل، وحلّ مسألة مهمّة في صلب موضوع البحث، وتنفيذ نسبة مهمّة من العمل الميداني أو جمع البيانات أو مراقبة التجارب، والقيام بدور ملحوظ في تحليل البيانات وكتابة البحث.

وإذا كان الإسهام لا تتحقّق فيه المعايير السابقة فحقّه الشكر ضمن عبارة الشكر التي توضع عادة في بداية أو نهاية البحث. ومن أمثلة هذه الإسهامات الجديرة بالشكر:

1- المساعدة في مراجعة وتحرير مسوّدة البحث (حتى لو كان محكِّماً مجهول الهوية)؛

2- تقديم نصائح يسيرة أسهمت في تحسين جودة البحث؛

3- تقديم مساعدة جزئية مثل: إدخال بعض البيانات؛

4- لجنة مناقشة البحث (بالنسبة لرسائل الماجستير والدكتوراه)؛

5- الجهات المموِّلة للبحث (وهي معلومة مهمّة أيضاً لكشف أيّ تعارض محتمل في المصالح).

المسألة الثانية: كيف ترتّب أسماء المؤلفين؟

من واقع الملاحظة، يوجد خياران في هذه المسألة هما:

1- التّرتيب حسب نسبة إسهام الباحثين في إعداد البحث، ومن مزايا هذا الخيار أنه مفيد لأغراض الترقية العلمية التي تتطلّب أن يكون المتقدم للترقية هو الباحث الرئيس ليحظى بوزن أعلى ضمن الإنتاج العلمي المقدّم للترقية. ويعيبه صعوبة تحديد نسبة إسهام كل باحث، وقد يفضي إلى النزاع خاصّة في حالة زيادة عدد المشاركين في البحث؛

2- التّرتيب الأبجدي حسب الاسم الأخير للمؤلف، وهو معيار موضوعي مقبول لدى الكثيرين، إذا تساوى إسهام المؤلفين أو كان من الصّعب تخصيص وزن نسبي دقيق لإسهاماتهم. ويزداد قبول هذا الخيار إذا ما اقترن ببيان المهام الرئيسة التي قام بها كل باحث في إعداد البحث. ويعيبه صعوبة الاستفادة منه لأغراض الترقية.

وعادة ما يناقش ضمن هذه المسألة حقّ المشرف على رسائل الماجستير والدكتوراه في إضافة اسمه مع اسم الطالب عند نشر أيّ أبحاث تنتج من الرسالة، وترتيب ذكر الاسمين. ويميل كثيرون إلى استقلال الطالب بالتأليف وإن ذُكر المشرف معه فيكون اسمه ثانياً بعد اسم الطالب باعتبار الأخير هو مَن قام بالإسهام الرئيس في الرسالة. في حين يجادل بعض المشرفين بأحقيتهم في إضافة أسمائهم، ولربّما بصفتهم الباحثين الرئيسين للمسوِّغات الآتية:

1- المشرف هو من أفضل المتخصِّصين في موضوع الرسالة، والطلبة هم الذين يسعون للحصول على قبول إشرافه على بحوثهم؛

2- المشرف هو الذي يسهّل عادة من قبول نشر أبحاث الطلاب الجُدد؛ لسبقه في النشر وسمعته المرموقة في الحقل خاصّة لدى محرِّري المجلات العلمية؛

3- أن البحث يتم تمويله غالباً بواسطة المشرف، أو الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها، ولهذا يبدو من المعقول إضافة اسمه والجهة التي ينتمي إليها ضمن قائمة المؤلفين.

المسألة الثالثة: كيف تصاغ عبارة مساهمة المؤلفين؟

اقترح أحد الباحثين إضافة عبارة توضِّح طبيعة إسهام المؤلِّفين، تجنُّباً لبعض الإشكالات المرتبطة بالمشاركة ومنها الخلاف حول ترتيب ذكر أسماء المؤلفين. وتتبنّى كثير من المجلات العلمية هذا التوجُّه من خلال مطالبة المؤلِّفين بالتّوقيع على نموذج يتضمّن إقرارهم بالالتزام بمعايير المشاركة في التأليف، وموافقتهم على تحمُّل مسؤولية كل ما في البحث بعد فحص كل أقسامه والتأكُّد من دقّة محتواها وسلامته. ويتضمّن الإقرار عادة جدول يبيِّن إسهام كل مؤلِّف في عناصر البحث؛ مثل هذا الجدول:

جدول 1: إسهام كل مؤلِّف في عناصر البحث

عنصر المساهمة	الباحث الأول	الباحث الثاني	الباحث ...
فكرة البحث وتصميمه			
توفير البيانات			
تحليل البيانات وتفسيرها			
كتابة مسوّدة البحث			
تنقيح البحث بعد مراجعة المحتوى العلمي			
الموافقة على النسخة المُرسلة للنشر			

والأهمّ هو إضافة عبارة توضِّح طبيعة إسهام الباحثين في بداية أو نهاية البحث المنشور. ومن القوالب المقترحة هذه الصياغة:

«ترتيب أسماء الباحثين هجائياً بحسب الاسم الأخير للمؤلف (أو ترتيب أسماء الباحثين بحسب نسبة إسهامهم في كتابة البحث)، وتمثّلت مساهمة الباحث الأول في ___، في حين تمثّلت مساهمة الباحث الثاني في ___، والباحث ... في ___».

مقترحات لتجنُّب النِّزاع بين المؤلفين

إن احتمال النزاع وارد في هذا الموضوع إما بإضافة اسم باحث لا يستحقّ أن يكون من المؤلِّفين أو بحذف اسم باحث كان له إسهام لا يقلّ عن بقية المؤلِّفين، أو الخلاف بشأن ترتيب ورود أسماء المؤلفين. ويُنصح لتجنُّب وقوع النزاع بين المؤلِّفين اتِّباع المقترحات الآتية:

1- مناقشة موضوع المشاركة في مرحلة مبكِّرة: يُستحسن في بداية التّخطيط لإعداد البحث مناقشة طبيعة الإسهامات التي تؤهِّل أيّ باحث ضمن الفريق البحثي لأن يكون على قائمة المؤلِّفين وترتيب ورود أسمائهم حسب نسبة الإسهام المتوقّعة لكل مؤلِّف. ولا يمنع ذلك من إعادة مناقشة المسألة أثناء إعداد البحث لاحتمال تغيُّر الإسهام النّسبي لأعضاء الفريق البحثي؛

2- معالجة القضايا الشّخصية التي قد يكون لها تأثير كبير في المشروع البحثي: ويكون ذلك من خلال وضع معايير تفصيلية واضحة لمن يستحق الإضافة من أعضاء الفريق البحثي ضمن أسماء المؤلفين؛ بحيث تكون التوقعات بالمشاركة في التأليف منسجمة مع الجهد المبذول من كل عضو. وقد يكون من الضروري في بعض المشروعات إشراك طرف ثالث محايد في تقييم إسهامات

أعضاء الفريق ومدى استحقاقها للمشاركة في التأليف؛

3- التّوقيع على اتِّفاق بين الباحثين قبل إعداد البحث: وقد يكون هذا المقترح ضروريّاً في المشروعات البحثية الكبيرة التي يشترك فيها عدد كبير من الباحثين. ويجب أن ينصّ الاتِّفاق المكتوب على أدوار جميع المساهمين في المشروع؛

4- أن ينسجم كل ما يتمّ الاتِّفاق عليه بشكل ودّي أو رسمي مع معايير التأليف المشترك المعتمدة في المجتمع الأكاديمي الذي ينتمي إليه البحث. وهو ما يتطلّب توعية جميع المساهمين بالمعايير والمبادئ التوجيهية المعتمدة من المجلات والجمعيات المتخصِّصة في مجال البحث؛

5- تحمُّل المسؤولية من خلال التزام جميع المؤلِّفين بمراجعة النسخة النهائية من البحث قبل إرسالها لمنفذ النشر، ويجب أن يُسمح في هذه المرحلة لأيّ مؤلِّف بحذف اسمه من قائمة المؤلِّفين إذا كان لا يوافق على تفسير النّتائج.

❋❋❋

ملحق 4

مقترحات بحثية

مواضيع مقترحة للبحث
في المالية والمصرفية الإسلامية

اقترح معهد الاقتصاد الإسلامي بجدة (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي سابقاً) قائمة الموضوعات التالية:

1- علم الاقتصاد الإسلامي ومنهجيته.
2- نظرية سلوك المستهلك والمنتج في الاقتصاد الإسلامي.
3- نظرية التّوزيع وتخصيص الموارد والرفاه في الاقتصاد الإسلامي.
4- هيكل السوق.
5- العمل والعلاقات الصناعية.
6- النقود والبنوك والسياسة النقدية (من منظور كلّي).
7- التمويل والصيرفة الإسلامية.
8- إدارة المخاطر في التمويل والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق.
9- الأسواق المالية.
10- الزكاة واقتصادياتها.
11- المالية العامة.
12- الاقتصاديات الدولية.
13- التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي.
14- الدراسات التاريخية والاستعراضية.
15- النظم الاقتصادية المقارنة.
16- مواد تدريسية ذات صبغة إسلامية لمقررات في الاقتصاد.
17- فقه للاقتصاديين.
18- الأوقاف والقطاع الخيري.
19- اقتصاد للفقهاء.
20- الأخلاق والاقتصاد.
21- قانون للاقتصاديين.
22- الإعجاز الاقتصادي.
23- الأزمات المالية.

وفيما يلي تفصيل للمواضيع المقترحة للبحث التمويلي والمصرفي الإسلامي:

أولاً: النقود والبنوك والسياسة النقدية (من منظور كلي)

- دور تحريم الرِّبا في ارتباط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي.
- دور تحريم الغَرر في استقرار النظام المالي الإسلامي.
- هل يمكن لعقود التمويل المبنيّة على عقود البيع أن تؤدّي إلى نشوء فقاعات المديونية؟
- أثر إحلال المشاركة في الربح بدلاً من الفائدة في سلوك المدخرين (المستهلكين) وحائزي النقود (أي على تفضيل السيولة)، وأثره في ادخار الشركات وفي سياساتها التمويلية.
- الوسائل الممكنة لحشد المدخرات القصيرة الأجل في نظام لاربوي.
- التحام قرارات الادخار والاستثمار في إطار نظام مشاركة الأرباح، وتأثير ذلك في التحليل الاقتصادي.
- تأمين الودائع في البنوك الإسلامية: مبرِّراته وطرق تحقيقه، وإمكانية إيجاد نظام لتأمين الودائع الصغيرة ذات العائد القليل.
- عرض القروض الزراعية الخاصّة بصغار الزرّاع: أسسه، وإدارته، وإمكان إدخال بيع المرابحة كطريقة في هذا المجال، وبيع السَّلَم ودوره في ذلك.
- عرض القروض القصيرة الأجل لأصحاب الأعمال في نظام لاربوي: أسس العرض، والتوازن بين العرض والطّلب، ومشكلة مصاريف خدمة الديون القصيرة الأجل، ومراجعة عمليات البنوك الإسلامية في هذا المجال.
- تمويل بناء المساكن وشراء سلع الاستهلاك المعمّرة: أسسه، وإدارته، وإمكان الإفادة من بيع المرابحة وسندات المقارضة الإسلامية في هذا الباب.

- تمويل الحكومة في نظام لاربوي، مسألة القرض العام وكيفية معالجة القروض التي سبق أن تحمّلها القطاع العام، والتمويل بالعجز، ومعايير قبوله في اقتصاد إسلامي.
- طبيعة ووظيفة النقود في اقتصاد إسلامي، خاصّة فيما يتعلّق بوظيفة النقود كمخزن للقيمة ومقياس للمدفوعات الآجلة، من خلال معالجة نظرية وتاريخية.
- النظرية النقدية الإسلامية: تحليل كيفية أداء النظام النقدي لوظائفه بعد إلغاء الرِّبا، لجانب أو أكثر من الجوانب التالية:

أ- المصرف المركزي، السلطة النقدية، التحكّم في عرض النقود؛

ب- النظام المصرفي (سوى المصرف المركزي)؛

ج- الأعمال المصرفية؛

د- المؤسسات المالية الوسيطة سوى المصارف؛

هـ- سوق الأوراق المالية (الأسهم وسواها) كما ينبغي أن تكون في نظام إسلامي لاربوي، القواعد الشرعية الحاكمة لهذه السوق وتحليل نتائجها الاقتصادية؛

و- الأسواق المالية: عقود أم ألعاب؛ صنّاع السوق.

- دراسة حالة لعدد مختار من البلاد الإسلامية للتعرُّف على الوضع المتوقّع لجهاز المصارف والتمويل، بعد إلغاء الفائدة، وصياغة سياسات معيّنة لتحسين أداء هذا الجهاز، بما في ذلك السياسات المناسبة لمرحلة الانتقال إلى وضع لاربوي.
- مشكلات تثبيت القوة الشرائية بالنسبة للدّيون ولأصحاب الدّخل الثابت: التحليل الاقتصادي لطرق التثبيت المتعدِّدة وآثارها، وتقويم إسلامي لجميع آثارها.

- التضخّم: تحليل للظروف التي يمكن أن تؤدي إلى ظهوره في اقتصاد إسلامي، مع الأخذ في الاعتبار بصورة جليّة الملامح النقدية والمالية المفترضة للاقتصاد الإسلامي.
- تغيّر قيمة العملة وربط الديون بالأسعار الثابتة.
- إصدار النقود الورقية والنقود الإلكترونية في المجتمع المسلم، وقضية عوائد الفرق بين تكاليف الإصدار وقيمة النقد وحيازة هذه العوائد وتوزيعها.
- العلاقات المتبادلة بين الاقتصادات اللاربوية لبلدان مختلفة في المجال المصرفي والصّرف الأجنبي والتجارة الخارجية.
- العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الاقتصادات اللاربوية والنظام الدولي القائم على الرِّبا.
- تقويم نشاط المؤسسات المصرفية الإسلامية اللاربوية التي أُنشئت حديثاً، والدروس المستفادة من هذه التجربة، مع تركيز خاصّ على بيع المرابحة للآمر بالشراء، وتدفّق الائتمان إلى القطاع الزراعي.
- النظام النقدي الموحّد للأقطار الإسلامية.
- الكتابات عن الدينار الذهبي: عرض وتقويم.
- سوق العملات.
- الضوابط الشرعية لتحقيق العدالة في المعاملات المالية المعاصرة.
- تطوير السوق الثانوية للمنتجات المالية الإسلامية.
- سوق النقد وسوق المال الإسلامي: الأدوات، والمؤسسات، والنظام.
- كفاءة السياسات النقدية في النظام المالي الإسلامي.
- البنوك المركزية في تنظيم ومراقبة نشاط البنوك الإسلامية: الوسائل والأدوات.

ثانياً: التمويل والصيرفة الإسلامية

- نظرية الوساطة المالية الإسلامية: عدم فصل القطاع الحقيقي عن القطاع المالي، رأس المال النقدي أحد عناصر الإنتاج وله قيمة مضافة لمشاركته في العملية الإنتاجية، المخاطرة لها قيمة مضافة وتشترك في نتائج العملية الإنتاجية.
- الصيرفة الإسلامية، القيم والأهداف والوسائل والضوابط الشرعية لقيام المصارف بوظيفة الوساطة المالية والوساطة التعاقدية.
- اقتصاديات المشاركة في الربح: آثار إحلال المشاركة بدلاً من الفائدة في سوق النقد، وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- البنوك الإسلامية وقضايا محاسبة الأرباح.
- مشاركة البنوك في إدارة المشروعات التي تقوم بتمويلها، ومدى هذا الإشراف وحدوده ووسائل الرقابة على عمليات هذه المشروعات.
- عوائد التمويل بالمشاركة في إطار الشريعة والقواعد الاقتصادية والمحاسبية المناسبة: المفهوم والقياس.
- نظام المعلومات المتعلِّق بأنشطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، ونوع المعلومات اللاّزمة، ومصادرها وطرق المراجعة والتّدقيق من أجل قبول المشروعات في هذه البنوك، وتكلفة الحصول على المعلومات مقارنة بالبنوك التقليدية وتبريرها.
- الصيغ المختلفة للمشاركة في المشروعات، ودور كل منها في اقتصاد معاصر، وتقويم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لكل صيغة في ضوء الشريعة، دراسة ميدانية عن كيفية تخصيص

البنوك (الإسلامية والتقليدية) لمواردها بين عملائها، ومدى اعتماد تخصيص الائتمان على ثروة العميل.

- القروض القصيرة الأجل بين البنوك على أساس المشاركة، ومدى الحاجة إلى هذه القروض، وأنواعها الممكنة.
- مشكلة استثمار الأرصدة النقدية القصيرة الأجل لدى البنوك الإسلامية، والحلول المقترحة، ومراجعة الممارسات الحالية.
- المصارف الشاملة والمتخصِّصة: عرض وتقويم.
- تحليل اقتصادي للعِينة والتورّق.
- التمويل الجزئي والقَرض للمدى القصير في المصرفية الإسلامية.
- حماية صغار المودعين.
- الرقابة الشرعية والمالية.
- الوساطة المالية والمصرف الإسلامي.
- المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق.
- تقويم في إطار الشريعة الإسلامية للمعاملات المعاصرة في مجال العملات، خاصّة في الحالات التي يكون تسليم العملات المتعامل بها أو بعضها سيتمّ بعد فترة من توقيع العقد، والوظائف الاقتصادية لهذه المعاملات.
- تقويم الاستثمارات المسؤولة اجتماعيّاً من وجهة النّظر الإسلامية (Socially Responsible Investment -SRI).
- تقييم أداء البنوك الإسلامية.
- مستقبل البنوك الإسلامية بعد عولمة النظم المالية.
- البنوك الإسلامية الشاملة وخدماتها المصرفية.
- التّعاون بين المصارف الإسلامية والتنسيق بين أعمالها في بلد معيّن وعلى النّطاق الدولي.

- أسباب انخفاض نسبة المشاركة والمضاربة في تشغيل الأموال في المصارف الإسلامية.
- دراسة مقارنة لتكلفة التمويل المقدّم من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
- ممارسة الصيرفة الإسلامية في بلاد الغرب والعوائق القانونية المانعة من انتشارها.
- الأدوات الإسلامية المبنيّة على عقدي السَّلَم والاستصناع بين النظرية والعمل: دراسة نقدية (A Critical Study).
- التّمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية على المستويين الجزئي والكلي.
- تراجع الوساطة المصرفية.
- واقع مشكلات شركات توظيف الأموال.
- أدوات التمويل الإسلامي.
- مقومات سوق الأوراق المالية.
- المرابحة في الأسهم.
- ضمان الإصدار.
- سندات الادّخار.
- البيع القصير والبيع الطويل.
- الخيارات بجميع أنواعها.
- بدائل إسلامية للعقود الآجلة.
- تقييم وتيسير المنتجات المالية.
- الإجارة المنتهية بالتمليك.
- اقتصاديات السَّلَم الموازي.

- اقتصاديات الاستصناع الموازي.
- أهمية التكتلات والاندماجات لمواجهة العولمة المالية.
- السوق الفورية والسوق الآجلة.
- دراسات وتطبيقات في التمويل الإسلامي.
- البنوك الإسلامية والاستقرار المالي.
- المنتجات المالية الإسلامية: دراسة مقاصدية واقتصادية.
- التمويل الإسلامي في أمريكا وأوربا: الفرص والتحديات.
- التمويل الإسلامي في إفريقيا: الفرص والتحديات.
- إدارة الأصول والخصوم من منظور إسلامي.
- دور التدريس والبحث والتدريب في التمويل الإسلامي.
- برامج وشهادات التّعليم والتّدريب في التمويل الإسلامي: دراسة وتقويم.

ثالثاً: إدارة المخاطر في التمويل والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق

- استعراض ما كُتب عن القمار والتّأمين، وهل التّأمين قمار في الأدب الغربي؟
- التّمييز بين التأمين الإسلامي والتقليدي على المستويين الجزئي والكلي.
- دراسة ميدانية للتأمين الإسلامي المعاصر.
- تنظيم صناعة التأمين في نظام إسلامي معاصر.
- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- دراسة شرعية للعقود التقليدية المستخدمة للتحوّط، مثل: العقود الآجلة *Forwards* والخيارات *Options* والمستقبليات *Futures* وعقود المقايضات *Swaps*.
- بدائل إسلامية للعقود الآجلة، المشتقات، الخيارات، المقايضات، مبنيّة على العقود المسمّاة، مثل: عقد السَّلَم وبيع العربون وخيارات الرِّضا، أو استحداث عقود جديدة، لتحقيق غرض التحوّط وإدارة المخاطر.
- التّنظيمات والتّرتيبات المؤسّسية اللاّزمة لتحقيق الضّوابط الإسلامية في المعاملات في عقود التحوّط.
- النماذج الرياضية الديناميكية، لتقييم وتسعير المنتجات المالية الإسلامية.
- استكتاب متخصِّصين في المشتقات، والاستعانة بمؤسسات مالية متخصِّصة، مثل: مودي و *(S&P 500)* في وضع أسس تقييم وتسعير المنتجات الإسلامية.

❋❋❋

رابعاً: الأسواق المالية

- الضّوابط الشرعية لتداول الأوراق المالية في الأسواق المالية.
- دور تحريم بيع الدَّين في ضبط الرّافعة المالية، وحجم الديون في الأسواق المالية.
- دور تحريم الغَرر في استقرار السوق المالية الإسلامية.
- الضّوابط الشرعية للمشتقات التي يمكن تداولها في السوق المالية.
- الوظائف والأدوات والأهداف للسوق المالية في الإسلام.
- إعادة إنتاج المشتقات التقليدية بعقود شرعية وتأثيرها في كفاءة واستقرار أسواق المال الإسلامية.
- الهندسة المالية بين المخارج والحيل الفقهية.
- الصكوك الإسلامية: طبيعتها وأنواعها وهيكلتها وأهدافها وضوابطها الشرعية.
- التصكيك: نشأته، وتطوره، ومداه، وما له وما عليه.

❋❋❋

خامساً: الأزمات المالية

- المصطلحات والمفاهيم والأشكال.
- النظام المالي والاستقرار الاقتصادي.
- تشخيص الأزمات وعلاجها في الأدبيات الاقتصادية التقليدية.
- تشخيص الأزمات وعلاجها في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية.
- هل الأزمات المالية أمر مصاحب لأيّ نظام اقتصادي؟
- اقتصاديون اهتموا بدراسة الأزمات.
- النّظريات الاقتصادية والأزمات: نقد وتقويم.
- إدارة المخاطر من منظور إسلامي في ضوء الأزمات العالمية.

ملحق 5

وصيّة بحثية

نصيحة باحث

في الاقتصاد والمحاسبة الإسلامية

ينصح الطّلبة بعضهم بعضاً باختيار موضوع سهل مراجعه متوافرة؛ ليُنهوا مرحلة مهمّة من حياتهم ليشرعوا في حياتهم المهْنية، أما بالنسبة لمعلِّم يَغار على طلابه، ويُدرك بعضاً من الحقائق العلمية والبحثية – ولله الحمدُ والمنّة- فأنصح من واقع طبيعتي الشخصية (التي تحبّ التحديات، وركوب الصِّعاب) وطبيعتي العلمية، ومن تجربة مررتُ بها. فأقول وبالله التوفيق:

«إن مرحلة الدكتوراه يمرّ بها الشخص الذي وصل إلى هذه المرحلة الصّعبة مرّة واحدة في حياته (وأحياناً أكثر)، ويحضِّر موضوعه لمرة واحدة، فلماذا يُنهي مسيرته التّأسيسية بتواضع؟ وأقول التّأسيسية لأن موضوعه سيلازمه طيلة حياته.. وسوف يكون معه فإما أن يذكُر هذه الدرجة ويذكُر معها موضوعه بإنصاف واعتزاز.. وإما أن يخجل من ذكر موضوعه فيكتفي بسابقة اسمه (د.).

لقد فرغتُ من رسالتي بالماجستير واستغرق تحضيرها 3 أعوام و 3 أشهر، وأتشرّف –والحمدُ لله تعالى- بأن جامعة عربية عريقة ترتيبها بحدود 350 على العالم طلبتها منّي.. ومازال العديد من الأساتذة يُدرِّسونها في دورات تدريبية، مع أني أنهيتُها منذ عام 1990م.

وفرغتُ من رسالتي بالدكتوراه ونلتُها بفضل الله تعالى والتي استغرق العمل بها 7 أعوام، وأتشرّف بأن أغلب المهتمين بالمجالين الاقتصادي والإسلامي يقرؤونها ويحفظونها ويراسلونني بشأنها ومنها انبثقت أغلب مؤلّفاتي والتي قاربت الـ 30 بحمد الله وتوفيقه. وهي مرجع لكثير من الباحثين والمختصّين.

عندما كنتُ أرغب بتسجيلها حاول كثيرون من أساتذتي وزملائي ثنيي عن موضوعها لصعوبته وندرته (آنذاك) لكنّي عوّدتُ نفسي على تحدِّي الصِّعاب وعلى هذا درجتْ حياتي وما زلتُ على هذا النّهج.

أتوجّه للإخوة الباحثين وولَدي منهم قائلاً: لا تقبلوا بالأشياء العادية فأغلب الناس عاديين؛ بل ابحثوا عن المهامّ الصّعبة التي تناسب غير العاديين أي المتميِّزين، ولا تهنوا ولا تحزنوا فسيكفيكم اللّه، وسيعوِّضكم خيراً لكن لا تنسوا أن تجعلوا دراستكم للّه ليكون ذلك عبادة.. ثم بعد النجاح ستعلمون مقدار السعادة التي ستكونون بها.. وكيف ستكسبون تقديركم لذواتكم وتقدير غيركم لكم فمن قدّر نفسه قدّره الناس.. وستأخذون مكانكم اللاّئق في العالم؛ لأن العلم ليس له هوية ولا جنسية؛ بل وهبٌ وكسبٌ، وطالب العلم وطنه العالَم، وأرض اللّه واسعة.. أما الحياة المهنية فستكون طوعَ –بإذن اللّه تعالى- عُقبَى ما حقّقتموه من مغانم علمية وعملية.. أما المال فهو تحصيل حاصلٍ، وهو لا يحقِّق أيّ سعادة؛ بل كثيراً ما يكون عامل شقاء خاصّة إذا لم يرافقه العلم والحكمة معاً. فاللّه تعالى حضّ على طلب المزيد من العلم فقال سبحانه: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 114]، وقال في بيان الهدف من تحصيل العلم: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 269].

وأخيراً إلى الآباء والأمهات جميعاً جهِّزوا أبناءكم، ووطِّنوهم على حبّ التحدّي وطلب المعالي، فـ (إن اللّه تعالى كريم يحبّ الكرم، ويحبّ معالي الأخلاق، ويكره سفسافها) (الجامع الصغير: 1771)، واصبروا عليهم، وتعاونوا معهم، ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: 35].

❋❋❋

ملحق 6

توصيفات منهجية

مختصر توصيف منهجية البحث العلمي

- جامعة فرحات عباس، سطيف
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- قسم العلوم المالية

مختصر توصيف مقرّر: منهجية البحث العلمي

الرمز: .....

التعريف بالمقرّر:	- يسعى هذا المقرّر إلى تعريف الطّالب/ـة بماهية البحث العلمي وأهميته وخطوات إجرائه، وتدريبه على المهارات الأساسية اللاّزمة لذلك.
أهداف المقرّر:	1- توعية الطّالب/ـة بماهية البحث العلمي وأهميته؛ 2- تعريف الطّالب/ـة بخطوات البحث العلمي وتدريبه على المهارات اللازمة لتطبيقها؛ 3- التّركيز على استيعاب الطّالب/ـة لكيفية إعداد «خطة البحث العلمي»؛ 4- تنمية قدرات الطّالب/ـة للاعتماد على نفسه في التّحصيل المعرفي.
المتطلّبات السابقة:	- لا توجد
محتويات المقرّر:	1- مدخل إلى البحث العلمي؛ 2- خطوات البحث العلمي؛ 3- مناهج البحث العلمي؛ 4- أدوات البحث العلمي؛ 5- توثيق البحث العلمي؛ 6- تصميم البحث العلمي.
المراجع المساعدة:	- عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 2002. - سيد الهواري، **دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية لمرحلة الماجستير والدكتوراه**، دار قرطبة، الرياض، 2012. - Frédéric HÉRAN, ***La réalisation d'un document scientifique mémoire de DEA, thèse, article***..., Séminaire méthodologique de l'Ecole doctorale de sciences économiques et sociales, 2003. - Ann Raimes, ***Keys for Writers***, Houghton Mifflin Co., New York, 5th ed, 2008.

ملحق 7

اختبارات منهجية

اختبر معلوماتك في منهجية البحث العلمي

جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير	
قسم العلوم التجارية (مالية + محاسبة + تسويق)	
الامتحان الجزئي الأول في مقياس منهجية البحث العلمي	
التاريخ: الثلاثاء 2009/02/10 المدة: 1 ساعة	

الاسم واللقب:	.....
رقم التسجيل:	.....
التخصص:	.....
رقم الشعبة:	.....

محاور الأسئلة: معلومات (3ن) + مصطلحات (9ن) + مهارات (8ن)

أولاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ فإنه يُفترض منك معرفة المعلومات التالية:

ضع علامة × على الإجابة الصحيحة:

1- تكون صياغة «الفرضيات العلمية» في شكل:

- ☐ علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- ☐ علاقة بين التساؤلات الفرعية والسؤال الرئيس؛
- ☐ علاقة بين التعميمات المنهجية والموضوع المدروس.

2- تتميّز «النتائج» التي يتوصّل إليها الباحث بالخاصية التالية:

- ☐ الشمولية والعمومية؛
- ☐ أخطاء العيِّنة؛
- ☐ إمكانية التعميم.

3- تُصنَّف «البحوث العلمية» وفق المعيار الزمني إلى:

- ☐ بحوث وثائقية، وصفية، تجريبية؛
- ☐ مذكرات، رسائل، أطروحات؛
- ☐ بحوث نقدية، استطلاعية، تشخيصية.

ثانياً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ سوف يُطلب منك ضبط مصطلحاتك المنهجية:

المصطلح	الدلالة المنهجية	المصطلح	الدلالة المنهجية
منهجية البحث	.....	الباحث العلمي	.....
علم المناهج	.....	البحث المتكامل	.....
المنهج المتكامل	.....	مسوَّدة البحث	.....
الروح العلمية	.....	رسالة جامعية	.....
الموضوعية العلمية	.....	تقرير سلبي	.....

ثالثاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ قد تتعامل مع هذه الصفحة لإحدى الرسائل الجامعية حول السياسة النقدية الفعالة:

لقد كان الرأي السائد بين الاقتصاديين لسنوات عديدة بعد الكساد الاقتصادي الكبير، بأن السياسة النقدية قد تكون فعالة في منع التضخم؛ إلا أنها غير مؤثِّرة بشكل كبير في مواجهة الركود *Récession*. وكان التشبيه المفضَّل آنذاك هو «بالون على خيط». يُمكنك أن تمنع «البالون» من الارتفاع بسحب خيطه؛ لكنك لا تستطيع جعله يرتفع بدفع الخيط. ويرى الدكتور القدير «بيتر بيتكي» *Peter PITKY* بأنه «يمكن للسلطات النقدية أن تزيد الاحتياطات الفائضة للنظام المصرفي؛ لكنها لا تستطيع إرغام البنوك التجارية على توسيع القروض»[1].

أثناء الركود الاقتصادي *Récession*، يميل غالبية الأفراد للاحتفاظ بكميات أكبر من السيولة، وتقوم البنوك بدراسة المقترضين المحتملين بصرامة أكبر قبل منح الائتمان، وترفض تجديد بعض القروض التي حان وقت استحقاقها. ويُصبح المستثمرون أقلّ رغبة في طلب الحصول على قروض؛ لأن فرص الربح قصيرة الأجل تبدو غير مناسبة.

أنا أعتقد بأن السلطات النقدية ستجد صعوبة في إقناع الناس في البدء بصرف أرصدتهم المعطَّلة. في مثل هذه الظروف، تكون جهود البنك المركزي لإيقاف الركود *Récession* أو للدفع نحو التحسُّن أشبه بكثير بدفع الخيط!

(1) Peter PITKY, The Economic Way of Thinking, AL-Ahlia, Jordan, 1st Ed, 2008, P. 486.

1- ما تعليقك، إذا علمتَ بأن اختيار هذا الموضوع كان من قِبل الباحث؟

.....

.....

.....

.....

2- ما المراحل البحثية المتّبعة من قِبل هذا الباحث؟

.....

.....

.....

.....

3- برأيك، ما إشكالية البحث في هذا الموضوع؟

.....

.....

.....

.....

4- ما الفرض العلمي الذي تقترحه لحلّ المشكلة البحثية؟

.....

.....

.....

.....

5- ما المناهج الملائمة التي استخدمها الباحث في بحثه؟

.....

.....

.....

.....

6- برأيك، ماذا استفاد الباحث من دراسته لهذا الموضوع؟

.....

.....

.....

.....

7- على ضوء هذه الصفحة العيِّنة، علِّق على جودة هذا البحث؟

.....

.....

.....

.....

8- هل هناك أخطاء وقع فيها صاحب البحث؟ استخرجها؟

.....

.....

.....

.....

جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير	
قسم النظام الجديد LMD (ليسانس + ماستر + دكتوراه)	
الامتحان الجزئي في مقياس منهجية البحث العلمي	
التاريخ: الثلاثاء 2009/02/17 المدة: 1 ساعة	

الاسم واللقب:	.....
رقم التسجيل:	.....
التخصص:	.....
رقم الشعبة:	.....

محاور الأسئلة: معلومات (3ن) + مصطلحات (10ن) + مهارات (7ن)

أولاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ فإنه يُفترض منك معرفة المعلومات التالية:

ضع علامة × على الإجابة الصحيحة:

1- تُطلق عبارة «مراجع البحث» على:

- ☐ مصادر البحث العلمي؛
- ☐ كل الدراسات عن المصادر؛
- ☐ ما لا يُبنى على كتابات أخرى.

2- للتعرُّف على «آراء العملاء» حول منتوج معيَّن؛ فإننا نستخدم:

- ☐ المنهج المسحي؛
- ☐ منهج دراسة الحالة؛
- ☐ المنهج المقارن.

3- عند جمع بيانات السلوك الفعلي للمبحوثين؛ فإن الأداة المفضَّلة هي:

- ☐ استمارة الاستبيان؛
- ☐ المقابلة الشخصية؛
- ☐ الملاحظة العلمية.

ثانياً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ سوف يُطلب منك ضبط مصطلحاتك المنهجية:

المصطلح	الدلالة المنهجية	المصطلح	الدلالة المنهجية
الفرضية العلمية	.....	*SPSS*	.....
الملاحظ المشارك	.....	د . ت	.....
الأسئلة المفتوحة	.....	...	.....
الاقتباس المباشر	.....	*et. al*	.....
الورقة البحثية	.....	*	.....

ثالثاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ قد تتعامل مع هذه الصفحة لإحدى الرسائل الجامعية حول رأس المال البشري:

لم يَعد العالم ينقسم إلى مَن يملك ومَن لا يملك؛ بقدر ما أصبح ينقسم إلى مَن يعرف ومَن لا يعرف! ولا شك أن إحدى الوصفات السحرية التي يجب أن تتَّبعها الدول الفقيرة بجدّية أكبر مما هو عليه الحال الآن هي التعليم الأساسي *Enseignement*، فالسكان المثقَّفون شرط مسبق للنمو الاقتصادي السريع.

لقد اكتشف الأستاذ الدكتور «بيتر بيتكي» *Peter PITKY* بأن «تفاوت المداخيل بين الأشخاص في الولايات المتحدة ليس منسوباً إلى الاختلافات في كمية رأس المال المادي الذي يمتلكونه؛ بل يرجع إلى الاختلافات في قيمة رأسمالهم البشري، وهو امتلاك المعرفة والمهارات المنتجة التي تجعل الأفراد أغنياء»[1].

إن أهم المجالات الرئيسية التي تُنفق فيها الدول الغنية دخلها هو تمويل التعليم لمواطنيها. فالتعليم *Enseignement* سلعة استهلاكية بقدر ما هو سلعة إنتاجية؛ لأن الثروة المتزايدة تؤدي إلى التعليم الإضافي والمعرفة المكتسبة.

أنا أعتقد بأن رأس المال البشري يُسهم بشكل كبير في نمو ثروة الأمم؛ حيث ينبغي أن تُساير معرفة ومهارات المهندسين الذين يُطوِّرون المنتجات الجديدة لميكروسوفت، زيادة في معرفة ومهارات أولئك الذين يستخدمون منتجات ميكروسوفت؛ وذلك حتى يتمكَّنوا من عمل العديد من الأشياء بسهولة أكبر بدلاً من أن تتحوَّل تلك المنتجات إلى مجرَّد لُعب!

(1) Peter PITKY, The Economic Way of Thinking, AL-Ahlia, Jordan, 1st Ed, 2008, P. 570.

1- مَن قام باختيار الموضوع: الباحث أم الأستاذ المشرف؟ برِّر إجابتك؟

.....

.....

.....

.....

2- ما الخطوات التحضيرية المتّبعة من قِبل هذا الباحث؟

.....

.....

.....

.....

3- برأيك، ما إشكالية البحث في هذا الموضوع؟

.....

.....

.....

.....

4- ما الفرض العلمي الذي تقترحه لحلّ المشكلة البحثية؟

.....

.....

.....

.....

5- ما المناهج الملائمة التي استخدمها الباحث في بحثه؟

.....

.....

.....

.....

6- على ضوء هذه الصفحة العيِّنة، علِّق على جودة هذا البحث؟

.....

.....

.....

.....

7- هل هناك أخطاء وقع فيها صاحب البحث؟ استخرجها؟

.....

.....

.....

.....

8- برأيك، كيف يمكن تطوير عملية التدريس في مقرّر المنهجية؟

.....

.....

.....

.....

جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية (بنوك + تأمينات + مالية ومحاسبة)
الامتحان النهائي في مقياس منهجية البحث العلمي
التاريخ: الأحد 2008/05/31 المدة: 40 دقيقة

الاسم واللقب:	.....
رقم التسجيل:	.....
التخصص:	.....
رقم الشعبة:	.....

محاور الأسئلة: معلومات (3ن) + مصطلحات (10ن) + مهارات (7ن)

أولاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة الماستر؛ فإنه يُفترض منك معرفة المعلومات التالية:

ضع علامة × على الإجابة الصحيحة:

1- تُعرَّف «فرضية البحث العلمي» على أنها :

- ☐ رأي مبدئي لحلّ الإشكالية؛
- ☐ تفسير نهائي لحلّ الإشكالية؛
- ☐ إجابة عن سؤال لم يُطرح.

2- تعبئة «استمارة الاستبيان» عادة ما تتطلَّب:

- ☐ تواجد السائل والمُجيب معاً؛
- ☐ حضور الباحث وغياب المفحوص؛
- ☐ غياب جامع البيانات وتواجد المستجيب.

3- المنهج الأكثر استخداماً في «البحوث الاقتصادية» هو:

- ☐ المنهج التاريخي؛
- ☐ المنهج الوصفي؛
- ☐ المنهج التجريبي.

ثانياً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة الماستر؛ سوف يُطلب منك ضبط مصطلحاتك المنهجية:

المصطلح	الدلالة المنهجية	المصطلح	الدلالة المنهجية
الاستقصاء	.....	et al.	.....
الاستقراء	.....	د . ن	.....
الاقتباس	.....	Idem	.....
الباحث	.....	﴿xxxxx﴾	.....
المبحوث	.....	SPSS	.....

ثالثاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة الماستر؛ قد تتعامل مع هذه الصفحات لإحدى الرسائل الجامعية لذا يتطلّب منك تسميتها وإعادة ترتيبها وفقاً لهيكل البحث العلمي:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للجامعة	12
2	أهداف المؤسسات الجامعية	27
3	تطور عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية	80

❶ .....

المعرفة قوة

Knowledge is Power

فرانسيس بيكون

❹ .....

تُعتبر الجامعة مركز إشعاع حضاري وعلمي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً وعلمياً وثقافياً؛ من خلال وظائفها الرئيسة التي تقوم بها وهي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وسنحاول في هذا البحث أن نُحدِّد مفهوم الجامعة المنتجة ودورها والوسائل التي تعتمدها، وانعكاسات ذلك على تطوير مؤسسات المجتمع المختلفة.

جـ

❷ .....

جامعة سطيف – كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة

تحية طيبة،،،

بغرض تحضير مذكرة الماستر؛ يُرجى منكم تعبئة هذه الوثيقة لكي نُنجز بحثنا بنجاح حول: جودة التعليم الجامعي: دراسة تحليلية لقسم الماستر.

ونعدكم بأنه لن يتم الكشف عن هويتكم، شاكرين لكم تعاونكم. **الطالب**

❺ .....

الفصل الأول

الجامعة ومكوناتها الأساسية

❸ .....

❻ .....

الترتيب داخل الدائرة

ما تقويمك لمقرّر المنهجية؟

جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير	
قسم العلوم الاقتصادية والتسيير (إدارة الأعمال الدولية، الإستراتيجية، الصغيرة)	
الامتحان النهائي في مقياس منهجية البحث العلمي	
التاريخ: الثلاثاء 2010/02/20	المدة: 45 دقيقة

الاسم واللقب:	.....
رقم التسجيل:	.....
التخصص:	.....
رقم الشعبة:	.....

محاور الأسئلة: معلومات (3ن) + مصطلحات (5ن) + مهارات (12ن)

أولاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة الماستر/ الماجستير؛ فإنه يُفترض منك معرفة المعلومات التالية:

ضع علامة × على الإجابة الصحيحة:

1- تكون «الأوراق التمهيدية» في البحوث العلمية:

- ☐ غير مرقَّمة؛
- ☐ مرقَّمة بالحروف الأبجدية؛
- ☐ مرقَّمة بالأرقام العددية.

2- المنهج الأكثر استخداماً في «البحوث الاقتصادية» هو:

- ☐ المنهج التاريخي؛
- ☐ المنهج الوصفي؛
- ☐ المنهج التجريبي.

3- «ليس هناك صفر في المعرفة العلمية»، عبارة تُشير إلى:

- ☐ الرقم «0» غير مهم في المعارف؛
- ☐ المصادر المعرفية الجديدة؛
- ☐ التراكم المعرفي.

ثانياً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة الماستر/ الماجستير؛ سوف يُطلب منك ضبط مصطلحاتك المنهجية:

المصطلح	الدلالة المنهجية	المصطلح	الدلالة المنهجية
الملاحظ المشارك	.....	(...)	.....
الورقة البحثية	.....	...	.....
وآخرون	.....	«xxxxx»	.....
منهجية البحث	.....	SPSS	.....
تقرير سلبي	.....	د.	.....

ثالثاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة الماستر/ الماجستير؛ قد تتعامل مع هذه الصفحة لإحدى الرسائل الجامعية لذا يتطلّب منك تسمية أجزائها ومحتوياتها وموقعها ضمن هيكل البحث العلمي:

تحصل الشركات الإقتصادية على منافع عديدة من ولاء العاملين؛ لكن قيام المدراء بتقليص حجم المؤسسات بدون تنظيم خلال مرحلة الكساد *Stagnation*؛ يقضي على ولاء ملايين العاملين! تتضمّن المزايا الإقتصادية لولاء العاملين تخفيض نفقات الإستقطاب، والتدريب، وزيادة مستوى إنتاجية العاملين، ورضاء العملاء، وتحسين نتائج إستقطاب العمالة الجديدة ...إلخ.

ويرى الأستاذ الدكتور «س. سميث» *Smith.C* (*2009*، ص : 527) بأن بعض الشركات تلجأ إلى أساليب مختلفة، منها : «المرونة في إعطاء الإجازات ؛ مما يساعد العمال على الحصول على 20 % من أجورهم، بالإضافة إلى المزايا التي يُقدِّمها صاحب العمل عندما يحصلون على إجازات تتراوح بين 5 إلى 12 شهراً، مع حق الشركة في إستدعائهم خلال هذه المدة» [1].

أنا أعتقد بأن بعض المنشآت قد تتّبع وصفات سحرية أخرى، مثل إجراء مزيد من الإتصالات مع العمال لتوضيح الظروف التي تمرّ بها المنشأة [2] .

وبهدف تحسين مستوى إنتاجية العمال بإحدى المؤسسات *X*، تم إجراء دراسة ميدانية لمعرفة مدى موافقة المستخدَمين على العبارات الخمسة التالية، مع الأخذ في الاعتبار إرتباطها بوظيفة العامل الرئيسية؛ وذلك بالإعتماد على المقاييس الفئوية[*]:

جدول : واقع الخصائص الوظيفية للعاملين في المؤسسة X

تُعتبر الفرص الآتية التي توفِّرها وظيفتي مهمة جداً	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
(أ) التفاعل مع الآخرين	1	2	3	4	5
(ب) استخدام عدد من المهارات	1	2	3	4	5
(ت) أداء عمل كامل من أوّله إلى آخره	1	2	3	4	5
(ث) خدمة العملاء	1	2	3	4	5
(ج) الاستقلال في العمل عن الآخرين	1	2	3	4	5

(1) Dr. Smith. C, Empirical research in human resources, American Association, Washington, U.S.A, 4th Ed, 2009, P: 527.

(2) Idem, P: 527.

(*) تسمح المقاييس الفئوية بحساب المتوسط والانحراف المعياري؛ وبالتالي قياس درجة الاختلاف بين إجابات المبحوثين.

نوع الاقتباس المستخدَم هو:.....

أداة جمع البيانات هي:.....

مصدر معطيات الجدول هو:.....

مصدر التوثيق المرجعي هو:.....

موقع هذه الصفحة في هيكل البحث هو:.....

هدف استخدام العلامة النجمية هو:.....

هذا الجزء من الصفحة يُسمَّى:.....

هذا الجزء من الصفحة يُسمَّى:.....

- على ضوء هذه الصفحة المختارة، علِّق على جودة هذا البحث؟ (مع وضع دائرة على الأخطاء إنْ وُجدت)

.....

.....

.....

.....

جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير	
قسم العلوم التجارية (مالية + محاسبة + تسويق)	
الامتحان الشامل في مقياس منهجية البحث العلمي	
التاريخ: الاثنين 2009/06/22	المدة: 30 دقيقة

الاسم واللقب:	.....
رقم التسجيل:	.....
التخصص:	.....
رقم الشعبة:	.....

محاور الأسئلة: معلومات (3ن) + مصطلحات (9ن) + مهارات (8ن)

أولاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ فإنه يُفترض منك معرفة المعلومات التالية:

ضع علامة × على الإجابة الصحيحة:

1- يشتمل أفضل أنواع «الاستبيان» على:

- ☐ الأسئلة المغلقة-المفتوحة؛
- ☐ الأسئلة المغلقة الإجابة؛
- ☐ الأسئلة المفتوحة أو الحرة.

2- يضع الباحث «رقم الصفحة» المقتبَس منها في:

- ☐ فهرس المحتويات؛
- ☐ قائمة المراجع؛
- ☐ الهوامش المرجعية.

3- تُعتبر «ملاحق البحث» جزءاً:

- ☐ تمهيدياً في البحث العلمي؛
- ☐ أساسياً في البحث العلمي؛
- ☐ تكميلياً في البحث العلمي.

ثانياً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ سوف يُطلب منك ضبط مصطلحاتك المنهجية:

المصطلح	الدلالة المنهجية	المصطلح	الدلالة المنهجية
الأمانة العلمية	.....	ص	.....
الورقة البحثية	.....	ط	.....
الاستقصاء	.....	ع	.....
الاستنباط	.....	ج	.....
الفهرس	.....	د.	.....

ثالثاً: بصفتك طالباً جامعياً وفي انتظار إعدادك لمذكرة التخرّج؛ قد تتعامل مع هذه المفاهيم:

أنـــــا	مَن أكون؟
أنا شخص أكاديمي؛ أقوم بالتوجيه والتقويم في إطار علاقة علمية تجمعني مع شقيقي؛ حيث أُساعده في اختيار الموضوع وقراءة مشروع البحث ومسَوَّدته النهائية؛ وفقاً لمواعيد زمنية محدَّدة بيننا ... وبالرغم من أنني أقدِّمُ له مساندة علمية ومعنوية كبيرة؛ فإن شقيقي هو المسؤول الأول والأخير عن نجاح أو فشل مساهمته العلمية والبحثية! **فمَن أنا ومَن يكون شقيقي؟**	أنا : ..... شقيقي هو: .....
نحن أخَوان شقيقان؛ يعتمد علينا الباحث في جمع مادته العلمية، ويُخطئ مَن يظن أن أحدنا مرادفٌ للآخر. أنا لا أُبنى عَلى كتابات أخرى، فقد أكون في شكل مخطوطات تاريخية أو وثائق رسمية أو معاجم لغوية، وغيرها من أمّهات الكتب... في حين أن شقيقي هو كل الدراسات المعاصرة حولي. وعادة ما يجمعنا الباحث في فهرس ألفبائي خاص؛ وذلك حتى يتمكَّن القارئ المهتم من الاتصال بنا! **فمَن أنا ومَن يكون شقيقي؟**	أنا : ..... شقيقي هو: .....
نحن توأمان متلازمان؛ نؤدي وظيفة إعلامية للقرّاء. فكلانا دقيقٌ وواضحٌ ومعبِّرٌ عن مضمون البحث ومجاله. أنا أُصاغ في صورة لفظية تقريرية؛ بينما تكون شقيقتي في صيغة جملة استفهامية... أعيشُ في ظل قاعدة منهجية هي: «لا يجب عليّ أن أكون طويلاً مملاً ولا قصيراً مخلاً»؛ حيث يُفضَّل ألاَّ يزيد طولي عن 15 كلمة. وإذا ما احتاج الباحث إلى مزيد من الكلمات الدالَّة؛ فلا مانع من إتمامي بأحد المناهج البحثية؛ على أن يكون ذلك بخط أصغر! **فمَن أنا ومَن تكون شقيقتي؟**	أنا : ..... شقيقتي هي: .....
أنا منهج من مناهج البحث العلمي؛ تستخدمني الدراسات الوصفية الكمية؛ حيث يقوم الباحث الذي ينتهجني بجمع بيانات ميدانية حول المؤسسات الاقتصادية؛ للتعرُّف على آراء العملاء وأذواقهم وردود أفعالهم بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية. ويكون ذلك باستخدام أداة بحثية شقيقة، يتم توزيعها على العيِّنة المختارة من قبل صاحب البحث؛ غير أن المشكلة التي تحدُّ من إمكانيَة تعميم النتائج على مجتمع الدراسة هي امتناع المبحوث الذي يُعدُّ طرفاً أساسياً في العملية! **فمَن أنا ومَن تكون شقيقتي؟**	أنا : ..... شقيقتي هي: .....

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
7	إهداء
8	شكرٌ وتقدير
9	مقدمة الكتاب
13	**الفصل الأول: مدخل إلى البحث العلمي**
15	- أولاً: مفهوم البحث العلمي؛
16	- ثانياً: أنواع البحث العلمي؛
19	- ثالثاً: خصائص البحث العلمي؛
20	- رابعاً: أهداف البحث العلمي؛
21	- خامساً: جودة البحث العلمي؛
23	- سادساً: مواصفات الباحث العلمي.
25	**الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي**
27	- أولاً: مرحلة التحضير للبحث العلمي؛
29	- ثانياً: مرحلة إعداد البحث العلمي؛
30	- ثالثاً: مرحلة تحرير البحث العلمي؛
31	- رابعاً: مرحلة مناقشة البحث العلمي.
34	**الفصل الثالث: مناهج البحث العلمي**
36	- أولاً: تعريف منهج البحث العلمي؛
38	- ثانياً: أنواع مناهج البحث العلمي؛
42	- ثالثاً: تداخل مناهج البحث العلمي؛
43	- رابعاً: تقويم مناهج البحث العلمي
46	**الفصل الرابع: أدوات البحث العلمي**
48	- أولاً: أدوات جمع البيانات الميدانية؛
52	- ثانياً: أدوات تحليل البيانات الميدانية؛
53	- ثالثاً: أدوات عرض الأفكار والمعلومات.
56	**الفصل الخامس: توثيق البحث العلمي**
58	- أولاً: عملية الاقتباس في البحث العلمي؛
62	- ثانياً: آليات التهميش في البحث العلمي؛
66	- ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع في البحث العلمي.

70	**الفصل السادس: تصميم البحث العلمي**
72	- أولاً: الجزء التمهيدي في البحث العلمي؛
73	- ثانياً: الجزء الأساسي في البحث العلمي؛
74	- ثالثاً: الجزء التكميلي في البحث العلمي.
80	**ملاحق**
80	- ملحق 1: نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.
128	- ملحق 2: الادِّخار في المملكة العربية السعودية: مسح وتحليل للأدبيّات الاقتصاديّة والماليّة.
179	- ملحق 3: معيار الاعتراف بإسهام المؤلِّفين في بحوث «الاقتصاد والتمويل الإسلامي» المشتركة.
189	- ملحق 4: مواضيع مقترحة للبحث في الاقتصاد والمحاسبة الإسلامية.
202	- ملحق 5: نصيحة باحث في الاقتصاد والمحاسبة الإسلامية.
206	- ملحق 6: مختصر توصيف مقرّر: منهجية البحث العلمي.
209	- ملحق 7: اختبر معلوماتك في منهجية البحث العلمي.
229	**فهرس الموضوعات**

❋❋❋

KIE Publications
www.kantakji.com